كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

658

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 15 حزيران 2014 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

موجة جديدة من
«خلصت..!» 05

حلب.. بين
الإرهاب والإهمال 09

المراكز الامتحانية
غش وفلتان 11

صادرات 2014
التصريح والواقع 14

الافتتاحية

كيف نتصدى للفاشية.. سورياً؟

تتسع ظاهرة قوى الحرب الفاشية المدعومة غربياً بشكل مطّرد، ولعل آخر تطوراتها هو ما جرى، ويجري حالياً، على يد «داعش» في العراق.

ولفهم دور هذه القوى، وطريقة عملها، وبالتالي كيفية التصدي لها، فإن ما ينبغي القيام به أولاً هو التخلص من أوهام «رهاب الغرب من الإرهاب». فإذا كان الغرب، بمعنى الشعوب، خائفاً من القوى الفاشية، فإنّ لأصحاب القرارات الاستراتيجية في المركز الفاشي مصلحة أخرى. فهؤلاء هم مصنّعوها وداعموها، وليسوا بخائفين منها كما يروج إعلامهم السائد. وذلك لقدرتهم العالية على ضبطها والتحكم بشبكات تمويلها وإدارتها. بالإضافة إلى أنّ انفلاتها من عقالهم، وإن حدث ذلك في بلدانهم، فإنه سيصب في مصلحتهم أيضاً في إطار مواصلتهم إرضاخ وتخويف شعوبهم المتململة والمتذمرة من الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، ومجدداً تحت فزاعة «الخطر الإرهابي».

ما ينبغي الانطلاق منه أيضاً هو التفريق بين الإرهاب والفاشية، فالإرهاب ليس إلا الشكل، ولا يغدو فاشية ما لم يمثل مصلحة رأس المال المالي الإجرامي العالمي، وفي طليعته الصهيوني، ما يعني أنّ كل إرهاب ليس بالضرورة فاشياً، كما يحاول البعض تبسيط الأمور، فيفقدها جوهرها ومضمونها.

في الساحة السورية، فإنّ تنامي الفاشية المعاصرة وتغولها، له عاملاه الخارجي والداخلي. أما الخارجي فيتكثف في التراجع الرأسمالي الحاد والمتسارع بطليعته الأمريكية، هو التراجع والتأزم الرأسمالي الذي أنتج في القرن الماضي فاشية ذلك الزمان، وينتج الآن فاشيته المعاصرة بعالميتها وتنوعها الأيديولوجي وأشكال تمظهرها الجديدة. وهذا الجانب «الخارجي» ينبغي مجابهته بتدعيم الاتجاه العالمي المعادي للفاشية وللصهيونية والانخراط الفعلي فيه، أي ذاك الاتجاه الذي يناضل لردع قوى الحرب عبر تكريس التوافقات والحلول السياسية على اتساع الخارطة العالمية التي تسعى الفاشية لإشعالها باستمرار وتغذية حريقها. وعملية كهذه تحتاج أيضاً إلى تشكيل مظلة إقليمية متوازنة تتوافق على حلول سياسية جدية، بوصلتها مصلحة شعوب المنطقة ككل، لا المصالح الضيقة لهذه الدولة أو تلك. والتعويل في هذه المسألة هو على الدول الإقليمية المعادية للكيان الصهيوني، والتي يجب عليها تطوير مواقفها بشكل مستمر بما يخدم وحدة ومصالح شعوب المنطقة.

في الجانب الداخلي، فإنّ تسرب الفاشيين وتناميهم، جرى ويجري، عبر الشقوق والصدوع داخل سورية، متكئاً على الانقسامات العميقة التي برزت خلال الأزمة الحالية، وهي التي مهدّت لها طرق الحكم المتبعة وجملة السياسات والأزمات الاقتصادية– الاجتماعية الداخلية، بما فيها الارتباط الاقتصادي بالغرب وانتشار الفساد وتغول الأجهزة الأمنية على حريات الناس وأصواتهم، وصولاً إلى ما انتهينا إليه. ما يعني أن محاربة الفاشية داخلياً، وإن كان لها شقها العسكري الضروري، فإن شقها السياسي هو الأساس الذي تشتق منه المهمات عسكرية الطابع، أي رأب الصدوع الداخلية عبر حل سياسي متكامل يفتح آفاق الحل والتغيير أمام السوريين. ويبدأ هذا الحل بتوسيع الهدنات والتسويات، وإخراجها من المنطق الأمني الضيق وتطويرها لتتحول إلى مصالحات جدية وحقيقية على أساس توافقات وطنية، بالتوازي مع توضيح كامل صورة ووضع المعتقلين وحل قضاياهم نهائياً إلى جانب قضايا المخطوفين والمفقودين، والمهجرين داخلياً وخارجياً، إضافةً إلى إطلاق حوار وطني جدّي وندّي ومتلفز يقتنع الناس بجدواه ليلتحقوا به.

باستثناء المتمترسين خلف نظريات المؤامرة الصرفة لا يجادل الكثير اليوم بأن واشنطن ومعسكرها وفاشييها لاحقاً تمكنوا جميعاً من تنفيذ ما يبيتونه من تدخل عدواني في سورية عبر الفجوات والصدوع الداخلية، وإذا كان تجاهل هذه الحقيقة قبل الأزمة وحتى اليوم هو ما ولّدها وما فاقمها، فإن تجاهلها الآن إنما يسهم في تهديد مصير سورية، أرضاً وشعباً.



نقلة أخرى في الخطر «الداعشي» ـ الحدود السورية العراقية — انترنت

واشنطن «تَجلي».. وموسكو تتهم

قامت شركات أمريكية، تعمل لحساب الحكومة العراقية في مجال دعم برنامج تصدير الأسلحة، بإجلاء مئات موظفيها الأمريكيين من قاعدة جوية عراقية شمال بغداد، إلى داخل العاصمة العراقية، بسبب هجوم «داعش» في المنطقة، ومن بين هؤلاء للمفارقة مجموعة من موظفي شركة «لوكهيد مارتن» كانوا يتأهبون لاستلام أولى دفعات الطائرات المقاتلة «إف16» التي يجب أن تصل إلى العراق في هذا العام.

بالمقابل جددت موسكو تنديدها بمخططات الإرهابيين للتحصن في العراق وسورية ومناطق أخرى مجاورة، مؤكدة أن الغرب يتحمل مسؤولية زعزعة الاستقرار في المنطقة، وعواقبها. وقال المتحدث باسم الخارجية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش: «ما من شك في أن من غزا العراق قبل 10 سنوات، ويواصل فرض قراراته وإرادته على شعوب المنطقة ساهم بشكل كبير في إطلاق عملية زعزعة الاستقرار، وهي النتيجة الواضحة اليوم عمليا في سائر الشرق الأوسط».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أكد أن التطورات الأخيرة في العراق دليل على الفشل التام للمغامرة التي قامت بها واشنطن ولندن هناك. وأضاف معلقاً: «أعلن وزير الخارجية البريطاني أن ما يحدث في العراق دليل على انتشار الإرهاب في المنطقة بسبب عدم تسوية الأزمة السورية.. كنا نعرف أن لدى زملائنا البريطانيين قدرة نادرة على تحوير كل شيء، لكنني لم أنتظر منهم مثل هذه التصريحات الساخرة».

«وجع ورق»

أحلى شي من سنتين وجاية أنو «الحاجز» صار جزء من حياتك اليومية يا مواطن سوري.. وهون الحكي عن «حياتك» مو عن «مماتك» لا سمح الله على هدنك الحواجز الطيارة تبع القتل والخطف.. لا لاء الحديث عن الحواجز تبع المناطق الآمنة..

المهم ببساطة وحدة من الشغلات أنو تحول الحاجز إلى «نقطة علام جغرافية ومكانية» أساسية بيستخدمها البني آدم لما بدو يدل حدا ع شي محل.. يعني مثلاً «شفت الحاجز الفلاني؟ إيه بعدو بشي 20 مترع اليمين..!!» وكمان ويمكن الأهم أنو الحاجز نفسو أو غيرو تحول لمؤشر قياس زمن قدام الموظف والمراجع والطالب والمتبضع والرايح إسعاف.. يعني مثلاً «لا تروح من الطريق يلي فيه الحاجز العلتاني.. رح تقضّي هنيك ساعتين.. تعال عن الطريق الفلاني ولو أطول بس الحاجز تبعو أسرع عادة..».. أو «لا ترجع بسيارتك بوقت متأخر.. بيكون الحاجز سكّر..»!!

هلأ أيمنا من جدال أهمية الحواجز وجدواها أو أحياناً مزاجية بعض عناصرها.. الهيئة أنو أجت الأزمة لتزيد الحواجز قدامنا كسورين.. الحواجز الفعلية أو الحواجز النفسية.. كان عنا حاجز الوعي يلي جاية من حواجز التعليم والتفقير والبطالة والنهب والإفساد ومقولة «حلال ع الشاطر» وسياسات الدولة.. وحاجز المجتمع والكبت بأنواعو ومصادرو وحاجز التخويف والخوف من «السيارة الستيشن البيضا».. وحاجز الغلا والمصاري وتكوين بيت وأسرة والبريستيج تبع القصة.. وحاجز الاستشفاء إذا مرضك مزمن وغيرو وغيراتو.. واجاك هلأ الحواجز المشتقة من الوضع الحالي.. ويلي بيطلع مامحلا حواجز التفتيش نفسها قدامها.. ويامحلا جزء من الحواجز الماضية بوجودها.. وأهمها حاجز الثقة والألفة بمستوياتها أو حاجز أنك مانك ضمنان بأي وقت استمرار حياتك على أهون أو أصعب الأسباب متل ما بينقال بالقضاء والقدر..

قدام هاد كلو.. قدام كل الإنهاك يلي صايب كل السوريين.. تلتربا عهم يمكن صاروا عم يتطلعوا على هداك الحاجز البعيد يلي حابين يتجاوزو لينتقلوا لضفاف جديدة بحياتهم تخلي كل حواجز الأزمة وما قبلها ذكرى.. لأنو السوريين يلي نفدوا لحد هلأ من دوامة السنين الماضية بيستاهلوا حل كبير وحقيقي يلغي كل الحواجز غير المنطقية وغير الإنسانية قدامهم.. وأكيد تلتربا عهم حابين أنو يصير هالشي بأسرع وأصدق شي ممكن..

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

بين الإمكانية والضرورة في العمل العمالي

يدور جدل واسع حول النضال العمالي بين النقابيين وبين العمال كل على حدة، ولدى كل طرف وجهة نظرتعبر عن الرؤية والمصالح الخاصة بكل منهما والسلوك العملي للكوادر النقابية في مواقع العمل، هذا التباين في الموقف هو تباين موضوعي من حيث الشكل والمضمون.فالعمال تكونت لديهم تجربة ملموسة خلال العقود السابقة حيث سادت السياسة الليبرالية، وتم الهجوم على مصالح الطبقة العاملة وخصوصاً عمال القطاع الخاص المنتج و تعززت هذه التجربة في ظروف الازمة حيث تعرضت المواقع الانتاجية لعملية تخريب واسعة، وتشرد العمال وفقدوا فرص عملهم دون أية رعاية أو حماية لهم، بل الأنكى من ذلك أن الحكومة أخذت تحابي أرباب العمل وتغدق عليهم من مراسيمها وتشريعاتها التي تعفيهم من الاستحقاقات الضريبية والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القضايا الحمائية الأخرى، بينما العمال تركوا لمصيرهم المجهول.

على هذه الأرضية تتكون التباينات في المواقف حول الدور المفترض أن تقوم به الحركة النقابية في مثل هذه الظروف الصعبة، التي تتطلب عملاً استثنائياً على غير المعتاد قبل الأزمة حيث تقتضي الضرورة، وليس الإمكانيات فقط التي لا يمكن الانطلاق منها في رسم المهمات الاستثنائية المنوط بالحركة النقابية إنجازها أو التصدي لها، وهي مهام مركبة ومتداخلة مثال ذلك تشغيل المعامل التي يمكن تشغيلها وهي كثيرة وتعرقلها الإدارات التي لها مصلحة في استمرار الوضع على ما هو طالما حصصها من أموال الفساد مؤمنة ولا ينقص منها شيء بينما حقوق العمال مهدورة ولا يعني دفع أجور العمال أنها صدقة أو حسنه تقدمها الحكومة للعمال ليصار إلى القول إن الحكومة تدفع الأجور بالرغم من نقص الموارد لديها، وهذا القول غير مقنع لأن الحكومة تستطيع تأمين الموارد من جيوب الذين نهبوا الأموال ومازالوا على فعلتهم سائرين عوضاً عن التوجه إلى جيوب العمال والفقراء.

إن هذا الواقع إذا ما استمر يعني إعادة إنتاج مكونات الأزمة ولكن بأشكال أخرى أشد وأقسى، بما يعني ضرورة أن تبادر الكوادر النقابية النظيفة إلى الحراك من داخل الحركة النقابية من أجل تغييرات حقيقية في الخط النقابي يؤمن استقلالية الحركة النقابية التي هي ضرورة في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وحقوق الطبقة العاملة.



مصير القطاع العام
وعماله والحكومة القادمة!!

عند أي منعطف أو تغيير في السياسات الاقتصادية تبدأ ولا تتوقف المجادلات حول القطاع العام يكون أو لا يكون، يضيق أو يتسع ويعمل بكفاءة أم لا؟ كل هذا يجري في إطار نقد تجربة التنمية في ظل قيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني.

■ علي نمر

وفي ظل هذا التصور لدور القطاع العام، فإن الحقيقة التي لابد منها أنه كان وسيبقى وجوده وبقاؤه نتيجة ظروف تاريخية، ونتيجة حاجة ماسة، ومن يحاول إقناعنا عمالاً ووطنيين بأن نعيد النظر في الجو الذي يحيط بفهمنا لدور القطاع العام، وكأنه يطالب بإعادة النظر بلقمة عيشنا. ليس من شك أن عوامل متعددة شاركت في صنع أخطاء وقع بها، وقصدت أن تضعه في مواجهة القطاع العام لصد قدرته وعرقلة تقدمه لأداء دوره، ولا شك أيضاً أن رأس المال الخاص، بتأثير مصالحه، كان أحد هذه العوامل، ولكن الذي لا شك فيه – أيضاً – أن التراخي في توضيح دور القطاع العام ومعناه، وهدفه وغايته، تتحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولية كبيرة في ذلك، بإعتبار ذلك واحداً من العوامل التي شاركت في صنع ذلك الجو المتردد الذى يحيط أحياناً بمفهوم القطاع العام!!.

ومن المؤكد أننا لا نقصد من هذا الدفاع عن العمال وعن القطاع العام أنه ليس هناك من نقد يوجه إليه، بل نجزم أن مجال النقد كثير لكن ضمن حدود السيادة الوطنية، والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة صاحبة تلك المكتسبات. لأن الأساس عبر عشرات السنين هو وجود قطاع عام كان يقوم بدوره التاريخي ليواجه الحاجة الماسة التي تناديه.

من هنا نصل للاستنتاج الأمثل الذي يثبت أن العيب ليس في القطاع العام واليد العاملة، وإنما العيب في الطريقة التي تدار بها في بعض الأحيان أو كثيرها، وحين نقول فى بعض الأحيان، لأنه لا يمكن نكران وجود نماذج رائعة لديها القدرة على تحمل المسؤولية، وكانت هي الأساس في بقائه ضد هجمات الخصخصة. وإن كان ثمة حل مرحلي يواجه المسؤوليات الواسعة التي يتحملها القطاع العام اليوم، فإن على الحكومة القادمة إيجاد هذا الحل المرحلي الذي يتمثل باختيار الأشخاص ضمن قاعدة «الرجل المناسب في المكان المناسب» قولاً وفعلاً، لأنه سيكون الحد الفاصل بين النجاح والفشل حتى يبقى القطاع العام الركيزة الأساسية.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل استغلت الحكومة الحالية السنوات الثلاث من عمر الأزمة لإعداد مشروع جدي وحقيقي ومتكامل وشامل لإصلاح القطاع العام بما فيه أنظمته وتشريعاته بشكل جوهري، وبما يضاهي ما هو مطبق في دول كثيرة لاتزال تعتمد على القطاع العام بنجاح وهو الأساس في التنمية الشاملة؟ ولماذا لم يصدر حتى الآن قانون جديد للعاملين في الدولة ينصف العامل ويضعه أمام مهامه التاريخية مع مراعاة الاختصاص والمهام والمسؤوليات؟!!.

مجال النقد كثير لكن ضمن حدود السيادة الوطنية والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة صاحبة تلك المكتسبات

عمال الحدائق وحلم الإضراب عن العمل!

يعتبر عمال الحدائق من الذين يعملون لأوقاتٍ طويلة دون أجور مثلى مقابل أتعابهم وعملهم، لقد أكد بعض العمال أثناء لقاء عابر مع مراسل «قاسيون» بإحدى الحدائق أن رواتبهم لا تكاد تكفيهم، وأنهم طالبوا بالزيادة أكثر من مرة.

■ ريم علي

والأنكى أن إدارات الحدائق المشرفة عليها قابلت طلبهم بالتجاهل التام، وتعنتت معهم أكثر رغم أنها تحقق مكاسب كثيرة، وحسب قولهم هم يعملون ويكدون والإدارات تبلع كل شيء!!.

وتساءل أحد العاملين: ماذا لو قررنا الإضراب عن العمل، وأغلقنا بوابات الحدائق أمام الزائرين، ومنعنا ورفضنا دخول أي شخص إليها؟ وهل بذلك تتحقق مطالبنا؟ عامل آخر قال: أكثر من مرة عرضنا مطالبنا أمام الإدارات، وتريثنا لحين تحقيق مطالبنا في ما يتعلق بالأجور وعدد ساعات العمل لثماني ساعات طبقا لقانون العمل لا أكثر ولا أقل ولكن «عبثاً» وكأننا نطرحها للحيطان!!.

أما الحالة الأسوأ في إيقاف العمال العاملين في بعض الحدائق التي دمرت نتيجة الأزمة، أو الواقعة في المناطق الساخنة، ولم يعد بإمكانهم الوصول إليها بأي شكل من الأشكال، هؤلاء حرموا من أعمالهم دون تعويض، وخسروا مصدر رزقهم الوحيد، وهم حسب أحدهم بالعشرات، ولا أحد يساعدهم في محنتهم، وهم معرضون للابتزاز في أية لحظة جراء حاجتهم الماسة لكل قرش، فهل من حلول لمشاكلهم؟!.



صرف حوافز عمال كهرباء السويداء مطلب ملّح وضروري

لا يختلف اثنان أن الحكومة في سعيها لزيادة مواردها تصر على سحب آخر قرش من جيوب الفقراء، وترك الناهبين والفاسدين والمحتكرين يصولون ويجولون دون حسيب أو رقيب يدقق في حساباتهم المتراكمة بفعل الفساد والنهب والتهرب الضريبي المقدر بالمليارات، والهدر الكبير في الإنفاق الجاري، والمضاربة بسعر الصرف ليشكل هذا الثراء غير المشروع مصدر خطر حقيقي ليس على الفقراء ومستوى معيشتهم فقط، بل على الوطن برمته شعبا وأرضاً.

■ وائل منذر

تعد الشركة العامة لكهرباء محافظة السويداء إحدى شركات القطاع العام الناجحة بامتياز فقد بلغت نسبة التحصيل المالي خلال سنوات الأزمة الوطنية التي تمر بها البلاد حوالي«97%»، ونسبة الفاقد الكهربائي في هذه الشركة لعام 2012 «11,02 %» ولعام 2013 «17,83%»، وما كانت لتتحقق هذه النتائج والنسب لولا جهود العاملين في هذه الشركة والبالغ عددهم817 حيث بلغت كتلة الحوافز الإنتاجية لعام2011 مبلغ 29116189 ليرة سورية، وفي عام 2012 مبلغ 4712826 ليرة سورية، وتعد بيانات الحوافز لعام 2012 إيجابية والفاقد 11% وهذه البيانات الأفضل على مستوى سورية خلال الظروف الراهنة التي يشهدها البلد، إن هذه الجهود الاستثنائية المبذولة من العاملين في الشركة كانت تنتظر بفارغ الصبر أن تحصل على حقها المشروع الذي يكفله نظام حوافز الإنتاجية المعمول به في وزارة الكهرباء، وأصيبت بخيبة الأمل حين صدر قرار وزير الكهرباء رقم 106/46 تاريخ 31/12/2012 المتضمن تعديل الحوافز لعام 2012 بناءً على حاشية الوزير «مع الموافقة ولمرة واحدة في هذه الحالة» على كتاب مجلس إدارة المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء، وبالفعل تم صرف العلاوات الإنتاجية المستحقة للعاملين ما بين1/1/2012 ولغاية31/12/2012 والمقدرة بمبلغ 4712826 بحسب قرار الوزير، وحرمان عمال كهرباء محافظة السويداء من مبلغ لا يقل عن 26 مليون ليرة سورية، وتوزيعها على الشركات العامة للكهرباء في بعض المحافظات السورية ذات التحصيل المالي المتدني، والفاقد الكهربائي العالي وعلى الرغم من الاعتراضات المسجلة من العاملين المحرومين، والجهود المبذولة من نقابة عمال الكهرباء بالسويداء، وتبني مؤتمر اتحاد عمال محافظة السويداء الذي انعقد بتاريخ 22/4/2014 هذا المطلب المحق في توصياته بصرف حوافز عمال كهرباء السويداء عن عام2013 الذي بلغت نسبة التحصيل المالي فيه حوالي 97% استمر الحرمان وتجاهل هذا المطلب؛ فقد أرسلت المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء كتابا إلى الشركة العامة لكهرباء السويداء بوجوب موافاتها بعدد العاملين الإجمالي، و الطاقة المستجرّة عن الثلث الأول لعام2014 ليتبين فيما بعد أن المطلوب من هذا الكتاب هو محاولة صرف العلاوات الإنتاجية عن عام2014 دون أية إشارة للحوافز الإنتاجية لعام2013 في تجاهل واضح لحقوق العمال دون مبرر أو إيضاح يخفف من المعاناة، والحرمان من أبسط حقوقهم المشروعة، والمحقة بالحصول على حوافزهم الإنتاجية التي ابتلعت.

إننا في صحيفة «قاسيون» كنّا وسنبقى إلى جانب هؤلاء العمال في الدفاع عن مطالبهم، وبالتالي نضم صوتنا إلى صوتهم، ومعهم صوت نقابة عمال الكهرباء بالسويداء في مطالبهم المحقة والمشروعة؛ وفي الوقت ذاته نطالب الجهات المعنية في وزارة الكهرباء بإنصافهم، وتقديم أجوبة مقنعة ومرضية لهؤلاء العاملين، وضرورة التحرك بالسرعة القصوى لتلبية مطالب العمال بصرف الحوافز الإنتاجية لعام2013 والبحث عن زيادة الموارد من أماكن أخرى غير جيوب العمال الفقراء؛ ففي ذلك تأكيد وحفاظٌ على كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار..

الجهود الاستثنائية المبذولة من العاملين في الشركة كانت تنتظر بفارغ الصبر أن تحصل على حقها المشروع الذي يكفله نظام الحوافز الإنتاجية..

معاملات إصابات العمل.. روتين قاتل

■ محرر الشؤون العمالية

وزارة العمل تعمل على إعداد بطاقة لذاتية كل عامل تتضمن جميع مراحل عمله الوظيفي وتوفر عليه الكثير من الجهد والوقت في المراجعات بالتعاون مع السجل العام للعاملين في الدولة والجهاز المركزي للرقابة المالية.

ما ذكر آنفاً كلام «حلو وجميل» لكن ما هو غير ذلك؛ أن يكون كلاماً في الهواء كما يقال، لأن هذا الاختراع تم اتخاذ القرار فيه بعد جولة لوزير العمل حسن حجازي في فرعي التأمينات الاجتماعية بدمشق وريفها، مشدداً على أهمية «إنجاز معاملات المواطنين بالسرعة المطلوبة دون تأخير، ودراستها بدقة ومسؤولية بما يعزز ثقة المراجعين بالدوائر التابعة للوزارة في دمشق والمحافظات وضرورة حل جميع الاختناقات الروتينية التي تعترض سبل إنجاز معاملات العمال والمواطنين بالشكل والوقت المطلوبين وتمكينهم من الحصول على استحقاقاتهم المالية والتأمينية المتعلقة بتعويض الدفعة الواحدة أو معاش الشيخوخة أو إصابات العمل وقبل انتهاء المدة الزمنية المحددة».

أحد العاملين الذي قدّم الأوراق المطلوبة لإصابة العمل صرح لـ«قاسيون» أنه ومنذ قيامه بتقديم أوراق الإصابة صعد 87 مرة بين طوابق فرع ريف دمشق، لأن انتظار مصعد الفرع المخصص لأربعة أشخاص من وزن الريشة يحتاج لأكثر من ربع ساعة، هذا إن كان يعمل أصلًا!!. فهل سأل الوزير أحد العاملين المصابين أو حتى أحد موظفيه عن مدة إنجاز معاملة أي مراجع؟ ومتى حملت الوزارة الموظف مسؤولية أي تقصير أو تأخير في دراسة ملفات المواطنين إن كان الوزير جاداً في محاسبة المقصرين؟!.

من الأرشيف العمالي

أوكازيون الشعارات الاقتصادية

■ أبو فهد

إذا كان معدل النمو الاقتصادي في البلاد قد بلغ عام 2003« 206%» وحصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي أقل من « 0،02%» فهل لدينا أزمة في الاقتصاد السوري؟ أم أزمة في السياسات الاقتصادية المتبعة؟.

سؤال نطرحه عليكم أيها الرفاق ممثلو القيادة السياسية النقابية.

لقد أضعنا أربع سنوات ، ونحن نتناقش عن أسباب الأزمة الاقتصادية: هل هي موضوعية أم ذاتية؟ هل سننتقل إلى اقتصاد السوق؟ أم سنبقى على الاقتصاد الموجه؟.

سنتفتح اقتصادياً حسب مقتضيات العولمة لندخل اقتصادنا بالاقتصاد العالمي وفق أوهام يمليها علينا منظرو الليبرالية الجديدة المتوحشة.

إننا نعيش مرحلة اوكازيون في الشعارات الاقتصادية ولست مغالياً إن قلت: كل هذه الشعارات كاذبة، الغاية منها إرباكنا والهجوم بعد ذلك على قطاعاتنا الإنتاجية في العام والخاص والمشترك، وفتح أسواقنا بلا حسيب أو رقيب للمنتجات الأجنبية وإغلاق معاملنا بحجة عدم إمكانياتها التنافسية، وذلك لضرب الأمن الاجتماعي في البلاد بزيادة العاطلين عن العمل وزيادة الفقر الاجتماعي لإحداث خلل في المجتمع تدفع ضريبته الطبقة العاملة والوطن بشكل عام، وذلك وفقاً لتوجهات اللجنة الاقتصادية التي باتت تمثل توجهات غرفة التجارة في البلاد على حساب قطاعاتنا الإنتاجية كاملة.

رفاقنا الأعزاء في قيادة الحركة النقابية: إذا أردنا فعلاً أن نحافظ على وحدتنا العمالية والنقابية فعلى قيادة الحركة النقابية أن تلعب دوراً كبيراً في حياة بلادنا، فليس مهمة الحركة النقابية تمرير وتبرير سياسات السلطة التنفيذية بين حقوق عمالنا، بل مهمتها ترشيد السلطة التنفيذية لتلعب الدور المناط بها في مواجهة استحقاقات التنمية والأمن الاجتماعي وذلك وفق رؤية منهجية لعملية الإصلاح الاقتصادي، وتتحدد من خلالها الأولويات في معالجة الأزمة الاقتصادية التي نعيشها اليوم وعدم السماح لأية جهة كانت بتخليص عمالنا من الحقوق والمكتسبات التي تحققت خلال سنوات طويلة من نضالها، ولا سيما بالحفاظ على حق العمل ومكان العمل في العام والخاص والمشترك، وأن تستخدم كل الأسلحة المتاحة لديها بما فيها حق الإضراب للوقوف بوجه من يحاولون أن يقوضوا اقتصادنا وسيادتنا الوطنية.

وحول تعديل المادة«63» من قانون التنظيم النقابي نرى بأن تعدل باتجاه انتخاب كل القيادات النقابية من واقع العمل بدءاً من اللجنة النقابية حتى قيادة الاتحاد العام والاتحادات المهنية، وبذلك نكون قد حققنا أكبر قدر من الديمقراطية والشفافية وأن لا يكون هناك قائد نقابي ينزل بالمظلة على العمال ويكون لا يمثل تطلعاتهم. «من كلمة الرفيق سهيل قوطرش في مؤتمر عمال دمشق».

■ قاسيون العدد 245 نيسان 2005

مافريكوس: البطالة حليف الرأسمالية.. والإضراب حق مشروع

في كلمةً له أمام مؤتمر العمل الدولي المنعقد حالياً في جنيف قال جورج مافريكوس الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات إن البطالة هي حليف الرأسمالية، والتي تتبناها دول بعينها، تسعى بكل الطرق إلى إعطاء امتيازات لرجال الأعمال وأصحاب العمل على حساب مصالح العمال.



وأوضح مافريكوس أنه وعلى الرغم من أن الإضراب حق مشروع، وهو الطريقة الوحيدة لإيصال صوت العمال إلا أن دولاً رأسمالية كثيرة تضع قيوداً على حق الإضراب تجعله مستحيلاً، فهو حق موجود في القوانين وعلى الورق فقط!!.

وتطرق مافريكوس إلى المعاناة والقمع الذي يمارس ضد عمال في بلدان عديدة حول العالم، مؤكداً على وجود 9500 معتقل عمالي في كولومبيا، وهناك قمع متواصل ضد عمال في بلدان عديدة منها ماليزيا والجابون واليونان وباراجواي وغيرها.

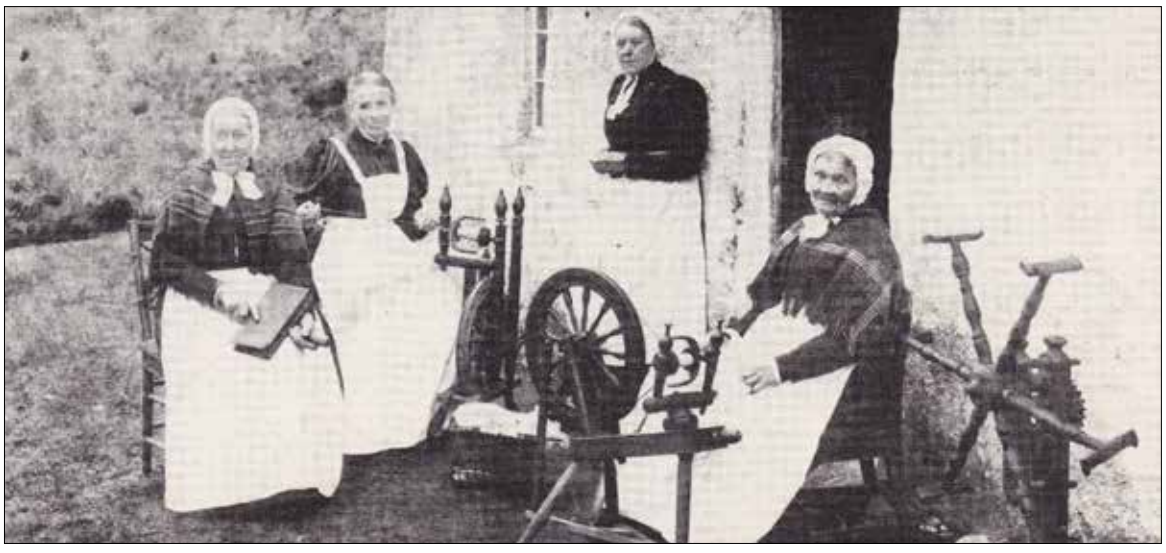
وتحدث الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات عن غياب العدالة والديمقراطية داخل منظمة العمل الدولية، وغياب التمثيل الحقيقي والعادل داخل مجلس الإدارة، داعياً عمال العالم إلى مواصلة النضال ضد النظام الرأسمالي المتوحش، وسياسات صندوق النقد الدولي، وعلى حق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

وفي السياق ذاته وخلال لقاء له مع منظمة الاتحاد العالمي على هامشً مؤتمر العمل الدولي أيضاً أكد مافريكوس على ضرورة التنسيق بين الاتحاد العالمي للنقابات، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ومنظمة الوحدة النقابية الافريقية بشكل مستمر، منوهاً للاتفاق على تأسيس تحالف ثلاثي بين هذه الكيانات الثلاثة، لأن ما تتعرض له الحركة العمالية في كل دول العالم تجعل المسؤولية أكبر على هذا التحالف الكبير، والتحضير لوضع خطة عمل للمرحلة المقبلة.

■ وكالة أنباء عمال العرب

نضال عمال «التريكو»

بفترة الإحتلال العثماني والفرنسي!



بدأ العمل بإدخال الآلات التي تعمل بواسطة الماء والبخار إلى سورية واستيراد 8000 ماكينة إلى دمشق وحلب لصناعة التريكو والجوارب عام 1913، وكان وقتئذٍ يعمل في إنتاج التريكو المتمركز في دمشق وحلب ما يقارب 5-6 آلاف عامل أغلبهم من النساء اللواتي يعملن في المنازل، لتكون هذه بداية نشأة فئة عمال التريكو في سورية عشية الحرب العالمية الأولى.

■ فادي نصري

لقد تأسست نقابة عمال التريكو في دمشق عام 1925 بمعزل عن أرباب العمل، بهدف المطالبة بثماني ساعات عمل يومياً، وبالضمان الاجتماعي، ووضع قانون للعمل لحماية العمال، وتم الترخيص لهذه النقابة استناداً إلى قانون الحرف العثماني من الحاكم الإداري في دمشق، بعد أن تم التصديق على نظامها الداخلي من البلدية.

وكان لتأسيس النقابة أثر هام؛ حيث أن هذا الحدث لم يأت من فراغ بل نتيجة عدة محاولات سابقة لم تنقطع منذ إعلان استقلال سورية في شهر آذار 1918، بعد الانتهاء من فترة الحكم العثماني.

وبعد تأسيس نقابة عمال الأنوال الآلية الحديثة، توحدت نقابة عمال الأنوال مع نقابة عمال التحضير للغزول في نقابة واحدة أطلق عليها اسم «نقابة عمال النسيج الآلي» وترأسها النقابي الشيوعي "حسين عاقو" وكان لهذا التوحيد أهمية كبرى، حيث أنه جمع عمال المعمل الواحد الذين كانوا ينتمون إلى عدة نقابات منفصلة، وبذلك فقد أصحاب العمل القدرة على المراوغة أثناء التفاوض التي كانوا كثيراً ما يلجؤون إليها لأضعاف وحدة الطبقة العاملة، ورمي الفتن في صفوفها مستغلين تعدد تنظيماتهم النقابية؛ وبهذا توحدت صفوفهم في نقابة واحدة أصبحت تضم عمال المعامل الكبيرة والصغيرة، ويقودها مكتب نقابي واحد ومن أشهر هذه النقابات التي اندمجت في النقابة الجديدة: «نقابة عمال الأنوال الحديثة، نقابة عمال التحضير للغزول، نقابة عمال النسيج الأغباني، نقابة عمال الجوارب، نقابة عمال نسيج التريكو».

منذ هذه الانطلاقة القوية اعتبرت نقابة عمال النسيج من أكبر وأقوى النقابات العمالية وأكثرها عدداً فيما بعد، حيث قادت نقابة عمال النسيج الكثير من الإضرابات، وحققت العديد من المكتسبات للعمال، وساعدت الكثير من العمال في فروع أخرى في نضالاتهم المطلبية والنقابية، ومن أهمها انتزاع زيادة الأجور عام 1937 وقانون العمل عام 1946.



العمل الدولية بإشراف المخابرات الأمريكية والإسرائيلية!!

قالت «وكالة أنباء العمال العرب» عبر لقائها مصدراً رفيع المستوى في مكتبه بجنيف تأكيداته على أن مخابرات أمريكا وإسرائيل تتحكم في رسم سياسات وتوجهات منظمة العمل الدولية.

وبرهن المصدر على معلوماته من خلال سيطرة الدول الرأسمالية والمؤيدة لتوجهات الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل بما يحدث في تشكيل مجلس الإدارة، حيث لحظ وجود تعنت وقصد في استبعاد بلدان معينة لها الحق القانوني ضمن التشكيلة، وهذا ما جرى مع استبعاد دولة الصين من مجلس الإدارة رغم أن فيها اتحاد عمالي يضم 250 مليون عاملاً، وأيضا التعنت في استبعاد الاتحاد العالمي للنقابات ذات التوجه المعادي لرأسمالية أمريكا المتوحشة، ويضم في عضويته 90 مليون عامل من كل أنحاء العالم، ويستحق طبقاً للوائح المنظمة خمسة مقاعد في المجلس.

وقال المصدر: إن "جاي رايدر" نفسه وهو المدير العام، ومجرد موظف داخل المنظمة الدولية بدأ يعلن سراً ومع مقربين عن انزعاجه من هذا التوجه، وأعلن عن ذلك في منتدي الرياض الأخير الذي نظمته منظمة العمل العربية، وصرّح بذلك رايدر لمقربين منه أنه غير راض عن أداء معظم مكاتب المنظمة في بلدان العالم خاصة مكتبي القاهرة وبيروت، وكان المصدر نفسه قال إن قيادة المنظمة بدأت تستشعر خطورة فقدان المنظمة لهيبتها وقوتها بسبب الانتقادات الكثيرة التي بدأت توجه إليها على أنها تتعامل بمكيالين مع بلدان العالم حسب السياسات التي ترسمها لها "cia"!!.

■ ■ ■

تصريحات خطيرة: لا مانع من وجود اسرائيل في اتحادنا

في تصريحات خطيرة للقيادية في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة «ituc» نرمين الشريف، أثناء مواجهة لها مع الإعلامي عبدالوهاب خضر رئيس تحرير وكالة أنباء العمال العرب في جنيف قالت الشريف: «ليس هناك أي مانع من وجود اتحاد عمال اسرائيل في الاتحاد الحر من منطلق مقولة اعرف عدوك، متحججة أن اسرائيل موجودة في كل المحافل والمنظمات الدولية».

وأشارت الشريف إلى مؤتمر برلين الذي عقده الاتحاد الحر مؤخرا، والذي حدث فيه بعض الخلافات فـ«الهستدروت الإسرائيلي» يشترط بقاءه معنا بعدم مهاجمته خاصة العريضة التي خرجت عن اللقاء.

وقالت الشريف إنها ستدعو العمال في مصر والوطن العربي بتنظيم الاضرابات للمطالبة بحقوقهم، وعدم الالتزام بما يسمي بالهدنة مع الحكومة، وأصحاب الأعمال وحول انتخابات منظمة العمل العربية أوضحت أنها واتحادها الدولي الحر تدعم المرشح الذي يحترم الاتفاقيتين 87 و98 الخاصتين بالحريات النقابية وحق التنظيم. وبيّنت الشريف أن زوجة أمير قطر هي كلمة السر في الانتهاكات العمالية التي تحدث هناك.

وكشفت الشريف بالوثائق عن مجموعة من الوقائع الخطيرة الخاصة باتحادها الدولي، والتي طالبت رئيس التحرير بعدم الافصاح عنها أو نشرها وهي عبارة عن وثائق سرية متبادلة بين اتحادها الحر، وبعض المنظمات والشخصيات النقابية العربية. ومن الجدير بالذكر أن جبالي المراغي رئيس اتحاد عمال مصر، ومحمد وهب الله الأمين العام قد أعلنا رسمياً انسحاب جميع النقابات العامة المصرية من الاتحاد الحر.



منظور «الانتصار / الهزيمة» داخلياً..

موجة جديدة من «خلصت»..!

انتعشت في الأوساط السياسية والإعلامية الرسمية وشبه الرسمية في سورية مؤخراً موجة جديدة من المقولة التي روجت في الأشهر الأولى للأزمة السورية التي تجاوزت اليوم الأشهر الأولى من عامها الرابع: «خلصت»..! وهذه المرة تحت عنوان «الانتصار»..!

■ عبادة بوظو

ويجري تصوير هذا الانتصار على خلفية تقدم الجيش السوري على محاور عدة، وعلى إجراء الانتخابات الرئاسية ونتائجها. غير أن المشكلة الأساسية في هذا المنطق تكمن في اجتزائه لفكرة الانتصار الحقيقي الذي يحتاجه حقاً السوريون، الانتصار على أعداء سورية التاريخيين الذين استفادوا من الممرات التي وفرها الفساد الكبير، بكل أبعاده ودلالاته، ليعيث هؤلاء فيها تخريبا وحرقاً وإفساداً. أي أنه، استطراداً، انتصار بمحددات وطنية، بالناس وللناس، بإيقاف إحراقهم مع بلدهم، وليس انتصار «موالاة على معارضة» أو «معارضة على موالاة»، انتصار ينطلق من إنهاء الأزمة، وليس تسكينها أو ترقيعها دون وجود ضمانات حقيقية لعدم إعادة إنتاجها لاحقاً. وهو ما يستدعي تحديد معالم وإطلاق عملية سياسية جدية ليس بمنطق «الغالب والمغلوب» داخلياً، بل من منظور حل وطني للأزمة.

مبادئ العملية: طبيعة الحل وغاياته

حل سياسي يضع نصب عينيه إنهاء الكارثة الإنسانية العاصفة بالبلاد وحقن دماء السوريين وإعادة بناء الدولة السورية بعد الحفاظ على وتدعيم مؤسساتها الرئيسية، وفي مقدمتها الجيش العربي السوري.

حل سياسي يضع نصب عينيه تقديم إسهامه، وما عليه، لجهة وقف التدخل الخارجي، ووقف العنف، وإطلاق العملية السياسية السورية.

حل سياسي يريد الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، واستعادة دورها الإقليمي على أساس ثوابت العداء للعنجهية الأمريكية والصهيونية، ويضع تحرير واستعادة الأراضي السورية المحتلة على سلم أولوياته الوطنية.

حل سياسي يدرك حجم الأزمة وأسبابها الداخلية والخارجية وتحديد المسؤوليات فيها دون الاكتفاء بالاعتراف اللفظي بالأخطاء، وإنما تحديد أطر العمل اللازمة لتداركها ومنع تكرارها، أي ما يضمن قيام مساءلة ومحاسبة وتقييم لكل أطراف الصراع.

حل سياسي يرسم معالم سورية المستقبل، بالمعنى السياسي الوطني، والاقتصادي الاجتماعي، والديمقراطي، على أساس تكامل هذه العناصر وانسجامها وتخديمها لبعضها بعضاً دون تفرد جانب واحد منها، أو تناقضه مع بقية عناصر البرنامج الوطني السوري المطلوب، بما فيه معالم النموذج الاقتصادي الهادف لتحقيق أعلى نسب نمو وأعمق عدالة اجتماعية، بما يكفل ضمناً مكافحة جدية للفساد الكبير، وقيام دور اجتماعي ذكي للدولة يسحب صواعق التفجير الاجتماعي بسبب التهميش والإفقار وتفاوت التنمية.

الآليات

حوار وطني شامل يجمع كل الطيف السياسي والاجتماعي السوري، يقوم على الجدية والندية والعلنية. حوار يدرك ضرورة الحل الجدي والناجز وأهميته ويتناول موجبات التغيير المنشود، وسبل إحداثه على نحو جذري وشامل وتدريجي وديمقراطي وسلمي، بعيداً عن منطقي الإملاء والاستقواء، أو الانتصار مقابل الهزيمة، وكل الثنائيات الثانوية والوهمية، ليبقى المنتصر الأول هو المواطن السوري، والقوى الوطنية السورية، بغض النظر عن تموضعها واصطفافها الحالي «موالاة–معارضة»، والمهزوم هو كل عملاء الخارج، وكل من يريد استمرار الأزمة لخدمة مصالحه الخاصة، سياسياً أو اجتماعياً أو نهباً وفساداً.

ويجري لتخديم هذا الحل عبر ذاك الحوار تشكيل كل الهياكل المطلوبة حكومياً وسياسياً واجتماعياً لتعديل كل ما يلزم دستورياً وقانونياً وتشريعياً وفي إطار الصلاحيات وفصل السلطات وإعادة توزيعها لضمان الوصول إلى البنود المتوافق عليها لذلك الحل.

الصعوبات

ولأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة، فلابد من إدراك حقيقة التوازنات الإقليمية والدولية الحالية من أجل فهم تقلب الأوزان، والأدوار بالتالي، وتحديد مدى أهمية، وبالوقت ذاته، محدودية أي حل داخلي أو حتى ترتيب إقليمي دون ضمان ذاك التوازن الدولي الذي يكفل وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، لكي يسهم في وقف العنف من أي طرف كان، بعد إغلاق الصنابير في وجه المسلحين الإرهابيين والتكفيريين الوافدين من الخارج ومن بحكمهم من السوريين، بما يسمح للسوريين، كل السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة، بالانخراط في تحييد كل أدوات الخارج وأغطيتهم السياسية ضمن معركة وطنية بوجه الفاشيين الجدد من إرهابين وتكفيريين وداعمين لهم، أياً كانت تجلياتهم ومصادرهم وأماكن اصطفافهم المفترض.

موجبات وآفاق

إن التغيير الوطني والجدي في سورية هو استحقاق مؤجل، ودفع فيه المواطنون السوريون على اختلاف مشاربهم خلال ممر الأزمة الدموي والمؤلم، أثماناً باهظة، ويدرك كل الوطنيين الجديين في النظام والمعارضات المختلفة أن لا سبيل لإعادة عقارب الزمن إلى الوراء الآن، ولكن السؤال هو عن محاولات المستفيدين من الأزمة، هنا وهناك، عرقلة عقارب الزمن الآتي، عبر طرح حلول منقوصة أو ترقيعية أو تحاصصية، في الوقت الذي يزداد فيه تخبط الخارج في محاولاته استكمال عدوانه الهادف لإحراق سورية من الداخل، عبر استمرار الاستنزاف، وهو ما يرفضه أي وطني سوري يريد إنهاء الأزمة، ووقف نهر الدماء، وإعلان غلبة الوطن والمواطن والدولة، ولا يريد قطعة من الكعكة فحسب.

حل سياسي يرسم معالم سورية المستقبل سياسياً وطنياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً على أساس تكامل هذه العناصر وانسجامها وتخديمها لبعضها بعضاً دون تفرد جانب واحد منها أو تناقضه مع بقية عناصر البرنامج الوطني السوري المطلوب

حزب الإرادة الشعبية

بلاغ عن اجتماع هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية

عقدت هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية اجتماعها الدوري يوم السبت 2014/6/7 وبحثت آخر مستجدات الأوضاع السياسية والميدانية في سورية، ومن بينها الانتخابات الرئاسية في الجمهورية العربية السورية.

واستعرضت هيئة الرئاسة مجريات ونتائج زيارة الوفد الموسع لقيادة جبهة التغيير والتحرير مؤخراً إلى موسكو واللقاءات المفيدة والناجحة مع وزارة الخارجية هناك، مع التشديد على أهمية الدور الروسي في مواجهة ولجم التدخل العدواني الأمريكي على الساحة الدولية، والتشديد كذلك على أهمية تفعيل مبادرات المعارضات الوطنية السورية داخلياً للإسهام في تسريع الوصول إلى الحل الشامل والناجز للأزمة السورية.

وأكدت هيئة رئاسة الحزب أن فترة ما بعد الانتخابات الرئاسية التي شهدتها سورية مؤخراً ينبغي أن لا تتحول إلى فرصة ضائعة أخرى من قبل كل الذين يبدون استعداداً للذهاب للحل السياسي، سواء من النظام أم المعارضة أم المسلحين السوريين، بل ينبغي التوجه نحو إنجاز كل ما كان ينبغي إنجازه بعيداً عن الخارج وتجاذباته منذ التعطيل الأمريكي لمسار جنيف من مهام واستحقاقات وطنية جدية للإسهام في عملية إعادة مركز الثقل إلى الداخل وتالياً حل الأزمة بعد توفير مقدمات ذلك من توافق دولي على وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله بما يعنيه من إسهام في وقف العنف بالمحصلة. ومن ضمن ما يشمله طيف الإجراءات الداخلية الملحة تخفيف مستوى العنف، عبر توسيع التسويات والهدنات الجارية وتعميقها، وحل قضايا المعتقلين والمخطوفين والمفقودين، وتوحيد جهود كل السوريين بالداخل في مكافحة ذات طابع وطني للإرهاب والتكفير، وحل مشكلة فوضى السلاح، والانتقال إلى ممارسة جدية في مكافحة الفساد.

وتوقف الاجتماع كذلك عند نتائج انتخابات البرلمان الأوربي ودلالاتها بأن الصعود الحالي لقوى اليمين والفاشية ليس ظاهرة سورية أو أوكرانية فحسب، وإنما له طابعاً عالمياً يعكس عمق الأزمة الرأسمالية العالمية واضطرار الأوساط الأشد رجعية في رأسمال المالي الإجرامي العالمي لاستهلاك كل أوراقه في معركة تثبيت وتظهير ميزان القوى الدولي الجديد.

كما ناقش الاجتماع عدداً من القضايا التنظيمية والإعلامية المدرجة على جدول أعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

■ دمشق 2014/6/7

هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية

أفكار حول الفاشية المعاصرة

تحتل ظاهرة الفاشية المعاصرة موقعاً مركزياً على الخارطة الدولية المشتعلة، فلا يستقيم تحليل سياسي أو اقتصادي– وحتى ثقافي– معاصر، دولياً كان أم إقليمياً أم محلياً، ما لم يعالج هذه الظاهرة جدياً ويتملّى منها معرفياً. يبرز في هذا السياق، سواء ضمن اجتهادات المفسرين الصادقة، أم ضمن التفسيرات المغرضة المقصودة، قدر كبير من التسطيح ومن الأخطاء تفرغ الظاهرة من محتواها، وتفقدنا تالياً أدوات التصدي لها..



■ مهند دليقان

أول الأخطاء هو استخدام كلمتي «الإرهاب» و«الفاشية» بوصفهما مترادفتين. إنّ التقتيل الوحشي والتقطيع والتفجير والتدمير وما إلى هنالك من أفعال إرهابية تهدف– كما يدل اسمها تماماً– إلى ترهيبَ الناس وتخويفهم وصولاً إلى توجيه سلوكهم بالاتجاه المطلوب. والإرهاب بمفاعيله الحالية وانتشاره الحالي مرتبط أشد الارتباط بتطور الإعلام المرئي والفضائيات، فليس من معنىً لعملية قطع الرأس ما لم تبثها وسائل الإعلام وتعيد بثها والحديث عنها مرات ومرات، حتى ليشعر المتلقي بأنه مستهدف بشخصه وبشخوص أحبائه والمقربين إليه، وليثار فزعه وخوفه ويتحول إلى متلق سلبي خانع أمام تحليل وفهم أولئك الذين يبثون تلك المقاطع ثم يقدمون أنفسهم حماةً له من «قطع رأسه». ومع أنّ أعداد أولئك الذين يموتون بحوادث السير مثلاً أكبر بما لا يقاس ممن يموتون بأفعال إرهابية، فليس لدى الناس رهاب المشي بالطرقات! ولو أراد الإعلام تكريس الخوف من حوادث السير ببث صورها وفيديوهاتها الشنيعة ومخاطرها مراراً وتكراراً، لأوصل قسماً كبيراً من الناس إلى التزام بيوتهم، ولولّد عندهم رهاب المشي في الطرقات..

بالمحصلة فإنّ الإرهاب كظاهرة سياسية– إعلامية– نفسية لم يكن موجوداً بتطوره الحالي أيام فاشية القرن العشرين، ومع ذلك فقد كانت الفاشية موجودة.. بكلام آخر فإن الإرهاب يسعى إلى توجيه سلوك الناس باتجاه ما ولخدمة مشروع ما، ولكنّه ليس فاشياً بالضرورة، فالفاشية هي ذلك المشروع الذي قادته بنسخته الأولى الفئات الأكثر رجعيةً من سادة رأس المال المالي، وتقوده اليوم بنسخته المعاصرة قوى رأس المال المالي الإجرامي العالمي، وهذا الأخير ليس توصيفاً إنشائياً ولكنه منظومة لها استقلاليتها النسبية ضمن المنظومة الرأسمالية، ولها قنواتها الخاصة، وتجارتها الخاصة المتركزة أساساً على تجارة السلاح والمخدرات والرقيق الأبيض وما شابه ذلك..

إنّ التفريق بين الإرهاب والإرهاب الفاشي ضروري لكونه يقدم مدخلاً جيداً لفهم جملة من الصراعات الثنائية بين الإرهابيين أنفسهم.

فاشية القرن العشرين والفاشية المعاصرة

الخطأ الثاني الذي يقع فيه كثيرون في تناولهم للفاشية، هو مطابقتهم بين فاشية القرن العشرين التي تمركزت أساساً في أوروبا وحملها أيديولوجياً التعصب القومي، والفاشية المعاصرة بسماتها الجديدة.. أول سمات الفاشية المعاصرة عالميتها، فإذا كانت نسختها الأولى أوروبية فهذه عالمية تتعلق بـ«ترسمل» الأرض كلها وشمولية أزمتها، وثانية السمات هي تنوع حواملها الأيديولوجية، فهنالك كانت قومية متعصبة والآن قومية ودينية وطائفية..

السمة الثالثة هي أن فاشية القرن العشرين تركزت في قلب العالم الرأسمالي وشكلت حكومات كاملة خاصة بها في دول صناعية، وهي الآن عبارة عن مجموعات وكيانات مؤقتة متناثرة ومرنة الحركة، لها دور وظيفي محدد مؤداه إطالة استنزاف المناطق المستهدفة إلى أبعد مدى ممكن في إطار الصراع العالمي والضغط على الخصوم.

هذه السمات جميعها تجعل من محاربة الفاشية المعاصرة اليوم بالشكل العسكري وحده تفعيلاً وتقوية لها، فهي تتغلل في بنية المجتمعات الهشة اقتصادياً واجتماعياً، وتستخدم هشاشة تلك المجتمعات وقوداً لاستمرارها وديمومتها، ما يجعل من تقوية المجتمعات وردم الفجوات فيها عبر سياسات وطنية واقتصادية اجتماعية وديمقراطية جادة ومنحازة للشعب انحيازاً مطلقاً، طريقاً إلزامياً ووحيداً لمجابهة فعالة مع الفاشية المعاصرة..

الغرب يخاف الفاشية؟!

الخطأ الخطير الثالث، يتمثل بمقولة: «الغرب نفسه يخاف من الظاهرة الإرهابية/ الفاشية» وبالنتيجة فإنه «سيضطر لتغيير مواقفه عاجلاً أم آجلاً ليقف إلى جانبنا، أو إلى «جانب أنظمتنا» في محاربتها».

ولعل هذا الخطر هو الأكبر، فإذا كان الناس في الغرب يخافون الإرهاب والفاشية فليست الحال واحدة مع التيارات الفاشية من حكامهم، فهؤلاء يستفيدون من الفاشية مرتين، مرة في الخارج بالضغط على خصومهم وتكبيدهم خسائر كبرى، ومرة في الداخل بتكريس مقولة السلطة الغربية الحامية المدافعة عن شعبها ضد الإرهاب، ما يسمح لها بمزيد من التغول في قمع مطالب تلك الشعوب المتزايدة والمتصاعدة تحت ضغط الأزمة الرأسمالية. وفي المحصلة، فإن «مربط الخيل» الفاشي في حظائرهم يلجمونه حين يشاؤون ويطلقونه متى أرادوا، وإن هو انفلت من عقالهم فلا ضير في ذلك..! مزيد من النار لا يضير الفاشيين، بل يخدمهم في ضرب الناس وضرب قواهم المنتجة التي تضغط باطّراد على علاقات الجور الرأسمالي..!

«لمّا نصل بعد..!»

إنّ الانقسام الحاصل ضمن الزعامات الغربية نفسها، بين فاشيين وعقلانيين، هو انقسام متحرك بحركة أزمتهم المشتركة، فإذا استطاعت الفاشية تحقيق «انجازات» فعلية في الأماكن التي تعمل فيها، فإن التيارات الأخرى في البلدان الغربية ذاتها سترتضخ لها راضيةً، وإن حصل العكس فإن الطريق يغدو مفتوحاً نحو شكل ما من التحالف الدولي ضدها شبيه بذاك الذي جرى أيام الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفييتي والغرب، ولمّا نصل هذا الحد بعد، ولن نصله دون أداء كل المتضررين قسطهم من محاربة الفاشية عبر لجمها بتفعيل التوافقات والتسويات فيما بينهم عبر الحلول السياسية، وتضميد جراحات الوحدة الوطنية، وترميم التشوهات التي فرضتها الأزمات الأخيرة في المنطقة على العلاقات بين شعوب المنطقة، مع نضال هذه الشعوب لإلزام أنظمتها بالتنازل لها في حقوقها المشروعة في التغيير الوطني الجذري الشامل المعادي في صميمه للغرب وللصهيونية العالمية.

استراتيجية محاربة الإرهاب

سورية إلى أين...؟ السؤال الذي طرحته الأزمة منذ اليوم الاول على جدول أعمال جميع القوى، ما زال قيد البحث فالمعركة لم تحسم بعد وبالتالي تبقى الاحتمالات مفتوحة والإجابة معلقة في فضاءات الأزمة..

■ رمزي السالم

يختزل البعض المعركة الدائرة في سورية وحولها إلى موضوعة الحرب على الإرهاب، وإذا افترضنا جدلاً بصحة هذه الفكرة من حيث المبدأ، ولكن تبقى غير ممكنة التحقيق دون أن تكون ضمن رؤية واضحة وواقعية لأسباب الأزمة، وضمن رؤية ملموسة لبناء سورية الجديدة، فإن أي مواجهة للإرهاب لامعنى لها، طالما أنها ستعيدنا إلى المربع الأول في أحسن حالاتها، الأمر الذي يعني فقط تغيير شكل الأزمة دون حلها، أي إعادة إنتاج الأزمة بعد أن سفك ما سفك من دم، بمعنى آخر إعادة تاريخ المأساة نفسها ولكن على شكل مهزلة، لا أكثر ولا أقل.

في أولوية مكافحة الإرهاب

لاشك أن ظاهرة الإرهاب التكفيري المستفحلة تشكل أحد أكبر التحديات أمام السوريين، لاخلاف على ذلك من حيث المبدأ، ولكن السؤال كيف؟ وما هي الأدوات، وكيف نخرج هذه المهمة الملحة والنبيلة من دائرة الصراع على السلطة، إلى مهمة وطنية شاملة موضوعة أمام السوريين كلهم؟

إن التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة على سورية، دولة وشعباً، من بوابة الصراع على السلطة فقط يخضع كل القوى الوطنية لسياسات النظام وأدواته وطريقته التي أثبتت عدم نجاعتها حتى الآن، والتي لايبدو في الأفق المنظور أنها ستكون ناجعة بدلالة تنامي الظاهرة في ظل احتكار النظام عملية إدارة الإزمة.

إن مجابهة جدية للإرهاب على الأرض السورية، يجب أن تكون ضمن استراتيجية واضحة المعالم ذات بعد عسكري، وبعد اقتصادي اجتماعي– سياسي متكامل آخذة بعين الاعتبار الأبعاد الإقليمية، والعالمية. و تنبع أهمية هذه المسألة من ضرورة تأمين الحوامل الكليّة، في مجابهة هذه الظاهرة العالمية التي أصبحت سورية إحدى ساحاتها الأساسية.

«الداخلي» بموازاة «الإقليمي-الدولي»

وإذا كان كل من البعدين العالمي والإقليمي خاضعاً موضوعياً لجملة التجاذبات القائمة في مرحلة تكوّن التوازن الدولي الجديد، وليس في مقدور السوريين التحكم بهما، فإن البعد الداخلي، أي استثمار كل الطاقات السورية في هذه المعركة المقدسة، يمكن أن تكون في متناول اليد بكل تأكيد، حيث يمكن على الأقل تغيير الإحداثيات أمام من رسم المشروع ويرعاه ويموله، وصولاً إلى كسب المعركة لمصلحة سورية ضد الإرهاب، إذا توافرت الشروط المناسبة لذلك، من خلال تسوية بين السوريين تفتح الآفاق العملية لعملية التغيير كحق مشروع للسوريين، عملية تقطع عملياً مع النهب والفساد والاستئثار بالثروة والسلطة كعامل انقسام داخلي اشتغلت عليه كل القوى المعادية لتتحكم باتجاه تطور الأزمة..

وبمعنى أوضح إن نقطة الانطلاق الصحيحة في الحرب على الإرهاب يجب أن تكون ضمن استراتيجية انتصار السوريين، وليس النظام وحده.

الانتصار على «القوة الناعمة»

هل يمكن أن ينجح مشروع الإرهاب التكفيري في سورية؟ بغية الإجابة الدقيقة على هذا السؤال، لابد من معرفة وظيفة منظومة الإرهاب المصنّعة هذه؟

إذا كانت وظيفة هذه المنظومة بمختلف تلاوينها وتسمياتها هي إشاعة الفوضى، ضمن ما سميت باستراتيجية «القوة الناعمة» القائمة على إشعال الصراعات الداخلية ورعايتها، وتدمير ما يمكن تدميره والاستثمار فيه لاحقاً، وإنهاك الكل، أي تلك الاستراتيجية المعتمدة أمريكياً بعد سلسلة من الحروب المباشرة التي لم تستطع الاستمرار إلى ما لانهاية



لتحقيق كل غاياتها، فإن الوصول إلى الوضع الراهن واستمراره كان أحد الأهداف بعد فشل محاولات إسقاط بنية الدولة التي تتطلب إسقاط النظام بطريقة التدخل العسكري المباشر، باعتبار أن هذا الوضع هو خطوة باتجاه تحقيق الاستراتيجية نفسها. ومن الواضح اليوم أن بنية الدولة تتآكل، وقدرتها على التحكم الحقيقي والسيطرة تخف.

ومن هنا فإن التأخر في الحل السياسي هو، من حيث ندري أو لا ندري، تحقيق أحد وظائف المشروع التكفيري، عملياً.

أزمة الإيجارات «تتفاقم»..
و«مقترح» يثير الجدل في أروقة لجنة مراجعة قانون الإيجار

مازالت مشكلة استئجار العقارات السكينة تتفاقم يوماً بعد يوم في أغلب المحافظات السورية، فغياب قانون صارم وتسعيرة محددة لكل منطقة وكل منزل، واستغلال أصحاب العقارات لحاجة العائلات النازحة، جميعها عوامل ساعدت على فلتان سوق العقارات دون ضوابط حتى أصبحت أسعار الإيجارات تخضع لأهواء صاحب العقار والمكتب العقاري باستغلال حاجة العوائل المضطرة وسط غياب ملحوظ لرقابة الجهات المعنية.



■ حازم عوض - قاسيون

وحالياً، ووفقاً للعديد من الشكاوى التي وردت إلى صحيفة «قاسيون»، فإنه من شبه المستحيل أو من الصعب جداً ضمن الظروف الحالية تأمين منزل للإيجار داخل العاصمة دمشق، وخاصة في ظل قلة العرض وازدياد الطلب وارتفاع أسعار الإيجارات المتحررة من أي ضبط وقيد.

بورصة أسعار الإيجارات

وارتفعت أسعار إيجارات المنازل بالريف الدمشقي الآمن، وتراوحت ما بين 30 و40 و50 ألف ل.س، بعد أن كانت منذ أقل من عام تتراوح ما بين 20 و30 ألف ل.س. في حين وصلت في العاصمة دمشق إلى 60 و70 ألف بعد أن تراوحت مؤخراً بين 40 و50 ألف، وما زاد مصاعب العائلات النازحة، هو طلب دفعة مقدمة لاستئجار المنزل حتى 6 أشهر مع تأمين فواتير الكهرباء والماء بمبلغ لا يقل عن 10 آلاف ل.س.

وعلى هذا الأساس، تضطر العائلة النازحة، والتي خسرت كل ما تملكه خلال الحرب الدائرة في البلاد، أن تقوم بتأمين مبلغ لا يقل عن 190 ألف ليرة دفعة واحدة أو أن تبقى في الشارع، وهذا المبلغ تم احتسابه على أساس المنازل في ريف دمشق الآمن، ودون حصة السمسار أو المكتب العقاري.

المبلغ المذكور أعلاه أو حتى نصفه، كان من مستحيل تأمينه من قبل الكثير من العائلات المضطرة لاستئجار منزل، وخاصة أن راتب الموظف من الفئة الأولى مازال لا يتعدى الـ20 ألف ليرة سورية، إضافة إلى خسارت أغلب الأسر النازحة لأعمالها بشكل نهائي.

الإيجارات و«عقود الاستغلال»!

ويعود سبب الفلتان في أسعار الإيجارات إلى ثغرة قانونية أو ما وصفه البعض بـ «تقصير تشريعي»، وهو عدم وجود نص يلزم مالك العقار المؤجر بالتقيّد بتسعيرة أو تعرفة محددة بضوابط معينة مثل «مكان المنزل ومساحته وتجهيزاته» وما إلى ذلك من أمور، بل يترك ذلك لاستغلال أصحاب العقارات، وبعدها يوثق هذا الاستغلال بعقد لدى المحافظة يحفظ حقوق المستغل.

وبدوره، أكد مصدر في محافظة دمشق سابقاً لـ «قاسيون» أنه تم تشكيل لجنة بالاتفاق مع وزارة العدل وممثلين عن الإدارة المحلية ووزارة المالية ونقابة المحامين للنظر بقوانين الإيجار، مشيراً إلى أن «قانون الإيجار في سورية يقوم فقط بتنظيم العلاقة بين المؤجّر والمستأجر وفقاً لعقد مكتوب بين الطرفين، ومن غير الممكن تحديد الحد الأدنى لأسعار الإيجارات أو وضع ضوابط للحد من ارتفاع أسعارها أو حتى وضع تسعيرة موحدة».

مقترح دون دراسة «آثار الحل»

وبعد انتظار لما ستؤول إليه دراسة هذه اللجنة، وبعنوان أثار الجدل على صحيفة «البعث» الرسمية، تم الكشف عن ما وصفته الصحيفة بـ «دراسة» في وزارة العدل لـ«فتح المنازل التي تركها أصحابها وتأجيرها لمواطنين سوريين نازحين وبإشراف لجنة حكومية مختصة، بحيث يتم حفظ المبالغ المالية المستحقة لصاحب العقار حين عودته».

وما لبث أن انتشر النبأ بين المواطنين وأثار موجة من «السخط» لدى أصحاب المنازل المغلقة، حتى بادرت وزارة العدل بنفي الخبر، مؤكدةً أن ذلك كان مقترحاً ضمن نقاش في أحد الاجتماعات، وليس توجهاً أو خاضعاً للدراسة كما ذكرت الصحيفة التي نقلت الخبر على لسان كمال جنيات المستشار في محكمة النقض ورئيس اللجنة المشكلة بقرار من وزارة العدل لإجراء مراجعة شاملة لأحكام قانون الإيجار رقم 1 لعام 2006.

والمقترح الذي تداولته اللجنة على حد تعبير جنيات ووفقاً لما نقلته الصحيفة حينها «ينطلق من باب الحرص على فتح المنازل الآمنة والمغلقة للتخفيف من معاناة الكثير من السوريين الذين تشردوا وتهدمت منازلهم، على أن يتمّ تأجير تلك المنازل بأجور تقدرها اللجنة والاحتفاظ بالأجور في صندوق خاص وتُعطى لأصحابها عند عودتهم من خلال كشوف تسليم تنظمها اللجنة».

الدستور أعاق «المقترح»!

وبدوره، قال رئيس الدائرة الاجتماعية بمحافظة دمشق للعقود والإيجار محمد عقيل، إن «مقترح فتح المنازل الآمنة مجرد طرح أعاقه الدستور الذي ينص على حماية الملكية» لافتاً إلى «إمكانية صدور قرارات وإجراءات جديدة فيما يخص قانون الإيجارات المعدل الشهر الجاري».

وكانت وزارة العدل قد أصدرت القرار رقم /205/ل بتاريخ 2014/2/10، والقاضي بتشكيل لجنة مهمتها إجراء مراجعة شاملة لأحكام قانون الإيجار رقم /6/ لعام 2001 واقتراح ما يلزم بشأنه.

ووفقاً للوزارة، فإن هذا القرار يأتي «في سياق السعي لتحقيق متطلبات الإصلاح القضائي بما يؤمّن متطلبات العدالة الاجتماعية، وتعديل القوانين بما ينسجم مع التطورات المستجدة»، إلا أنه وحتى اليوم لم تصدر عن هذه اللجنة أية قرارات أو مقترحات، إلا المقترح الذي أثار الجدل مؤخراً حول فتح المنازل التي تركها أصحابها ونفي فوراً.

ومن المقرر أن ينتهي دور اللجنة بتقديم مشروع القانون على عدد من الجهات المعنية، ومنها «إدارة التشريع في وزارة العدل- محكمة النقض- إدارة التفتيش القضائي- نقابة المحامين- كلية الحقوق وقضاة ومحامين» وغيرها من الجهات، أي أن ذلك قد يأخذ مزيداً من الوقت للمس أي نتائج لتعديل القانون المذكور.

إشكالات «اللجنة»

وبحسب آخر تصريحات للجنة على لسان رئيسها جنيات، فإنه هناك «عدة إشكالات تعكف اللجنة حالياً على دراستها والتي تشغل أروقة المحاكم، منها ضبط حالة المزاجية لدى الخبراء في تقييم العقارات، ويتمّ العمل على وضع معايير محددة للخبير تقيده وتمنعه من التلاعب في تقدير القيمة».

وتتداول اللجنة موضوع إنهاء العلاقة الإيجارية بالنسبة للسكن العشوائي الذي لا يملك الكثير من أصحابه سندات تثبت ملكيتهم، وتمّ اقتراح عدة حلول لاتزال قيد الدراسة، منها اقتراح تم عرضه على الدائرة المالية ويتضمن «تنظيم جدول كشف وانتقال بحيث ينتقل موظف المالية إلى العقار المراد تأجيره، ويتحقق فعلاً من ملكية صاحبه ورغبته بتأجيره لقاء سلفة كشف وانتقال وهي رمزية تقدر بـ 100 أو 200 ل.س مع واسطة النقل».

الخلل..

ويتبيّن من قوانين إيجار العقارات الصادرة والمعدلة في سورية، وجود خلل رافقها منذ البداية، حيث نص المرسوم التشريعي رقم /11/ تاريخ 1952/2/11 لتحديد أجور العقارات وفق النسب الآتية:

- 5% قيمة العقارات المعدة للسكن.
- 6% من قيمة العقارات المؤجرة للدولة أو البلديات أو النقابات أو الجمعيات أو مزاولة مهنة حرة.
- 7% من قيمة العقارات المؤجرة للحكومة أو التجاري أو الصناعي.
- 8% من قيمة العقارات المؤجرة مدارس.

واستقرت العلاقة بين المستأجر والمؤجر وفق هذا القانون أكثر من عشر سنوات إلى أن صدر المرسوم التشريعي رقم 24 تاريخ 1956/1/25 بتخفيض بدلات الإيجار بنسبة 25%، بعدها صدر المرسوم التشريعي رقم 13 تاريخ 1971/2/4 بأنه لا يجوز أن تكون قيمة الإيجار بعد التنزيلات المشار إليها أعلاه أقل من التخمين المالي، علماً أن التخمين المالي في سورية أقل بكثير من القيمة الحقيقية للإيجارات.

بعدها، صدر القانون رقم 6 تاريخ 2001/2/5 القاضي بإخضاع تأجير معظم العقارات في سورية لإرادة المتعاقدين وتبقى العقارات المؤجرة في ظل أحكام المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 1952 خاضعة إلى أحكام التمديد الحكمي وتحديد بدل الإيجارات، وفتح القانون المذكور طلب إنهاء العلاقة الإيجارية واسترداد العقار المأجور مقابل تعويض يتقاضاه المستأجر مقداره 40% من قيمة البناء المأجور.

ومن ثم صدر عام 2006 القانون رقم /10/، وتضمنت المادة الأولى منه تعديل المادة الأولى من القانون /6/ تاريخ 2001/2/15 حيث أضيفت إلى العقارات التي تخضع لإرادة المتعاقدين العقارات المعدة لممارسة أعمال تجارية أو صناعية أو حرفية أو مهنة حرة أو علمية منظمة قانوناً.

سياسات تحرير الأسعار

ويتبيّن مما تقدم أعلاه استمرار الخلل في المعالجة القانونية والإدارية للعلاقة الإيجارية بين المؤجر والمستأجر سواء من ناحية قوانين إيجار العقارات الصادرة والمعدلة في سورية التي أتت في إطار الرؤية الجزئية للمشكلة واستمراراً للخلل السابق في المعالجة أو من ناحية عدم قدرتها على ضبط العلاقة الإيجارية، كل ذلك وآخذين بعين الاعتبار مدى تفاقم أزمة الإيجارات في البلاد مؤخراً بشكل غير مسبوق، وانعكاساتها الخطيرة اجتماعياً وسياسياً، وصولاً لعدم تمكن المواطنين بتأمين سكن «ملك أو إيجار»، يؤيهم من شر التشرد في الشارع، بما يتناسب مع مستوى دخلهم المحدود أصلاً في ظل سياسات تحرير الأسعار الجارية في البلاد.

أتت قوانين إيجار العقارات الصادرة والمعدلة في سورية في إطار الرؤية الجزئية للمشكلة واستمراراً للخلل السابق في المعالجة القانونية والإدارية أو من ناحية عدم قدرتها على ضبط العلاقة الإيجارية

برسم وزارة الصحة:

الطبُّ مَهَمّة إنسانية قبل أن يكون مِهنة..!

لعبت السياسات الليبرالية التي طبقت في سورية في السنوات الأخيرة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية في مختلف جوانبها، والاجتماعية سواء كانت الإنسانية منها أم الخدمية.. وأهم ذلك هو تحرير التجارة وتحرير الأسعار، مما أضعف دور الدولة كشبكة أمان اجتماعي وأدى إلى زيادة النهب والفساد وتضاعفه، ومنها القطاع الصحي كالأدوية وتكاليف العلاج..



■ مراسل قاسيون

لقد انعكس ذلك مباشرةً على حياة المواطنين الفقراء، وعلى العاملين في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فيها، وجاءت الأزمة والتعامل معها بعقلية إدارتها وليس حلّها، وهيمنة المسلحين على العديد من المدن والأرياف، ليفاقم ذلك ويضاعفه مرات عديدة. مما أدّى إلى خروج العديد من المستوصفات والمشافي التابعة للدولة من الخدمة، ووقوع المواطنين تحت رحمة القطاع الخاص والأطباء الجشعين الذين يهمهم الربح، ولو على أرواح المواطنين وآلامهم، فتحول الطبّ من مهمة إنسانية إلى مهنة للربح والنهب والاستغلال.

مشافي الدولة والفساد

رغم أن مشافي الدولة أصبحت بؤرةً للفساد، واصطياد المرضى من قبل العديد من الأطباء ومشافي القطاع الخاص.. ورغم السياسات الصحية كتحويل بعض المشافي إلى هيئات مستقلة واعتماد نظام الاستشفاء، الذي يحمّل المواطنين أعباءً كبيرة فوق معاناتهم، وكذلك رغم نقص الكادر الطبي ونقص الأدوية أحياناً، إلاّ أنها ما زالت تقدم العديد من الخدمات، وما زالت أرحم وأفضل من القطاع الخاص حتى في ظروف الأزمة الحالية. لكنّ نسبة عالية من الأطباء العاملين في هذه المشافي يكتفون بالدوام ساعة أو ساعتين فيها، ثم يغادرون إلى عياداتهم وإلى المشافي الخاصة، ويتركون العمل للأطباء المقيمين الذي لم يكتسبوا بعد الخبرة الكافية، وذلك بعد اصطياد المرضى بشكل مباشر أو عبر سماسرة لهم، ليمارسوا تشليح المواطن وحتى التلاعب بحياته. كما يجري تعطيل الأجهزة الطبية وتأخير إصلاحها عمداً من قبل بعض شركات الصيانة، والمعاملة اللاإنسانية من الكوادر غالباً، مما يضطر المواطنين للاتجاه للقطاع الخاص ولا ينفي ذلك حقيقة أنّ كثيراً من الأطباء الشرفاء يقومون بأكثر من واجبهم وأكبر من الإمكانيات المتوفرة.

كما أن كثيراً من الأدوية القلبية والنفسية وأدوية الأمراض الدائمة كمواد غسيل الكلى وغيرها يختفي قسم منها ويبقى منها القليل لذوي الحظوة.. بل حتى بعض المواد الإسعافية، رغم تصريحات المسؤولين الكبار ومنهم وزير الصحة بأن الأدوية متوفرة وتفي بالحاجة..!

المشافي الخاصة أداة نهب مباشر

بعد اصطياد المرضى وأسرهم التي تتعلق ولو بقشة لإنقاذ أبنائهم أو التخفيف من آلامهم، يطلب بعض هؤلاء الأطباء الجشعين منهم مراجعته في عيادته و«تعشيمهم» بالآمال الكبيرة، ويشترط إجراء العمل الجراحي في هذه المشفى الخاصة أو تلك.. رغم توفر إمكانية تنفيذها في المشفى الحكومي.

ويتبع ذلك التكاليف الباهظة للصور والتحاليل والأدوية التي ترتبط بشركات معينة تقدم عمولة كبيرة أو نسبةً إضافية، وقد تبين أن القيمة الدوائية فيها أقل من النسب اللازمة للعلاج، وكذلك الإقامة وغيرها وبأسعار خيالية، وعلى المريض وأسرته تسديد نصف المبلغ مقدماً وما بيدهم حيلة.. لتأتي النتائج فيما بعد مخيبة للآمال..!؟

جشع ومتاجرة بالأرواح

تقدمت أسرة المريض «ح.م» الذي يعاني من فشل كلوي، بشكوى لـ«قاسيون» تؤكد بأن الطبيب «ن.ط»، الأخصائي بجراحة الأوعية والذي يعمل بإحدى مشافي الدولة، قال لهم «إن زرع قسطرة دائمة للغسيل الكلوي ممكنة ونسبة نجاحها 75%»، وطلب 75 ألف ليرة سورية واشترط إجراءها في مشفى «م.د»، وأنه في حال فشل العملية سيعيد لهم نصف المبلغ. وفعلاً ذهبوا يوم الثلاثاء 2014/6/10 إلى المشفى المذكور، واضطروا لتسديد نصف المبلغ 35 ألفاً لإدخال المريض إلى غرفة العمليات، لكنهم فوجئوا أنه طلب منهم فوراً بعد انتهاء العملية بنقله إلى المشفى العام وأنه بحاجة إلى إنعاش وغسيل دم فوري، بل وساهم بدفع النقالة بسرعة لإخراجه خارج المشفى، ولم يدخله إلى إنعاش المشفى ذاتها التي رفضت حتى نقله بسيارات إسعافها، مما اضطرهم لطلب سيارة إسعاف سريع ونقله إلى المشفى العام الذي لم يقصرْ فيه رئيس قسم الغسيل وأوعز بتنفيذ ذلك، لكن لعدم وجود سرير وجهاز غسيل فارغ اضطروا إلى إبقائه على النقالة حوالي أربع ساعات، وبدأ الغسيل الساعة السادسة مساءً.

المطلوب إجراء التحقيق والمحاسبة وإلزام الأطباء بالدوام الكامل والتواجد في أماكن عملهم والقيام بواجبهم الإنساني قبل المهني وتوفير مستلزمات العلاج كافة كحلٍ سريع

التنصل من المسؤولية!

وتبين أن الطبيب «ن.ط» قد طلب من رئيس القسم تأخير الغسيل للساعة السادسة، وأن القسطرة المزروعة لم تكن دائمة، كما أكد الأطباء المقيمون، وأن المريض بخطر وقد أخرجه من المشفى لينفي مسؤوليته ومسؤولية المشفى وتوفي المريض إثر نزيف.

ولدى مراجعة الطبيب «ن.ط» الذي أجرى العملية نفى مسؤوليته بعد أن تغيّر لونه و «أن القسطرة دائمة».. وأرادت أسرة المتوفى تقديم شكوى، لكن اضطرارهم إلى نقله إلى محافظة دير الزور لدفنه حال دون تقديم الشكوى ليس فقط من أجل مريضهم الذي توفي، وإنما لمنع تكرار هذه الممارسات على المواطنين الفقراء من الطبيب ذاته ومن المشفى الخاص، وهم على استعداد لنقل ذلك لوزير الصحة مع وجود الشهود على ذلك.

مطالب محقة

ونحن إذ ننقل هذه الحادثة ومثلها الكثير، نتوجه إلى السيد وزير الصحة للمتابعة وإجراء التحقيق والمحاسبة، كما نطالبه بإلزام الأطباء بالدوام الكامل والتواجد في أماكن عملهم والقيام بواجبهم الإنساني قبل المهني وتوفير مستلزمات العلاج كافة كحل سريع، حرصاً على حياة المواطنين وكرامتهمً وخاصةً في الظروف الحالية واستعادة دور الدولة كشبكة أمان اجتماعي.. ونؤكد أن الحل الدائم والمستقبلي هو تأميم الطب.

مجلس مدينة السقيلبية.. أجور العاملين «لم تصرف بعد»!

■ مراسل قاسيون- حماة

نص قانون تنظيم شؤون مجالس المدن والبلدات والبلدان، الصادر منذ سنوات، في الجانب المالي منه على أن تصرف أجور العاملين في هذه المجالس من الإيرادات المالية الذاتية لهذه المجالس، حيث تأتي إيرادات هذه المجالس بشكل رئيسي من الجبايات الضريبية على المحال التجارية و الصناعية و الحرفية و إشغال الأرصفة لتلك الوحدات الإدارية.

القانون وواقع الحال

وفي حينها وجهت انتقادات وملاحظات عديدة إلى هذا الجانب من القانون المذكور أعلاه لأنه لم يميز بين إيرادات الوحدات الإدارية الصغيرة والكبيرة، حيث أن إيرادات الوحدات الإدارية الصغيرة لا تكفي لتغطية أجور العاملين فيها عدا عن نفقات هذه المجالس مثل إنارة الشوارع في هذه المدن والبلدات.

ومجلس مدينة «السقيلبية» من ضمن الوحدات الإدارية الصغيرة نسبياً الذي يعاني كغيره من المجالس نتائج عدم التمييز بين إيرادات الوحدات الإدارية الصغيرة والكبيرة، حيث إيراداته المالية لا تكفي لتغطية أجور العاملين لديه، والذي يبلغ عددهم 75 عاملاً موزعين بين مهندسين وفنيين وسائقين وعمال نظافة حيث تبلغ أجورهم الشهرية 2 مليون ل.س.

صرف «مستحقاتهم» حق

وللعلم فالعاملون في مجلس مدينة السقيلبية لم تصرف أجورهم منذ خمسة أشهر، وهم يعانون الويل في تأمين حاجاتهم المعيشية الضرورية ضمن الظروف المريرة التي تمر بها البلاد إضافة إلى سياسات تحرير الأسعار التي طالت كل القطاعات والمنتجات وبشكل خاص المنتجات الغذائية.

وبالرغم من مراسلات رئيس مجلس المدينة للجهات المعنية إلا أن الأجور لم تصرف بعد، لذا يطالب العمال وزارة الإدارة المحلية للتدخل والعمل لصرف أجورهم المستحقة بأي شكل لأنه ضاقت بهم السبل.

موسم الخضروات في الرقة

بين غلاء المستلزمات وانتشار «الحشرات»!

إذا كان انخفاض موسم القمح وانعدامه في العديد في المناطق المتوترة، وخروج مساحات كبيرة من الزراعة بسبب انخفاض مستوى بحيرة السد، وقطع تركيا لمياه نهر الفرات، وعلى سبيل المثال مشروع «بئر الهشم» في الرقة ومساحته 28 ألف هكتار، مما يهدد الأمن الغذائي، فإن موسم الخضروات أيضاً في كل أنحاء البلاد يشكل خطورة أخرى عليه.



■ قاسيون

يشكل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي أحد الأسباب المهمة لانخفاض إنتاجها وانعكاس ذلك على الفلاح والمستهلك معاً، وإذا كان تأثير ذلك على المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والقطن واضحاً، فإنه على موسم الخضروات أكثر تأثيراً ووضوحاً.

إنّ ارتفاع تكاليف الحراثة والبذار والأسمدة وأدوية المكافحة والري، ومشاكل التسويق وتحكم التجار والمسلحين والحواجز المختلفة هي ذاتها التي يعاني منها الفلاحون في موسم الخضرة ويضاف إلى ذلك أسباباً أخرى تزيد هذه المعاناة وتضاعفها ومنها:

البذار المهرب و«الروبة»

● قلة توفر البذار ونوعيتها المعقمة بسبب توقف فروع مؤسسة إكثار البذار ودخول أنواع مهربة من تركيا غير مناسبة للبيئة، حيث وصلت كلفة الدونم من شتل البندورة 5000ل.س والباذنجان 3000ل.س والفليفلة 2000ل.س واعتماد بعض الفلاحين على البذار التي ينتجونها بما يسمى «الروبة» وهي أكثر مقاومة للأمراض لكنها غير كافية.

● زيادة تكاليف الري.

● زيادة الأمراض والحشرات بسبب الظروف البيئية السيئة الناجمة عن تلوث الهواء والماء والتربة، ومنها الدودة التي تصيب الأوراق والثمار.

الأدوية وأسعارها المحررة

● زيادة تكاليف أدوية المكافحة، والحاجة لأنواع أخرى من الأدوية غير التي تتعلق بإبادة الأعشاب الضارة، ومنها التي تتعلق بتثبيت النبات والأزهار حيث يحتاج الدونم إلى مكافحتين تكلف الواحدة منهما 1500 ليرة.

● ظهور أمراض وفيروسات جديدة في التربة تتطلب عزل المناطق المصابة بحفر خنادق حولها حتى لا تنتقل إلى بقية المناطق عبر الري.. وهذا يعني خروج أراضٍ أخرى من الزراعة.

النقل والتسويق

● الحاجة للعمل اليدوي في الشتل وتقع الأعشاب والتفريد، وهذا يتطلب يد عاملة مستمرة على فترتين صباحية بأجور يومية ما بين 200 و250 ليرة ومسائية حوالي 150 ليرة.

● الحاجة للنقل والتسويق السريع لأنها لا تتحمل التخزين، ناهيك عن عدم توفر إمكانيته في مؤسسات الدولة، وخضوعهم لابتزاز تجار الهال والحلقات الوسيطة وحواجز المسلحين المتعددة.

● عزوف الفلاحين عن زراعة الشوندر لتوقف معمل السكر، وكذلك عزوفه عن زراعة الخضروات واتجاههم للمواسم التي لا تحتاج رياً أو جهداً كبيراً وعنايةً خاصة كالبطيخ.

الفلاح والمستهلك خاسران

لا شكّ أن كلّ ذلك أثر بشدة ليس على الفلاح المنتج فقط وجعله خاسراً، وإنما أيضاً على المستهلك حيث ترتفع أسعار الخضروات فتصله الكوسى بسعر يعادل أكثر من ستة أضعاف مبيع الفلاح أي حوالي 70 ليرة. فالفلاح والمستهلك هما الخاسران وتجار الأزمة هم الرابحون، وباتت الأمور تحتاج إلى حلول سريعة وشاملة وأهمها الحل السياسي للأزمة، ومن يعارضه أو يعرقله هو عدو للشعب والوطن.

حلب... بين الإرهاب والإهمال

تدهورت الأحوال الأمنية والخدمية في مدينة حلب لدرجة كبيرة، فالمدينة تعاني من استمرار قذائف الهاون وجرار الغاز والقصف المدفعي المتواصل والانقطاع المتوالي للمياه عنها والتلوث البيئي والحشرات الغريبة والقوارض والقمامة.

■ مراسل قاسيون



وبالنسبة لموضوع المياه، فمازال تضارب تصريحات القائمين على المدينة سيد الموقف بعد 14 يوماً من الانقطاع المستمر، مما يعكس تخبط الإدارة وتقاعسها، فقد صرح محافظ حلب مؤخراً في حديث لإحدى المحطات السورية بعدم وجود أضرار في محطة ضخ المياه بعد مرور 4 أيام على التفجير الذي وقع في منطقة «الميدان» على خط «الدائري الشمالي»، والذي تسبب بأضرار في محطة تغذية الكهرباء اللازمة لضخ المياه وحدوث ضررٍ كبير في الأنابيب.

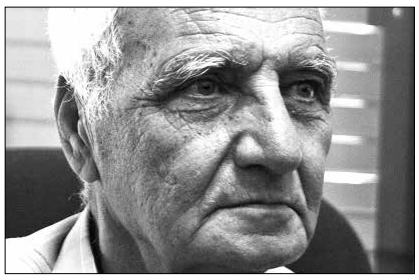
الإهمال والتقاعس والوعود

من جهته، صرح مدير مياه حلب بأن «التفجير أصاب المنطقة بأضرار كبيرة مما أدى لاختلاط مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي، وقد تم التوصل لاتفاق بوساطة الهلال الأحمر ومبادرة أهالي حلب يقضي برفع الأنقاض وعزل أنابيب مياه الشرب عن أنابيب الصرف الصحي، وتجري حالياً مفاوضات لإصلاح الأضرار، الأمر الذي سيتطلب فترة لا تقل عن الشهر.»! فأين المسؤولية وأين القائمون على خدمة المدينة، وأين الوعود بأن تنتهي أزمة حلب بعد تاريخ 2014/6/3 وبأن ظروف المدينة وأوضاعها الأمنية والمعاشية ستتحسن؟؟

لقد زاد إهمال وتقاعس المؤسسات الحكومية من جهة والصمت الإعلامي الذي لم يعد يغطي تلك المشكلة كما يجب، الطين بلة على كافة الأصعدة. علماً أنه وفي الوقت الذي قام الإرهابيون بالتفجير والتكسير والتخريب، فإن الحكومة العتيدة في حلب لا تزال تترنح في اعتماد الحلول، فمرة تعلن دعم الأحياء بالصهاريج ومرة أخرى تعلن عدم كفاية الصهاريج لتغطية متطلبات المدينة.

من الجدير بالذكر أن العديد من الصهاريج تذهب لـ «الأقرع ونائبو ودقاق الطبلة» كما يقول المثل الشعبي، أي إلى المسؤولين وذويهم الذين يتحكمون بأرواح المدنيين. ولم يعد المواطن الحلبي يعرف ماذا يفعل، فالإرهاب والإهمال أسقما حياته وحطما آماله بالخلاص، فالـ«الأنبع وزنبع ونطاط الحيط» سرقوا كل شيء، وضربوا بمسؤولياتهم اتجاه الناس عرض الحائط، وأصبح «الإرهاب» و«الأزمة» شماعات يُعلّق عليها كل إهمال وتقاعس دون أي محاسبةً. وإذا اشتكى المواطن فالجواب الرسمي دائماً حاضر: «عليك بالصمود والتصدي»!!

من الذاكرة



■ محمد علي طه

حضن الوطن

حدثٌ جرى في أحد أيام حزيران عام1955 , ظل راسخاً في الذاكرة، ولست أنساه بتاتاً، فأثناء اجتماع لفرقتنا الحزبية- عصر ذلك اليوم- في بيت الرفيق «درويش» لفت انتباهي منظر عصفور لمحته من خلال فرجة بستارة النافذة، على غصن شجرة ينقر ورقة خضراء، وفوجئت بسكرتير الفرقة الرفيق سعيد وهو يسرع إلى النافذة ليسدل ستارتها بشكل كامل، ويوجه كلامه إليّ مباشرةً: «لا يصح أن تسترق النظر إلى ساحة البيت، فهناك أهل رفيقنا «درويش!»، فأحسست بطعنة أصابتني في الصميم وصحت: «أنا لا أفعل ذلك أبداً، فأهل رفيقي هم أهلي، وإنما كنت أنظر إلى عصفور يأكل من أوراق الشجرة»، وسارع بعض الرفاق للدفاع عني، وتحول الاجتماع برمته إلى الحديث عن مفهوم الشرف الذي أجمعنا على ضرورة الالتزام به، وإدراكنا أنه كل لا يتجزأ، فالشريف شريف في كل المواقع والأحوال، لقد توضح الأمر وزال كل التباس، وختم الرفيق سعيد الاجتماع بعد أن حدد مكان وزمان الاجتماع القادم بقوله: «شرفنا الأكبر والأعظم يا رفاق هو وطننا وشعبنا، فلنحافظ عليهما بكل ما نستطيع..».

فكانت هذه الكلمات درساً حفظته وممارسته وما زلت أمارسه قولاً وفعلاً على أرض الواقع.

وقبل يومين ضمنا لقاء بمجموعة من الأصدقاء متعددي الاتجاهات و«المشارب» في بيت أحدهم، وبالمناسبة فقد غدا لقاؤنا منذ فترة طويلة أسبوعياً أشبه ما يكون باجتماع الفرقة الحزبية، ولكن دون سكرتير أو جدول عمل مكتوب، والإطار العام له الأوضاع السياسية والاجتماعية الراهنة، وقد تركز النقاش حول ما نقلته لهم عن مضمون افتتاحية العدد الأخير من قاسيون التي يتابعها أكثر من نصفهم، حول ضرورة أن يأخذ السوريون زمام المبادرة السياسية داخلياً، بين كل المستعدين للحل السياسي سواء من النظام أو المعارضة أو المسلحين السوريين، عبر طاولة حوار جدّي وندّي ومتلفز، وهذه مسؤولية الجميع، وهي فرصة ماتزال قائمة حتى الآن ينبغي ملاقاتها وعدم هدرها.

لقد توافق الحضور على أن الهدنات والتسويات أمور هامة وضرورية، على أن تكون خطوات على طريق المصالحة الوطنية الشاملة التي يتطلع ويعمل من أجلها كل وطني غيور، همه الأول والأبرز هو مصلحة الوطن والشعب بعيداً عن أي مسعى لتجيير ذلك لمصلحة فرد أو مجموعة أو طرف.

وكان اللافت التعليقات على تعبير «العودة إلى حضن الوطن» الذي كثر استخدامه على ألسنة متصدري الشاشات المحلية «على الطالع والنازل» وكأنهم المالكون الحقيقيون لـ«طابو» الوطن والوطنية، بكل استعلاء وفوقية، وهم يتحدثون عن التسويات بصفتها «تمام المصالحة الوطنية» ويختمون تنظيراتهم بقولهم «إذا اعترف المسلحون بخطئهم وعادوا إلى حضن الوطن، فسوف نقبل بهم»، ناسين ومتناسين خطأ وأخطاء الجانب الآخر، وأن حضن الوطن ليس لدى طرف من الأطراف، بل إن الجميع في حضن الوطن، عدا أعداء الوطن من الداخل والخارج، وحضن الوطن واحد كالشرف لا يتجزأ.

ديـر الـزور.. الوضع يتـأزم والقلق يتـفاقم!

تصاعدت الاشتباكات الدامية مؤخراً في أحياء مدينة دير الزور المتوترة، وخاصةً في «الصناعة- الجبيلة- الحويقة- الرشدية» وحي الحميدية، الذي حدثت فيه مجزرة راح ضحيتها ثمانية من المدنيين الأبرياء والفقراء.



■ مراسل قاسيون

وكذلك اشتدت الاشتباكات على أطراف مطار دير الزور وقرية «الجفرة» المجاورة، في محاولات لكسر التوازن القائم، والتهديد بقصف الأحياء التي تحت سيطرة الدولة، وتنفيذ ذلك بسقوط قذائف هاون في حيي «الجورة- والقصور» وذهب ضحيتها ثلاثة من المدنيين بينهم طفل، اللذين باتا يضيقان جداً بسبب كثافة النازحين إليهما من ريف دير الزور، أو من محافظة الرقة مما اضطر مديرية التربية لأن تقيم الامتحانات الإعدادية والثانوية على فوجين صباحي ومسائي.

الحرب بين «التكفيريين»

يستمر القتال المباشر، بين المجموعات التكفيرية، «جبهة النصرة» و«الجبهة الإسلامية» ومن يدعمهما من جهة، وبين «داعش» ومن يؤيدها من العشائر من جهة أخرى، وذلك بمختلف صنوف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، وخاصةً في الريف الشرقي كمدينة «البصيرة» وقرى «جديد بكارة- جديد عكيدات قرب بلدة الشحيل المعقل الأساسي لـ«جبهة النصرة»»، وقرى «الصبحة- بريهة- والتوامية» المجاورة لها.

إضافة للاغتيالات والتصفيات والسيارات المتفجرة كما حدث في بلدة «السيال» قرب البوكمال بإطلاق النار على سيارة قتل فيها أربعة مواطنين، مع تنفيذ ما سبق التهديد به من قبل «داعش» وهو حرق المحاصيل الزراعية، وقطعها للطرقات.

وترافق ذلك مع ازدياد تهجير المواطنين الأبرياء وأسرهم بعشرات الآلاف نتيجة ذلك والخوف والرعب الذي ولده القتال بسبب قطع الرؤوس والتمثيل بالجثث بما يتنافى مع أي قيم دينية أو أخلاقية، والتي تبقى أياماً في العراء وتنهشها الكلاب.

ويرافق ذلك أيضاً توقف ضخ النفط والغاز المتصارع عليهما، وما ينتج عنه من انقطاع مستمر للتيار الكهربائي وبالتالي الماء وندرة توفر الغذاء..!

أمراض الجائحة تفتك

إضافة للأمراض التي ذكرت في أعداد سابقة كالسرطان والسل والتهاب الكبد الوبائي والأمراض الصدرية وغيرها الناجمة عن تراجع الخدمات عموماً والصحية خصوصاً وانعدامها في الكثير من المناطق.. انتشرت في الفترة الأخيرة جائحتا الحمى التيفية «التيفوئيد» والحمى المالطية، بسبب انعدام المياه الصحية وتوقف محطات المعالجة لانقطاع الكهرباء وعدم وجود المواد المعقمة كالكلور، والإصابات اليومية تقدر بالمئات مع احتمال تزايد نسبتها أضعافاً نتيجة عدم توفر الأدوية العلاجية واستمرار تلوث المياه.. وخاصةً بعد قيام تركيا بقطع مياه نهر الفرات ووشوك جفافه، وقد اضطر الأهالي في العديد من القرى لجمع مبالغ لشراء «الكلور» وبعض مواد التعقيم الأخرى والأدوية.

قطع الرواتب وانعدام الثقة

وفيما تتصاعد أعمال العنف اتجاه المواطنين، تتصاعد أيضاً الإجراءات التعسفية المتخذة من الحكومة بقطع رواتب الموظفين والعاملين، وإلزامهم بالحضور لتسوية أوضاعهم رغم الأخطار المحيطة بهم من كل جانب وتعرضهم للموت في أيّ لحظة على الطرقات أو الخطف والقتل من المسلحين، وكذلك خوفهم من الاعتقال التعسفي.

نريد حلاً..!

بات مطلب الغالبية العظمى من المواطنين، حلاً ينقذ حياتهم ويوقف العنف والموت والقتل والخراب والتدمير، حلاً ينهي مأساتهم ولا يحسبهم على هذا الطرف أو ذاك..

الحسكة.. حضور قوي للحكومة لتحصيل الحقوق وغياب عند الواجبات

تعيش الحسكة منذ أكثر من ثلاث سنوات تحت تأثيرات الأزمة التي طالت كل المحافظات بأشكال مختلفة، بعضها عسكري بحت، وآخر اقتصادي، لكنه في الحسكة اتخذ شكلاً مختلفاً من خلال غياب كامل للحكومة ومؤسساتها الرسمية، عن أداء واجباتها تجاه السكان، وحضورها القوي عند تحصيل الحقوق.



■ مراسل قاسيون- القامشلي

وتصنف الحسكة في معايير الحكومة كمحافظة «آمنة»، حيث تسيطر الدولة على غالبية مدنها وبلداتها، باستثناء بعض المناطق الريفية النائية التي هجرها سكانها واستقروا في مدينتي الحسكة والقامشلي، كما أن المواجهات العسكرية القليلة التي وقعت سابقاً لا تقارن من حيث الشدة بما جرى في مناطق أخرى كريف دمشق وحمص وحلب.

الواقع ومعايير التصنيف

لكن على أرض الواقع، يمكن تصنيف المحافظة على أنها خارج سيطرة الدولة منذ نحو عامين على الأقل، بسبب التأثير الاقتصادي السلبي والوضع المعيشي الصعب للسكان مع ارتفاع جنوني للأسعار، وغياب كامل لشبكة الهاتف النقال، وانقطاع الكهرباء لنحو 20 ساعة يومياً، إضافة لباقي الخدمات الأساسية.

تعمل مؤسسات الدولة في المحافظة بشكل اعتيادي، وتنفذ برامجها الرسمية بشكل كامل في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الرياضية، ويندر أن يمر شهر دون أن يزور المحافظة وزير من الحكومة ويتجول في مدنها. لكن لا تتعدى هذه البرامج الحكومية الشكل، ولا يلمس سكان المحافظة أي تأثير لها مع ثبات الواقع المأساوي على ما هو عليه دون وجود تبرير رسمي مقنع، يوضح الأسباب ويعيد للحكومة دورها الغائب بشكل غير مفهوم.

حكومة الرسوم.. الكهرباء مثالاً

لم يكن سكان المحافظة بانتظار عودة الكهرباء بعد أكثر من عامين على انقطاعه، وتقنين الكهرباء لعشرين ساعة يومياً وأحياناً أكثر وهو أمر تم الاعتياد عليه، وأوجد الناس حلولهم الخاصة من خلال الاعتماد على مولدات كهربائية منزلية تعمل على البنزين والمازوت، فيما تشهد ظاهرة المولدات الكبيرة التي تغذي نحو 50 منزلاً انتشاراً واسعاً مقابل اشتراك شهري لا يقل عن ثلاثة آلاف ليرة، رغم أنه يزيد من أعباء المعيشة ويحرم منه الفقراء.

لكن الحملة الرسمية التي بدأتها وزارة الكهرباء لدفع رسوم الاستجرار، والتطبيق الصارم لها في محافظة الحسكة، يثير الكثير من التساؤل عن التعاون الكبير بين مختلف مؤسسات الدولة في استرداد حقوقها المشروعة، في وقت يغيب هذا التعاون عن أي أمر يتعلق بخدمة المواطن.

لا معاملة دون الفاتورة!

ووصل التعاون الرسمي لاسترداد رسوم الكهرباء ذروته عند تدخل الحواجز العسكرية المنتشرة على الطرقات الرئيسية في مدن المحافظة وخارجها وطلبهم من المارين إبراز آخر فاتورة كهرباء. ناهيك عن طلب كل المؤسسات الرسمية الأخرى للفاتورة ضمن أي معاملة أو موافقة أو ترخيص.

جهود غائبة

لا يمكن تسجيل أي دور إيجابي لمؤسسات الدولة في المحافظة، ما لم يلمس المواطن تغييراً في حياته، ومع غياب الكثير من الخدمات الأساسية بشكل مستمر منذ أكثر من عامين، فإن الحديث عن جهود المسؤولين في المحافظة لمواجهة الأزمة وتبعاتها، والتي يعرضها أحياناً الإعلام الرسمي لا يمكن أن تقنع أحداً.

من حديقة عامة إلى «خاصة»..!

■ مراسل قاسيون- جبلة

وردت إلى «قاسيون» مؤخراً شكوى موقعة باسم مجموعة من مواطني مدينة جبلة، يبيّنون فيها حجم المعاناة التي يعاني منها المواطنون من ممارسات التعدي على الحدائق العامة وحرمان أطفالهم من حق التنفس واللعب فيها. جاء فيها ما يلي:

«شاطئ جبلة الجميل ملتقى العشاق والأدباء والمستّين.. إنه المتنفس الوحيد في المدينة الساحلية التي تضجّ بسكانها وضيوفها الكثيرين الذين قدموا إليها مرغمين بسبب الأزمة التي تعصف بالبلاد. إلا أن استغلال حديقة الشاطئ «الكورنيش» لأغراض مادية وشخصية، جعلت روّاد هذا الكورنيش يضيقون ذرعاً ممن يعتدون على الأملاك العامة من مقاعد وأرصفة، ويحرمونهم من متعتهم الوحيدة ربما».

ويتابع الأهالي في شكواهم «حيث قامت المحافظة مشكورة بإعطاء تراخيص لبعض الأكشاك لذوي الشهداء، وهذا حقهم الطبيعي لتأمين لقمة العيش، لكن هؤلاء قاموا بتأجير الأكشاك لآخرين. وقام المستأجر بإزالة المقاعد الخشبية ووضع طاولات لبيع المشروبات الساخنة والباردة، واستغل الرصيف لأطماعه الشخصية ضارباً عرض الحائط بمشاعر الناس وحرياتهم.

وهذا أمر لا يمكن احتماله، لذلك نرجو من الجهة المعنية معالجة هذا الأمر ووقف استباحة الملك العام. علماً أن بعض المواطنين ممن تأثروا من هذا التصرف، قدّموا شكاوى عديدة لمدير المنطقة، لكنه أجابهم بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً مع هؤلاء!».

وأضاف الأهالي «وإذا كانت الجهة الأكثر سلطة في المدينة لا تستطيع فعل شيء، فماذا يستطيع المواطن البسيط أن يفعل، والذي أصبح غريباً في بلدته أمام شلّة من الشباب الملتحين والمدججين بالسلاح، والذين يرتادون الطاولات التي توزعت في الحديقة مكان المقاعد الخشبية التي أزالوها؟

وختموا شكواهم بالقول «نرجو إيصال صوتنا إلى الجهات المعنية لمتابعة هذه التجاوزات والممارسات المرتكبة من ذوي النفوس الضعيفة ومحاسبتهم وإيجاد الحل المناسب بحماية الممتلكات العامة».

■ *مجموعة مواطنين من مدينة جبلة- عنهم: محمد مكنا.

«غش وفلتان..» في المراكز الامتحانية

وتخوف من «تكرار المشهد» في الدورة التكميلية

امتلأت صفحات التواصل الاجتماعي بصور الطلاب السوريين من مختلف المحافظات السورية والذين يقدمون امتحانات الشهادات العامة سواء الإعدادية أو الثانوية وهم يقومون بعملية الغش الجماعي في القاعات الامتحانية بشكل لم تشهده الامتحانات السورية من قبل.



■ نسرين علاء الدين- قاسيون

والشكاوى الكثيرة هذه المرة كانت من المدرسيين المراقبين، حيث أجمع كل من التقتهم «قاسيون» على أن العملية الامتحانية شهدت خروقات وتجاوزات لا تعد ولا تحصى من الطلاب وذويهم بشكل لم يعهدوه من قبل.

تعديل الوضع الوظيفي..

وفي هذا الصدد تقول «رانيا.ع»، وهي مدرّسة، «كلفت بمراقبة في أحد المراكز الامتحانية التابعة لتربية محافظة القنيطرة وذلك على طلاب الشهادة الإعدادية الأحرار، حيث كانت الأغلبية العظمى من الطلاب المتقدمين للامتحان هم من الأشخاص الذين لا تقل أعمارهم عن العشرين سنة وجميعهم تركوا الدراسة منذ وقت طويل، وعندما كنا نحاول منعهم من الغش كانوا يقولون لنا نحن نريد الحصول على الشهادة من أجل تعديل وضعنا الوظيفي».

وتتابع رانيا «لكن عملية الغش هذا العام تجاوزت أمر نقل إجابة صحيحة أو إيجابتين، ووصلت حد إدخال الكتب كاملة عن طريق المصفرات أو الترشيت أو حتى إدخال أجهزة الهواتف النقالة الى داخل قاعات الإمتحانية والإتصال بذويهم كي يقومون بحل الأسئلة لهم»، وتضيف «أن بعض الطلاب وصلت بهم الأمور بالطلب من المدرسين المشرفيين على عملية المراقبة بنقل الراشتات والمصفرات من الطلاب فيما بينهم وعندما كنا نرفض كنا نتفاجأ بالتهديد والوعيد بالضرب خارج قاعة الإمتحان. وفي ظل الفوضى الأمنية الحاصلة كنا نتراجع عن كتابة ضبوط بالمخالفات الامتحانية».

البطاقة الامتحانية فقط!

وبدوره يتحدث المدرس «رائد .س» حول ما عانوه خلال العملية الامتحانية قائلاً «هذه هي المرة الأولى التي أشهد فيها العملية الامتحانية على هذا النحو منذ عشر سنوات، وهي تاريخ دخولي إلى التدريس، حيث راقبت الطلاب الأحرار للشهادة الثانوية. وعند دخولنا إلى قاعات الإمتحان ومحاولاتنا منع الطلاب كان يقوم عدد منهم بإبراز عدد من الهويات الأمنية ووضعها على طاولة الامتحان إلى جانب البطاقة الإمتحانية وأنا شخصياً تعرضت للضرب على يد والد أحد التلاميذ بعد الخروج من المركز الإمتحاني بسبب عدم سماحي للولد بالغش».

ويتابع المدرس قوله «فيما مضى كان الطالب يكتفي بنقل إجابة سؤال واحد أو تصحيح معلومة خاطئة، لكن الطلاب الذين يتقدمون هذا العام للإمتحان وخاصة الطلاب الأحرار الذين لم يدرسوا ويريدون الحصول على مقاعد جامعية وتعديل أوضاعهم الوظيفية والغالبية العظمى منهم كانوا لا يعرفون ما هي الأجوبة التي يقومون بنقلها على أوراقهم لأنهم كانوا يعتمدون على النقل فيما بينهم، وإذا نجح هؤلاء الطلاب فإن نجاحهم سيؤثر على غالبية الطلاب وعلى المعدلات التي ستقوم وزارة التعليم العالي بوضعها للمفاضلة».

«الواتس آب» والسلاح والاعتداء!

في حين يقول المدرس «عبد الواحد»، وهو مدير أحد المراكز الامتحانية وعضو في إحدى اللجان الوزارية التي تقوم بعملية التفتيش على المراكز الامتحانية، يقول «تفنن طلاب هذا العام بأساليب النقل والغش، ولكن الجديد هذا العام هو استخدام الطلاب لـ«الواتس أب»، إضافة إلى الاستقواء بالسلاح الذي يحمله بعض الطلاب المتطوعين أو ذويهم، وهذا الإنفلات أثر بشكل سلبي على العملية الامتحانية وخاصة على المدرسين الذين يقومون بعملية المراقبة حيث وقع أكثر من عملية اعتداء على عدد منهم».

ويتابع «كنا في أحد المراكز الإمتحانية التابعة لمحافظة القنيطرة وقمت بضبط شاب من الشباب المتطوعين في ما يسمى بلجان الدفاع الوطني وهو يقوم بإدخال حل أسئلة مادة الجغرافيا لخطيبته التي تتقدم لامتحان البكالوريا، وقمنا بإجراء الضبط النظامي، وعند خروجنا من المركز قام الشاب بإشهار سلاحه بوجهنا وهددنا بإطلاق النارعلينا وذلك كي نقوم بسحب الضبط الذي نظمناه بحق خطيبته».

أما المدرس «خالد» فيتحدث عن تجربته ويقول «كنت أراقب في أحد مراكز ريف دمشق، وقمت بضبط طالب يستخدم هاتفه الجوال أثناء الامتحان، وعندما اقتربت من الطالب من أجل سحب بطاقته الامتحانية وكتابة الضبط به، قام الطالب الذي يكبرني بالعمر بوضع سلاحه الحربي على المقعد إلى جانب الهوية الأمنية وعندها تراجعت عن القيام بكتابة الضبط بحقه. فنحن لم نعد نشعر بالحماية والأمان اللذين كنا نحظى بهما من قبل بسبب انتشار السلاح بأيدي الكثير من الأفراد الذين تعددت مرجعياتهم الأمنية».

تعسف بحق الطلاب

أجهشت الطالبة «عبير» بالبكاء بعد خروجها من امتحان مادة اللغة الأجنبية «انكليزي»، وهي تقول «أنا من الطلاب النظاميين الذين درسوا بجد طوال العام الدراسي. اليوم ونحن داخل قاعة الإمتحان حاول الطلاب النقل والغش ولكني لم ألتفت إليهم، وكان يوجد لدينا مدرسة مراقبة لها قريبة في القاعة وعلمت أني من الطلاب المتفوقين فقامت بسحب ورقة الإجابة من يدي بعد أن أنهيت الإجابة على جميع الأسئلة وقامت بإعطائها لقريبتها كي تقوم بنقل إجاباتي إلى ورقتها، وبذلك تحصل على علاماتي دون جهد منها».

وتابعت حديثها قائلة «وأنا بذلك أخسر جهدي الذي تعبت طول العام للحصول على أعلى العلامات، وعندما حاولت أن أشتكي لمدير المركز قال لي إن هذه المدرسة والطالبة مدعومتان ولا أستطيع اتخاذ إجراءات ضدهما».

عجز وزاري...

يجمع من التقتهم «قاسيون» على أن العملية الإمتحانية لهذا العام لم تكن كما في الأعوام الماضية التي سبقتها وذلك بسبب الخروقات الكبيرة التي تخللتها وخاصة من ناحية عمليات الغش الكبير الذي حصل في معظم المحافظات السورية، والسبب الأول هو الفلتان الأمني الحاصل، حيث وجد الأساتذة أنفسهم وجهاً لوجه مع الطلاب وذويهم.

كما يخشى الطلاب الذين درسوا واجتهدوا وأهاليهم من ضياع فرصة التحاق أبنائهم بالجامعات التي كانوا يحلمون ويدرسون لأجلها طوال العام وذلك لأنه اذا كانت نسبة النجاح مرتفعة ستقوم وزارة التعليم العالي برفع المعدلات العامة.

وفي هذا السياق يؤكد المدرس «وديع .ح» بأنه على الجهات المختصة وخاصة وزارة التربية أن تتجنب الفوضى التي حصلت أثناء العملية الامتحانية، وأن تتجنب حدوثها في الدورة التكميلية، لأن تكرار هذا الأمر سوف ينعكس سلباً على الطلاب والأساتذة معاً وعلى كل العملية التربوية التعليمية.

نتائج العام الماضي

كان وزير التربية هزوان الوز صرح العام الماضي بأن نسبة النجاح في الفرع العلمي للشهادة الثانوية بلغت 86,04 بالمئة، وفي الفرع الأدبي 82,63 بالمئة، وفي الثانوية الشرعية 83,72 بالمئة، وفي الثانوية المهنية النسوية 69,70 بالمئة، وفي الثانوية المهنية الصناعية 68,64بالمئة، وفي الثانوية المهنية التجارية82,99 بالمئة.

التكحيل والعمى!

قامت وزارة التربية وكرد على التجاوزات التي وقعت في عدد من المحافظات بنقل أعداد كبيرة من الطلاب الأحرار من مراكزهم التي كانوا يمتحنون بها الى مراكز ثانية وذلك تجنباً لعمليات الغش الكبيرة التي حدثت.

في الأسباب العميقة للظاهرة

وبدوره يقول «م. سليم»، وهو مرشد اجتماعي، «إن ظاهرة الغش الامتحاني ليست جديدة، وطالما كانت موجودة ولكنها استفحلت في السنوات الأخيرة، حيث انحدرت منظومة القيم الاجتماعية في ظل تفشي نزعة الخلاص الفردي، وعقلية «دبرراسك» وانتشار المحسوبيات والوساطات، لدرجة أن الغش الامتحاني باتت ثقافة وحقاً مشروعاً في بعض الأوساط، طالما أن المشهد العام في البلاد يتسم بذلك في مختلف القطاعات».

ويتابع «جاءت الأزمة لتعمق هذه الظاهرة أكثر فأكثر في ظل تراجع هيبة المؤسسة الرسمية، وفي ظل الوضع الكارثي الذي يعاني منه الطلبة في العديد من مناطق البلاد، حيث تعطلت الدراسة كلياً أو جزئياً في تلك المناطق التي شهدت توتراً أمنياً...».

وأكد المرشد الاجتماعي «ان تعليمات وتهديدات وزارة التربية للطلبة لا تغيّر من حقيقة الوضع شيئاً، لا شك أن الحلول الجذرية ليست في متناول اليد في ظروفنا الحالية، والتي تتطلب تغيير بنية النظام التعليمي ككل، من تغيير المناهج إلى طريقة تعيين الكادر الإداري والتدريسي، إلى تطوير وتغيير طرائق التدريس، وصولاً إلى تغيير نظام التقييم، وسياسات الاستيعاب الجامعي، وذلك في إطار عملية تغيير جذرية وشاملة...وبناءً عليه يجب اتخاذ حلول اسعافية لمعالجة الخلل وكل الثغرات التي تعترض العملية الامتحانية...».

الحل «تغيير جذري شامل»

إلا أن واقع الحال يؤكد بأن معالجة الخلل والإشكالات المستمرة التي تعترض العملية التعليمية ككل في البلاد تتجاوز مسألة اتخاذ إجراءات وحلول اسعافية، بل إنها تتطلب حلولاً جذرية شاملة تنطلق مما يلي:

– تطوير وتوسيع البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتربوية بشكل شامل على مستوى البلاد ككل وتجهيزها بأحدث التجهيزات والمختبرات العلمية.

– إعادة النظر في المناهج التعليمية الحالية، التي تكرس ثقافة الحفظ والتكرار والدراسة فقط لغاية النجاح والحصول على «الشهادة/الوثيقة الورقية»، كخطوة أولى باتجاه وضع مناهج تعليمية جديدة تواكب الانجازات العلمية والمعرفية على كل المستويات عبر لجان موسعة مختصة بذلك.

– إعادة النظر بشكل جذري بطريقة إجراء الامتحانات المتبعة بشكل يحد من ظاهرة وإمكانية الغش والتحايل بما يحقق تقييم شامل لمستوى الطلبة ومدى نجاح العملية التعليمية في تحقيق أهدافها وبرامجها.

إن تعليمات وتهديدات وزارة التربية للطلبة لا تغيّر من حقيقة الوضع الراهن شيئاً فالحلول الجذرية تتطلب تغيير بنية النظام التعليمي ككل

من الإعالة إلى توزيع الثروة..

■ عشتار محمود

يعيل دخل كل قادر على العمل من السوريين عدداً من الأشخاص معه، إما من الاطفال أو غير العاملين أوالكبار في السن. وتعتبر عملية الإعالة هذه عبئاً كبيراً على الدخل الفردي المنخفض بطبيعة الحال.فدخل الفرد المنتج الناجم عن عمله يفترض أن يغطي حاجاته مع من يعيل من أسرته.. الأرقام الإحصائية تأخذ المتوسطات وتعبر عن الاتجاهات، فبحسب أرقام عام 2011 فقد كان كل سوري قادر على العمل من القوى العاملة يعيل بدخله أكثر من ثلاثة أشخاص وسطياً. ووفق تقديراتنا فإن نسبة إعالة العاملين فعلياً من السوريين في أعمال شرعية معلنة ومسجلة، هي 1 إلى 6، أي دخل من يعمل عملاً شرعياً يجب أن يعيل ستة أشخاص اليوم وسط هذه الظروف المعيشية المتدهورة، وعلينا أن نتصور حجم العمل غير الشرعي الناجم عن هذه النسبة الكبيرة وغير المنطقية تحديداً مع تراجع فرص العمل، وتراجع خدمات الدولة، وزيادة كبيرة في الجهات غير الشرعية والأعمال الناجمة عنها.

المعيل السوري يختلف كثيراً بين من ينتمي إلى العاملين الذين دخلهم عبارة عن أجور شهرية متوسطها في عام 2011 : 14 ألف ل.س، وبين من دخلهم هو عبارة عن أرباح تتفاوت كثيراً بين من يحصل على ربح من استثماره لأرضه الزراعية الصغيرة، أو ورشة يعمل فيها لحسابه، وبين أصحاب الأعمال « ولا توجد تقديرات دقيقة لمتوسط الأرباح الشهرية لدى مراكزنا الإحصائية» ولكن وحدات الربح تصل لدى أصحاب مشاريع الأعمال إلى ملايين الليرات السورية شهرياً، وإلى مليارات سنوية في «قطاعات النخبة».

كما أن الدولة بخدماتها تستطيع أن تخفف من إعالة دخل الفرد لأكثر من ثلاثة أشخاص عندما تساهم في تعليم الأطفال، وبجزء من الطبابة المجانية وخدمات الصحة، وبجزء من كلف التدفئة، أو المعونات الاجتماعية، وهي تزيد من عبء الإعالة عندما تتراجع عن خدماتها ليبحث المجتمع عن حلول أخرى غير مستقرة تعيله..

فتعيل القنوات الأخرى غير الحكومية من لا يستطيع دخله إعالة من يتحمل مسؤوليتهم، وهذه «القنوات الاجتماعية» تتنوع بين مصادر داخلية وخارجية، «فالمتصدقون» من أصحاب الأرباح يعيلون عن طريق الجمعيات باتجاهاتها وأهدافها المختلفة، حيث يسحب هؤلاء أكثر من 75% من الدخل الوطني سنوياً في عام 2009 «تصل إلى 80% حالياً»، ويعيدون توزيعه «إحساناً» أو مقابل خدمات أو ولاءات على من تبقى من السوريين أصحاب الأجر!

أو عن طريق منظمات دولية تساهم في الإعالة والمساعدة لأسباب متنوعة نحن خارج إطار الخوض فيها الآن.. ولكن وفق الآلية ذاتها أي من يحصل على الجزء الأكبر من الدخل العالمي يتصدق على من يحصل على النسبة الهامشية منه أيضاً مقابل خدمات وولاءات وتبعية..

وهكذا يساهم تفاوت توزيع الثروة في تفتيت الدولة الوطنية، ويحول أغلب سكانها من الارتباط بانتماءات وطنية، إلى مرتبطين بلقمة معيشتهم بمن يسرقون بشكل شرعي أو غير شرعي الدخل الوطني المنتج كل عام في داخل الدولة الواحدة أو على مستوى العالم.

التهجير الداخلي..
إعالة مضاعفة في المجتمع السوري

■ وجدي وهبي

يؤدي ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع إلى ارتفاع الأعباء التي يتحملها أبناؤه، والتي تثقل كاهل الاقتصاد وتبطئ معدل النمو الاقتصادي، وذلك من أجل تلبية احتياجات الفئات المعالة، ولكن الأزمة السورية توسع مفهوم الإعالة لتأخذ أشكالاً جديدة تتجاوز إعالة الفرد للفرد، وتنتقل لإعالة المجتمع لجزء منه، والتي تتم بطرق متعددة عن طريق الدولة أو المنظمات الدولية أو الجمعيات الإغاثية أو من خلال «القنوات الاجتماعية» في المجتمع. إن هذا النوع من الإعالة لا يبطئ النمو الاقتصادي فحسب، بل يمتص طاقات الاقتصاد والمجتمع، الحالية والسابقة مع استمرار اتساع دائرة العنف والدمار وتعطل الحلول والتوافق..



نوعان تقليديان + نوع جديد

تصنف الإعالة إلى نوعين بالإحصائيات الطبيعية ويرتبط النوعان ببعضهما البعض، ونضيف المفهوم الجديد المرتبط بالأزمة والذي يرتبط توسعه بتوسع أنواع الإعالة الأخرى:

- الإعالة العمرية
- الإعالة الاقتصادية
- "إعالة المهجرين"

القوة البشرية تعيل الفئات الأخرى

الإعالة العمرية: وفق هذا المعدل تفترض الإحصائيات أن الحالة الطبيعية هي أن يعيل جزء السكان المصنفين قوة بشرية عاملة «15–64 سنة»، كل الفئات العمرية الأصغر «أقل من 15 سنة»، والأكبر أي السكان فوق عمر «65 سنة».

لتعبر نسبة السكان أقل من 15 سنة والسكان الهرمين 65 سنة فأكثر إلى مجموع السكان في القوة البشرية «15–64» سنة عن معدل الإعالة العمرية. وقد بلغت نسبة الإعالة العمرية 70,4% في عام 2010، أي كل 100 فرد من داخل القوة البشرية «15–64» يعيلوا أنفسهم بالإضافة إلى إعالتهم 70,4 فرداً من خارج القوة البشرية.

ويعتمد ارتفاع نسبة الإعالة العمرية أو انخفاضها على معدل النمو السكاني وتغير التركيبة العمرية داخل المجتمع، لذلك يأخذ التأثير في نسب هذه الإعالة فترة زمنية طويلة من أجل تغيير نسبتها.

تقسم الإعالة العمرية إلى إعالة الفئات الطفليَة: وهم الأطفال دون 15 سنة، وقد : بلغت نسبتهم 37,1% من مجموع السكان، في حين بلغت نسبة إعالتهم 63,09%.

إعالة السكان الهرمين: وهم الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر , وقد بلغت نسبة المسنين 4,1% من مجموع السكان، في حين بلغت نسبة إعالتهم 6,9%.

مع وجود 5-6 ملايين مهاجر داخلي نستطيع أن نضع مؤشر «إعالة المهجرين» في المجتمع السوري ليتضح أن كل 100 شخص مستقر يعيل 45- 54 مهجرا سوريا!

العاملون يعيلون الآخرين

تعني الإعالة الاقتصادية العبء الذي يتحمله الأفراد في قوة العمل لإعالة الأفراد الذين لا يعملون، سواء أكانوا أطفالاً أم مسنين أو حتى في سن العمل وهم خارج قوة العمل.

وقد بلغ معدل الإعالة الاقتصادي 3,6 فرد في عام 2011، أي أن كل فرد من داخل قوة العمل يعيل 3,6 فرد من السكان.

ويعتمد التأثير في نسبة الإعالة الاقتصادية على تأمين مستوى من النشاط الاقتصادي التضميني، الذي يعتمد على توسيع مشاركة القوى العاملة في العمل.

«إعالة المهجرين»

إعالة المهجرين إن صح التعبير؟. لا يوجد في العلوم السكانية مؤشر إعالة المهجرين، لأنهم يندرجون ضمن الإعالة العمرية والإعالة الاقتصادية، ولان حالة التهجير حالة غير طبيعية.

ولكن إذا عرفنا إعالة التهجير – بنفس منهجية حساب مؤشرات الإعالة– على أنها نسبة السكان المهجرين داخلياً إلى السكان غير المهجرين و المقيمون على الأراضي السورية، لبلغت نسبة الإعالة «45,4– 54,5 »% حيث تم تقدير عدد المهجرين «5–6» ملايين مهجر وعدد السكان المقيمين وغير المهجرين 11 مليون نسمة، ويكون العدد الكلي للسكان السوريين المتواجدين يفوق 17 مليون نسمة.

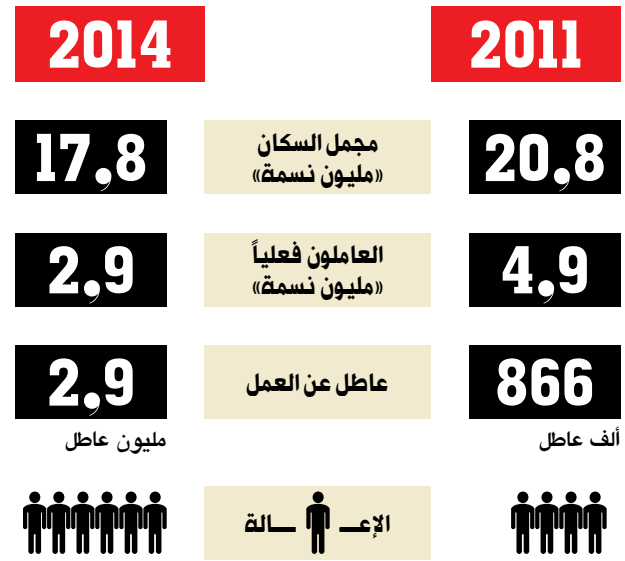
أي كل 100 فرد غير مهجر يقوم بإعالة 54,5 فرد مهجر، وإذا أضفنا معدل الإعالة الاقتصادية إلى معدل إعالة المهجرين، لتبين أن مستويات الإعالة في سورية وصلت لنسب خطيرة.

مجتمع يعتمد على الإعالة!

ولكن ليست النسبة المرتفعة للإعالة هي الحالة الخطرة، بل التطور النوعي في الإعالة هو الذي ينذر بالخطورة، فظهور نمط جديد من أنماط الإعالة –إعالة المهجرين– هي الحالة التي تستدعي التوقف عندها، نظرا لطبيعتها المختلفة عن الإعالة العمرية والإعالة الاقتصادية، اللتين تعبران عن نسبة إعالة فرد لعدد من الأفراد. أما إعالة المهجرين: فهي إعالة المجتمع السوري لجزء منه، أي تعطل فئات واسعة من المجتمع بشكل كامل واضطرارها إلى الاعتماد على المساعدات. فطبيعة هذه الإعالة تختلف عن جميع انماط الإعالة، سواء من حيث التعامل معها أو من حيث أثارها. فنسبة المهجرين المرتفعة، عبارة عن تجميد وتدمير ذاتي لطاقات المجتمع.

إلا أن التأثير بهذه النسبة أسرع من التأثير في الإعالة العمرية التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة للتأثير فيها، وممكن بطرق أكثر تنوعاً من التأثير في الإعالة الاقتصادية التي تعتمد على توسيع النشاط الاقتصادي، وتأمين حق العمل لجميع القادرين عليه، ويمكن تخفيض نسبة إعالة المهجرين بطريقتين، الأولى: العمل على إعادة المهجرين إلى أماكن إقامتهم الاصلية وإعادة تمكينهم اقتصاديا ليعودوا منتجين، وهي مهمة قد تطول أو تقصر بالاعتماد على المدة الزمنية لوقف العنف، والثانية: من خلال تأمين فرص عمل للمهجرين بحيث يكونون قادرين على تلبية احتياجاتهم دون انتظار انتهاء حاسم للصراع.

2.900.000
عامل فقط!
والأعمال غير الشرعية هي الحل..



تعرف البيانات الرسمية الإعالة الاقتصادية: بأنها قوة العمل موزعة على مجموع السكان. وقوة العمل تشمل العاملين والعاطلين وتعدادهم في عام 2011 : 5,8 مليون شخص. منهم 866 ألف عاطل عن العمل.

سنضع مفهوما مبسطا للإعالة الاقتصادية قائما على أن من يعملون في الأعمال الشرعية والمسجلة في التأمينات الاجتماعية أو يملكون منشآت أو ورش مسجلة أيضاً، يعيلون باقي المجتمع.

وسنقيسه في عام 2011 ونقدره في العام الحالي.

تقديرات عدد السكان

● 20,8 مليون: عدد السكان المقيمين في سورية عام 2011 بحسب المكتب المركزي للإحصاء.

● 17,8 مليون: عدد المهجرين خارجياً: 2,4 مليون + المهاجرين طوعاً: 1,5 مليون= 3,9 مليون

– النقص الرئيسي 4 مليون سوري مهاجر

إذا ما قرّبنا الأرقام مع احتساب الهجرة المستمرة. «وسنتجاهل عدد الوفيات التي تشير التقديرات الاولية إلى 150 ألف سوري، وهي تفوق هذا الرقم بكثير مع المختطفين والمفقودين والعداد اليومي لضحايا العنف».

مجمل عدد المقيمين اليوم: 20,8– 4 مليون= 16,8 مليون.

+ يضاف لهم: النمو السكاني 500 ألف سنوياً

تقدر الساعة السكانية التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء تزايد السكان بناء على متوسط النمو السكاني متوقعة وصول تعداد السكان في سورية في الشهر السادس من عام 2014 إلى 22,6 مليون. أي بزيادة 1,8 مليون سوري عن عام 2011، ومتوسط نمو سكاني في العام 700 ألف. وبافتراض انخفاض هذه النسبة مع توسع الهجرة وتراجع ظروف التغذية والاستقرار التي تخفض من معدلات الخصوبة فسنفترض نموا سنويا 500 ألف سوري في الداخل أي مليون شخص إضافي في عامي 2012–2013.

ليكون تقدير عدد المقيمين في بداية عام 2014 حوالي: 16,8+ 1 مليون= 17,8 مليون سوري.

تقديرات عدد العاملين

● 4,9 مليون: بلغت نسبة البطالة 14,9% عام 2011،من مجموع القوى العاملة «5,8 مليون»:

5,8 مليون– 0,86 مليون= 4,9 مليون عامل.

● 2,9 مليون: زادت نسبة البطالة 50% عام 2014، من مجموع القوى العاملة «5,8 مليون» بافتراض ثبات الرقم:

5,8 مليون /2= 2,9 مليون عامل– 2,9 مليون عاطل عن العمل.

الإعالة

● 4,2 شخص: تحتسب الإعالة وفق المفهوم المبسط توزيع مجمل السكان المقيمين على العاملين الفعليين:

20,8 / 4,9= 4,2 شخص.

● 6,1 شخص: تحتسب الإعالة وفق المفهوم المبسط توزيع مجمل السكان المقيمين على العاملين الفعليين:

17,8 / 2,9= 6,1 شخص.

واقع اليوم: نظريا 6.. عملياً أعمال أخرى وعمال آخرين!

عدد العاملين السوريين المسجلين والشرعيين المتقلص إلى النصف خلال الأزمة، والبالغ 2,9 مليون على كل منهم أن يعيل 6 أشخاص في ظروف المعيشة الحالية، نظرياً حيث يستحيل على من دخله عبارة عن أجر وليس ربح، وفق متوسط الاجور الحالي 20 ألف ل.س أن يعيل ستة أشخاص.

وتحديداً إذا ما علمنا أن:

52000 ل.س خط الفقر: أصبح تأمين خمسة احتياجات أساسية «الغذاء– المسكن– المواصلات– الصحة – التعليم» لخمسة أشخاص يحتاج إلى أكثر من 52 ألف ل.س، وهو خط الفقر المطلق الوطني محسوباً بناء على التعريف الدولي للحاجات وعلى أسعار عام 2014.

بالتالي فإن كل ستة أشخاص أحدهم يعمل عملاً شرعياً، فإن دخلاً من مصدر آخر مطلوب بشكل ضروري للوصول إلى خط الفقر المطلق، ليحتاج كل ستة أشخاص إلى عمل شخص إضافي واحد على الأقل لتغطية الحاجات الأساسية.

بالتالي واقعياً فإن هؤلاء الذين لفظتهم سوق العمل ولم تستطع الدولة استيعابهم تلقفتهم سوق العمل غير الشرعية، وفرص العمل المرتبطة بالفوضى كالمليشيات بأنواعها، وملأ أطفالهم الشوارع والورش والبسطات.

التخطيط الإقليمي لسورية المستقبل.. والزراعة جانبية!

صدر القانون رقم 26 لعام 2010 الخاص بتنظيم التخطيط والتطوير الإقليمي، والذي نص على أن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي: «هو مجموعة الاستراتيجيات العامة والمبادىء التي توجه وتكامل بين مبادرات التنمية الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية القطاعية المركزية في الجمهورية العربية السورية تضعه هيئة التخطيط الإقليمي»التي نص القانون ذاته على تشكيلها. نص القانون أيضاً أن تنشر الهيئة مسودة الإطار الوطني بعد أن تقوم بالتنسيق مع الوزارات المعنية وغيرها من الجهات لتقوم الهيئة بدراسة الملاحظات والاعتراضات الواردة اليها خلال ثلاثة أشهر وتبت بها.

■ رشيد رشيد

وبالمحصلة فإن الإطار الوطني ذو أهمية عالية حيث يعتبر نواة الخطط الإقليمية التي «تعتبر بعد إقرارها ملزمة للجهات كافة» بحسب ما ورد في القانون. بناء عليه لا بد من تقديم ملاحظات حول الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي فيما يتعلق بقطاع الزراعة.

إشارات بسيطة للزراعة!

يعتبر إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي عملية رائدة في مجال تحول التخطيط التنموي في سورية من التخطيط المنفرد لكل قطاع على حدة إلى التخطيط لجميع القطاعات بوقت واحد وأسلوب يراعي احتياجات كل قطاع، والتعارض المحتمل بين القطاعات وأساليب حل هذا التعارض إن وجد، ومراعاة ندرة بعض الموارد أو قلتها، إلا أن مستوى التنسيق بين مختلف الجهات وهيئة التخطيط الإقليمي خلال فترة إعداد الإطار كان أقل من المستوى المطلوب، وتم الاعتماد في أحيان كثيرة على ممثل وحيد لكل جهة دون الأخذ بالحسبان حجم هذه الجهات ومجال عملها والتخصصات المختلفة في عمل كل منها.

تعرضت مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي من خلال الدراسة إلى معظم القطاعات الاقتصادية والخدمية في سورية دون الأخذ بعين الاعتبار الحجم الفعلي لهذه القطاعات في الاقتصاد المحلي أو مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أشار الإطار إلى القطاع الزراعي بإشارات بسيطة فقط.



تغييرات كبرى وإهمال نقاط!

حول الجوانب الزراعية في الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي يمكن أن ندرج الملاحظات التالية:

● لم تأخذ الدراسة بعين الاعتبار مناطق تقييد التنمية التي تتمثل بالصفوف الأربعة المحددة في دليل تصنيف الأراضي الزراعية، حسب مقدرتها الإنتاجية والتي تم تحديدها بهدف الحفاظ على الأراضي الزراعية وإن الدراسة لحظت الأراضي المروية ولم تلحظ أبداً الأراضي البعلية التي تشكل حوالي 50% من مساحة الأرض المزروعة، وكان من الأجدر التوجه نحو تقانات حصاد المياه وجر المياه من البحر والتنمية المستدامة لاستعمالات المياه.

● إقرار التحول نحو الاعتماد في الزراعة على الإنتاج الحيواني كمصدر أساسي للدخل الزراعي في الاقتصاد الوطني بدلاً من الإنتاج النباتي، وتهميش القطاع النباتي «محاصيل استراتيجية وغيرها» على حساب قطاع الثروة الحيوانية كمصدر أساسي للدخل الاقتصادي الوطني هو تغيير استراتيجي في التركيبة الاقتصادية الزراعية في سورية ودون دراسة معمقة سيؤدي حتماً إلى المزيد من الهجرة الداخلية حول المدن وما ينجم عنها.

● في خارطة مناطق الحصاد المائي الواعدة لم تراع المناطق ذات الهطول المطري المرتفع «مناطق الاستقرار الاولى والجبال الساحلية» والتي تذهب فيها هذه المياه إلى البحر، وكذلك لم تلحظ الدراسة عوائد الصرف الصحي والصناعي وكيفية الاستفادة من الرواجع في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

● ذكرت الدراسة أنه انقضى عام 2010 ولم تتجاوز مساحة المحميات 1,69% من مساحة القطر، في حين أغفل الإطار الوطني ذكر المحميات الرعوية المعلنة والتابعة للهيئة العامة لإدارة وتنمية البادية، وعددها يقارب 68 محمية رعوية بمساحة تصل مليون هكتار، وعند حسابها ستصبح المساحة المحمية ما يقارب 7,5% من مساحة القطر.

مقترحات للجانب الزراعي

● الدعوة إلى ورشة عمل وطنية تحضرها كل الجهات ذات العلاقة على أن تضم أوسع فئة من المختصين باعتبار التخطيط الإقليمي يفترض أن يكون الدستور التنموي لسورية المستقبل، ويجب أن يحظى بموافقة أغلبية الجهات ذات العلاقة والمتخصصة.

● إعطاء الأهمية للقطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني حسب أهميتها النسبية في الناتج المحلي في تحقيق سياسة الأمن الغذائي في سورية.

● أخذ مناطق تقييد التنمية بعين الاعتبار عند إنشاء محاور التنمية وتجنب التعدي على الأراضي الزراعية.

● معايرة دقيقة لخيار تراجع أهمية المحاصيل الاستراتيجية بحجة ندرة المياه.

● تحديث السياسة التصنيعية وذلك عن طريق ربط التصنيع بالزراعة.

الصادرات 2014
بين تصريح مرتفع.. وأرقام واقعية!

صرح رئيس هيئة تخطيط الدولة همام الجزائري في حديث له مع إحدى الفضائيات العربية، بتاريخ 31-5-2014 أن قيمة الصادرات السورية في الربع الأول والثاني من عام 2014 بلغت حوالي 2 مليار يورو!، وأن الصادرات تضاعفت حتى الجاري من الربع الثاني عما كانت عليه في الربع الأول من العام الحالي.



■ خاص/ قاسيون

بناء على الرقم الكبير قاسيون قصدت اتحاد المصدرين السوريين للوقوف على آخر أرقام الصادرات، بعد أن تحول الحديث عن المصادرين والصادرات السورية خلال الأزمة إلى نقطة ملفتة في الظروف الحالية ومنذ بداية العام الحالي، حيث ترى فيها هيئة تخطيط الدولة، معياراً متفائلاً للحديث عن إعادة الإعمار.

وفق حديث رئيس هيئة تخطيط الدولة فإن الصناعات الغذائية والنسيجية إحدى الصناعات التي بدأت بالتعافي وتحديداً مع عودة المدن الصناعية في حسياء وعدرا بالعمل بكامل طاقتها تقريباً، والظرف الأمني المتقدم من حيث تأمين طرق رئيسية.

مفارقة..

تنبغي الإشارة إلى أن قيمة الصادرات الإجمالية في عام 2011 كاملاً بلغت : 505 مليار ل.س، أي ما يعادل بسعر اليورو اليوم «200 ل.س تقريباً»: 2,5 مليار يورو، لذلك فإن المفارقة كبيرة في التصريح الذي يشير إلى ارتفاع قيمة الصادرات السورية خلال أقل من نصف عام في الأزمة لتقترب من قيمة الصادرات السورية خلال عام كامل قبلها..!

60% من الصادرات السورية مصدرها اقتصاد الظل

في لقاء لجريدة قاسيون مع «إياد محمد» الخازن في اتحاد المصدرين السوريين، أكد أنه لا يوجد إحصاء رقمي حتى الآن حول صادرات عام 2014، وأن الاتحاد يسعى إلى الوصول إلى إحصاء دقيق من المصدرين والقضية مسألة أيام وأسابيع.
مشيراً أنه لا يمكن بناء أرقام دقيقة تماماً، نتيجة التضخم الكبير لاقتصاد الظل الذي كانت صادراته قبل الأزمة تشكل حوالي 60% من الصادرات السورية.
وعن وجهات التصدير الأساسية، بين الخازن "أن الصادرات السورية شكلت ما يقارب 73% من مستوردات العراق، الذي يعتبر أكبر سوق لصادرات سورية، في حين لايزال الخليج يشكل سوقاً للخضار والفواكه"، لافتاً إلى أن القطاعات الأسرع في التعافي من آثار الأزمة هي قطاعات صناعة النسيج والقطاع الزراعي والصناعات الغذائية، بما يتقاطع مع تصريح رئيس هيئة التخطيط.
وفيما يخص الأسعار المعتمدة في عملية التصدير، أوضح: «يتم اعتماد السعر المذكور في نشرة الصادرات، وهي تختلف عن أسعار السوق لأنها غير محتوية التكاليف المترتبة على النقل وغيره، والتي يتم تضمينها في السعر عند البيع بالسوق المحلية».

الانخفاض لا يزال 96%!

الرقم الوحيد المتاح حول بيانات عام 2014 هو من مركز التجارة الدولي العالمي «ICT» بحسب اتحاد المصدري السوريين، الذي أعلن أن قيمة الصادرات السورية بلغت 31 مليون دولار في الربع الأول من عام 2014، بينما كان وسطي تصدير الربع «ثلاثة أشهر» في عام 2011: 126 مليار ل.س، ما يعادل بدولار اليوم «160 ل.س»: 789 مليون دولار. أي أن مقدار الانخفاض الحقيقي في وسطي صادرات الربع الأول من عام 2014 وصادرات الربع الأول من 2011 لا تزال 96%.

لا يتضح رقم دقيق حول حجم الصادرات السورية التي تتعافى خلال الفترة الأولى من عام 2014، لتشير أرقام أن نسبة انخفاضها عن 2011 لا تزال 96%، وتعبر أخرى عن وصولها إلى قيم تفوق 2011!

تقارير سابقة حول صادرات الأزمة

وتراجعت الصادرات السورية بنسبة بلغت نحو 95% خلال الفترة بين الربع الأول من عام 2011 والربع الأول من عام 2013، كما تراجعت المستوردات بنسبة 88%، وهذا يعود إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، إضافة إلى أن المصارف تشددت في تقديم التمويل للتجارة الخارجية، وقلصت من الفترات المتاحة لهذا التمويل إلى جانب تدهور عملية الإنتاج وارتفاع تكاليفها، بحسب تقرير صادر عن وزارة الصناعة.
وبين التقرير أن هناك تراجعاً حاداً في قيمة الصادرات السورية الإجمالية «النفطية والسلعية» خلال فترة الأزمة، حيث تراجعت من 1901 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 إلى 94,7 مليون دولار في الربع الأول من عام 2013، بنسبة تراجع إجمالية بلغت نحو 95% وهذا يعود كما هو معروف إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، إلى جانب تدهور عملية الإنتاج وارتفاع تكاليفها إضافة إلى أن أعلى قيمة للصادرات الإجمالية خلال فترة الأزمة سجلت في الربع الثاني من عام 2011 بقيمة بلغت 2,269 مليون دولار، في حين سجلت أقل قيمة لها في الربع الرابع من عام 2012 بقيمة بلغت نحو 88 مليون دولار.

نشرات أسعار التصدير أكثر منطقية اليوم!

يشيد الخازن في اتحاد المصدرين بقرار تعهد الاحتفاظ بقطع التصدير، رقم 1397 الصادر عن مصرف سورية المركزي في الشهر الخامس من عام 2014، والذي ينص على تعهد التاجر المصدر بإعادة 50% من القطع الأجنبي ويدفع نسبة 10% كفالة من قيمة الفاتورة بالليرة السورية التي تنظم عن كتابة تعهد إعادة القطع. ليباع القطع الأجنبي المحصل من التجارة الخارجية إلى المصرف المركزي بسعر أقل من سعر السوق السوداء.
وهو ما يعتبره التجار خسارة، حيث يخسرون 4 ل.س في الدولار، وذلك بناء على فرصة بيع القطع الأجنبي المحصل في السوق السوداء، ويشير إياد محمد الخازن في اتحاد المصدرين بأن المصرف المركزي يسعى ليوفر هذه الخسارة عن كاهلهم! وذلك بالتقارب بين السعر الموازي في السوق السوداء وسعر شراء القطع من قبله.
تأخذ الجمارك رسومها، وتؤخذ كفالة التعهد بالليرة السورية بناء على «الفاتورة» التي تحدد نشرة أسعار الصادرات الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أسعار الحد الأدنى منها.
صدرت النشرة الأولى لأسعار الصادرات عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لعام 2013 وكانت أسعار الحد الأدنى للصادرات منخفضة عن أسعار السوق إلى حد بعيد. قد يقال أن انخفاض أسعار الصادرات طبيعي، نتيجة عدم تحمل كلف نقل مرتفعة، أو عمولات لتجار التجزئة، إلا أن الأسعار لم تكن واقعية على الإطلاق، حيث أن عينة من ستة مواد ضمن النشرة سجلت متوسط انخفاض أسعار تصديرها عن أسعارها في السوق السورية بمقدار 455% حيث كان الفرق بيناً، إلا أن النشرة اللاحقة وهي النشرة الأولى للصادرات في عام 2014 عدلت الأسعار نسبياً، لكنها بقيت أقل من أسعار السوق.

أسعار نشرات الصادرات 2013-2014 وأسعار السوق الحالية لبعض المواد المصدرة.

المادة	سعر نشرة 2014	سعر السوق	سعر نشرة 2013
البرغل	90 ل.س/كغ	85 ل.س/كغ	35 ل.س/كغ
رب البندورة	250 ل.س/كغ	325 ل.س/كغ	50 ل.س/كغ
زيت الزيتون	400 ل.س/كغ	750 ل.س/كغ	150 ل.س/كغ
العدس	100 ل.س/كغ	175 ل.س/كغ	60 ل.س/كغ

خفضت نشرة أسعار صادرات عام 2014 من الفارق الكبير بين أسعار نشرة 2013 وأسعار السوق، إلا أن أهم المواد الغذائية المصدرة لا تزال أسعارها مرتفعة جداً في السوق المحلية قياساً بمستوى دخل السوريين. حيث تسمح الحدود الدنيا للأسعار بتخفيض رسوم الجمارك التي على التجار دفعها، وبتخفيض قيم الفاتورة التي يجب أن يستعاد 50% من القطع الأجنبي منها.



رفع أسعار الكهرباء

الخطوة الكارثة للخصخصة التي انطلقت!!

أعلنها وزير الكهرباء صراحة، الخصخصة هي مستقبل القطاع الكهربائي، وقولنا هذا ليس بحاجة لأدلة وبراهين، فماذا يمكن أن نفهم من تشجيع القطاع الخاص على «المساهمة» في الاستثمار بمجال توليد وتوزيع الكهرباء على حد قول الوزير؟! عبر خلق البيئة التشريعية المناسبة خلال الفترة 2014 – 2020، وكيف يمكن أن نقرأ خطوة البدء بتعهيد شبكات التوزيع القائمة للاستثمار من قبل القطاع الخاص؟! بعد أن تم الإعلان عن مشروع لتلزيم أعمال التأشير والجباية لفواتير الطاقة الكهربائية المستجرة بواسطة عدادات المشتركين في عدة مناطق من بعض المحافظات كخطوة أولى على طريق خصخصة القطاع الكهربائي؟! بل إن الرؤية المستقبلية تستند إلى السعي لتطبيق الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية المخفضة لمشاريع توليد الكهرباء..

■ حسان منجه

فيما سبق، كنا نقول إن تضخيم فاتورة الدعم على القطاع الكهربائي الخطوة الاولى على طريق الخصخصة، لتبريرها، وهذا ما يمكن فهمه من هذه الخطوات الحكومية الحالية على صعيد خصخصة القطاع الكهربائي بعد أن أوصل هؤلاء الدعم في تصريحاتهم إلى 700 مليار ليرة سورية، على الرغم من أن إنتاج الكهرباء في حدوده الدنيا، والعديد من المحافظات والمناطق تغرق في الظلام لأيام وأسابيع دون أن يستذكرها أحد، إلا أن رقم الدعم كان في ازدياد دائم..

عاجلاً أم أجلاً

كما كنا متيقنين من أن خصخصة القطاع الكهربائي ستأتي على أرضية تضخيم فاتورة الدعم، فإننا أكثر يقيناً بأن تلك الخطوات على طريق الخصخصة ستلحقها زيادة على أسعار الطاقة الكهرباء، ومن سيتضرر منها هم أغلبية ساحقة من السوريين، والقضية لن ترتبط بالاستهلاك المنزلي فقط، بل بالصناعي والتجاري والزراعي الذي سيتحمل المستهلكون، ومحدودو الدخل منهم على وجه التحديد أعباء أي زيادة على أسعار الكهرباء، بانعكاسها ارتفاعاً في أسعار سلة استهلاكهم اليومية..

هذا الرفع لأسعار الكهرباء كخطوة لاحقة ومتوقعة للخصخصة التي اتخذت الحكومة فيها أولى قراراتها، ستحدث عاجلاً أم أجلاً، فإذا كانت وزارة الكهرباء هي من سيؤمن الوقود اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية، وهي من ستقوم بشراء الكهرباء من القطاع الخاص لاحقاً، وإعادة بيعها للمواطنين بالأسعار المدعومة، فإن من حقنا أن نسأل، ما هو الهدف من إدخال القطاع الخاص في هذه الحالة إلى عمليات إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية؟! أم أن إدخال القطاع الخاص سيشكل غطاءً ضرورياً عندها لزيادة أسعار الكهرباء على خلفية الخسائر الكبيرة كما سيقولون، فرفع أسعار الكهرباء سيكون أمراً واقعاً لا محال سواءً راهنا بأنه الهدف من تلك الخصخصة أو النتيجة اللازمة لمثل تلك السياسات، وهذا ما نتحدى الحكومة فيه، والقادمات من الأيام هي التي ستثبت أو تنفي ما نتوجس منه ونتوقع حصوله..

ما شفنا مين مات

ستدخل شركات القطاع الخاص للاستثمار والعمل في مجال الكهرباء، وهي ليست بالجمعيات الخيرية بكل تأكيد، بل إن هدفها من وراء هذا الاستثمار في هذا القطاع هو تحقيق الأرباح، كسواها من الشركات المُستثمِرة في خارج وداخل سورية، فالربح هو هدَف الاستثمار، ولكن السؤال، من أين ستأتي تلك الأرباح؟! ألن تكون جيوب السوريين هي المدخل لتحقيق تلك الأرباح؟!

لم تكن تجارب إدخال الخاص للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية في لبنان والأردن بالمشجعة، لأن تلك الخصخصة كانت المدخل والبوابة لنهب الثروات في تلك البلدان، مهما حاول البعض تلميع القضية بالشراكة حيناً أو بالخصخصة أحياناً، والأصوات تعلو في هذه البلدان لمحاكمة لصوص الخصخصة وشركائهم الذين نهبوا الاقتصاد والثروات الوطنية في تلك البلدان، ولن يكون استنساخ تجارب الخصخصة، وتطبيقها في بلدنا إلا في السياق ذاته، لتعطي النتائج ذاتها، لتكّمل تلك الخصخصة بشكلها المعلن أو المبطن مسلسل النهب الممنهج والمنظم للاقتصاد الوطني..

الحجز على أموال.. وتحرير أخرى!

أصدرت وزارة المالية خلال الأسبوع المنصرم قرارين الأول يقضي بوضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لشركة "سابكو". رقمه 457/ج ع، وينص على: «وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لشركة سابكو المقاول لدى شركة الفرات للنفط، وذلك لمخالفة بحكم الاستيراد وتهريب بضاعة قيمتها 6,313,000 ليرة، ورسومها 451,080 ليرة، وغراماتها 16,197,580 ليرة.»

أما القرار الثاني فينص على وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لرجل الأعمال «موفق القداح»

ورقمه 1390/ و، محدداً سبب الحجز «بتمويل المجموعات الإرهابية المسلحة والمساهمة في إدخال الأسلحة إليها في درعا». والقداح هو رجل أعمال سوري كانت مساهمته «البارزة» في إنماء سورية في مشاريع عقارية كبرى شريكاً لشركة إعمار في المشروع الخدمي الترفي «البوابة الثامنة» في منطقة يعفور أحد أهم مزايا مرحلة الطفرات الاستثمارية العقارية التي رفعت أسعار الأراضي والعقارات في سورية خلال العقد السابق للأزمة.

مقابل هذه القرارات أفرجت وزارة المالية عن الحجز على أموال رجل الأعمال عماد حميشو وفق القرار رقم /435 ج ع، وهو مدير عام شركة حميشو للمعادن المساهمة المغفلة. بعد ان كان قد صدر قرار الحجز بتاريخ 2014/2/5.

زائد ناقص

وماذا عن المجموعة الاولى؟!

بهدف ضغط النفقات في القطاع الحكومي بجميع مكوناتها الورقية والقرطاسية وغيرها، ووافق المجلس على مشروع قرار مجلس الوزراء المتضمن تعديل المادتين الثالثة والرابعة من قراره رقم 16/م ولعام 2013 لجهة تخفيض كميات الوقود المخصصة للسيارات والآليات الحكومية الممنوحة للمشمولين بالمجموعتين الثانية والثالثة من القرار أعلاه..

■■■

نفي قاطع

أكد وزير العمل حسن حجازي، على أنه لا صحة للمعلومات التي يتداولها البعض من أن هناك فرص عمل مخبأة خلال السنوات السابقة، حتى قبل فصل "وزارة العمل" عن الشؤون الاجتماعية، ويصل عددها إلى ما يفوق 120 ألف فرصة عمل.

■■■

لم تفقد أي منتج زراعي!

أكد وزير الزراعة أحمد القادري، على أن سورية لم تفقد أي منتج زراعي خلال الأزمة، مشيراً إلى وجود فائض بعدة محاصيل وتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية، موضحاً أن الوضع الزراعي بخير.

ولفت إلى أن بعض المحاصيل تم تصديرها إلى دول الجوار، ومنها الحمضيات من خلال تصدير أكثر من 1200 طن وتصدير 120 ألف رأس غنم عواس، إضافة إلى كميات من زيت الزيتون والخضراوات إلى دولة العراق.

■■■

إجراءات خاصة!

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك فداء بدور أن وزارة التجارة وضعت إجراءات خاصة لمراقبة الأسواق خلال شهر رمضان القادم، أولها العمل وفق آلية تعتمد على تكليف دوريات رقابية ضمن نظام المجموعات، على أن يترأسها مديرون من الإدارة المركزية أو مدير التموين أو معاونوه، وبمعدل مجموعتين يوميتين، أما في ما يخص المجموعات الأخرى فإنه يتم تكليف المعاون أو رؤساء الدوائر الإشراف عليها.

■■■

30 مليار إيرادات الجمارك

بلغت الإيرادات الجمركية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 30 مليار و200 مليون ليرة، مرتفعة بذلك عن إيرادات العام الماضي التي بلغت خلال الفترة نفسها نحو 20 مليار ليرة.

■■■

الجدولة تصل المزارعين!

صرحت إدارة المصرف الزراعي السوري، بأن جدولة قروض للمزارعين بمبلغ 71,5 مليار ل.س، أصبحت متاحة. حيث سيتم إعفاء قروض المصرف لغايات زراعية من الفوائد العقدية وفوائد وغرامات التأخير ما يحقق إعفاءات بقيمة 15,6 مليار ليرة يستفيد منها أكثر من 600 ألف فلاح ومزارع.

الفقاعة تُغرق «الموصل» بالدماء وتستبيح المدن

مع بدء ظهور النشاط الإرهابي المسلَّح في الأنبار تحت اسم «داعش»،أعلنت الحكومة العراقية أنها عصابات معزولة،وماهي إلاظاهرة مؤقتة، وأمر القضاء عليها لا يتطلب سوى أيام.



■ صباح الموسوي*

فأعلنًا من جهتنا، واستناداً إلى تحليل معرفي لطبيعة السلطة القائمة، والأزمات المستعصية التي تعاني منها البلاد على مدى عقد من الزمن، وبناءً على استراتيجية الرأسمالية الفاشية العالمية، وتداعيات الأزمة السورية على المشهد السياسي العراقي، بأن المعركة سوف لن تحسم لا بأيام ولا شهور، وقد تطول لسنوات إن لم يقترن الخيار العسكري بالخيار السياسي.

تهاوي الجيش العراقي.. من المسؤول؟!

بدت «داعش» وكأنها تسرح وتمرح في مناطق غرب وشرق وشمال العراق، ناهيكم عن العاصمة بغداد، وسط سيل غزير لدماء المواطنين العراقيين وتكبد القوات الحكومية خسائر فادحة، وعجز الجيش لدرجة أن يعلن الناطق العسكري بأن 90 إرهابياً قد دخلوا سامراء، وقامت القوة الجوية ب 82 طلعة جوية! أي ما يقارب طلعة جوية مقابل كل إرهابي، علماً أن هؤلاء التسعين اجتاحوا المواقع العسكرية واحتلوا أحياءً سكنية بكاملها. وما إن أعلن الجيش استعادته السيطرة على سامراء، حتى حلت كارثة احتلال الموصل،وهروب القيادة العسكرية والمحافظ.

مع تواصل المعارك في ديالى والفلوجة، وتمكن «داعش» من اقتحام مدن أخرى، في مشهد يعيد إلى الأذهان بدايات المشهد السوري تماماً، مع الفارق الكبير في القدرات على جميع المستويات بين النظامين السوري والعراقي «عدا الإطلاق والتعميم المشترك: «كلهم عصابات مسلحة سيتم القضاء عليها عسكرياً خلال أيام معدودة»».

إن التزام الحكومة العراقية بتعليمات نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، القاضية بمنع إعادة بناء الجيش العراقي على أساس وطني، ووفق قانون الخدمة الإلزامية، نتج عنه مشهد خطير يهدد وحدة العراق أرضاً وشعباً. فقوات البيشمركة هي رسمياً جزء من الجيش العراقي، ولكنها لاتحرك ساكناً وتقف على الحياد في معركة الجيش العراقي مع الإرهاب.

الأزمة السياسية

الشهداء العسكريون يشيعون في الوسط والجنوب، وكأن الجيش العراقي لا يضم عسكريين من المنطقة الغربية والموصل،أي بكلام صريح، ودون لف ودوران، يجد المواطن نفسه أمام جيش لطائفة لا لوطن، مما يعمق الشرخ الذي فتح على يد المحتل الأمريكي، ويهدد بتقطيع الجسد العراقي الواحد إرباً إرباً.

ولن تجدي نفعاً سياسة «تبويس اللحى» العشائرية، التي تتوهم الحكومة نجاحها في معالجة هذا الجرح الوطني النازف.إن استخدام سياسة التطوع وبمرتبات عالية، على قاعدة جيوش المرتزقة في بناء الجيش، واستخدامه لأغراض ضمان الولاءات الطائفية والعشائرية والحزبية الدينية، سترتد سريعاً على أصحابها. فالجيوش المستندة إلى العقيدة الوطنية هي وحدها القادرة على حماية الأوطان من الاعتداءات الخارجية، وتشكل العمود الفقري للوحدة الوطنية، ولنا في دور الجيش المصري الشقيق مثالاً.

عجز الجيش العراقي لدرجة أن يعلن الناطق العسكري بأن 90 إرهابياً قد دخلوا سامراء وقامت القوة الجوية بـ82 طلعة أي ما يقارب طلعة جوية مقابل كل إرهابي!!

رأس حربة الصهيونية العالمية

لم يعد خافياً على أحد أن «داعش» تمثل رأس حربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية التي تعاني من أزمة وجودية لا فكاك منها إثر هزائمها أمام المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية والعراقية، ناهيك عن أزمة المراكز الإمبريالية الاقتصادية، التي أفضت تداعياتهاإلى أزمة يصفها المتخصصون بأنها لم تنه أسطورة الجيش الذي لا يقهر فحسب بل جعلته جيشاً فاقداً لإرادة القتال. مما دفع الحركة الصهيونية العالمية لاستحضار كامل خبرتها التاريخية الإجرامية في تشكيل العصابات والمليشيات المسلحة وزاوجتها مع خبرة الدول الاستعمارية والإمبريالية في تشكيل جيوش المرتزقة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا فكان هذا الوليد اللقيط المسمى «داعش" المجيش من المجرمين والقتلة واللصوص والجهلة وحثالات المجتمع، والمؤدلج وفق أبشع مفردات الخطاب الديني الفتنوي الممتد على مدى قرون من الجهل والتخلف. إذاً، فالمعركة معقدة وتتطلب حلولاً وطنية عسكرية – سياسية– اجتماعية جذرية تؤمن الانتصار على القوى الإرهابية وأسيادها وتضمن سلامة الوطن ووحدة الشعب العراقي.

■ *منسق التيار اليساري الوطني العراقي.

من الذاكرة الثورية للشعوب

■ قاسيون

1966/6/7 إضرابات واحتجاجات عمالية وشعبية في المغرب، بسبب سوء الأوضاع المعاشية. حيث تلا ذلك قيام الملك حسن الثاني بتعليق العمل بالدستور، وإعلان الأحكام العرفية.

1946/6/8 انطلاق حركة مقاومة شعبية مسلحة في اندونيسيا ضد الاحتلال الهولندي.

1923/6/9 انتفاضة البرجوازية الصغيرة في بلغاريا، والتي جاءت بعدها إلى السلطة حكومة بقيادة الحزب الزراعي، ترأسها الاسكندر ستامبوليسكي، وشارك فيها الشيوعيون والاشتراكيون الديمقراطيون والليبراليون.

1967/6/9 سلطات الاحتلال تهدم حي المغاربة العربي بمدينة القدس.

1967/6/10 انتهاء عدوان حزيران باحتلال الكيان الصهيوني للقدس الشرقية وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء.

2012/6/11 إضراب عام في اليونان بقيادة النقابات العمالية والشيوعيين، بسبب قرار حكومة انطونيس ساماراس خصخصة التلفزيون الرسمي.

1898/6/12 إعلان القائد الوطني الفليبيني إميليو أوغونيالدو الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسباني.

1978/6/13 انسحاب القوات «الإسرائيلية» من لبنان، بعد الاجتياح الأول في 14 آذار 1978.

«ليبيا الكرامة»: عملية الهروب إلى الأمام

منذ 2011، لم تشهد الأزمة في ليبيا توافقاً، كالذي يجري اليوم على مستوى «المجلس الوطني»، بالرغم من انطلاق العملية العسكرية «ليبيا الكرامة»، بقيادة خليفة حفتر، حيث جرت تسوية الأزمة السياسية داخل «المؤتمر الوطني» بقرار المجلس القضائي.



■ شيرين الذياب

جاء ذلك بعد الإعلان، في التاسع من حزيران الجاري، عن عدم دستورية حكومة أحمد معيتيق، المدعوم من تيار الإسلام السياسي، تحديداً من تيار «أنصار الشريعة»، الذين يشكلون أغلبية أعضاء «المؤتمر الوطني العام»، وتكليف حكومة عبدالله الثني بتسيير أعمال الحكومة، حتى إجراء الانتخابات البرلمانية في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

وقد جاء تأكيد معيتيق على التزامه بالقرار، ليؤكد أن حصيلة ما يجري في ليبيا هو في أحد مندرجاته أداة لاستمرار «المجلس الوطني» وشركائه، إسلاميين كانوا أم عسكريين ليبراليين، بإدارة شؤون البلاد.

الخطوة الاستباقية لحفتر

في محاولة لتلافي تكرار ما حصل من هزيمة للإسلام السياسي، يظهر بشكل واضح الدعم الغربي للواء حفتر، بعد أن أصبح الشخصية البارزة في الإعلام الغربي، وتقديمه على أنه «مخلص ليبيا من الإرهاب» و«رجل ليبيا الأول»، بالرغم من وجود بعض التيارات المناهضة لحفتر، والتي لا تشكل أهمية كمياً أمام مجموع القوات العسكرية التي استطاع اللواء حفتر ضمها إلى قواته، حيث أعلن عن انضمام 70 ألف جندي وكل من سلاح الجو والبحرية وقوات الدفاع الجوي والقوات البرية إلى عمليته العسكرية، التي بدأت بضرب مواقع في غرب بنغازي، ومن ثم شهدت عملية «ليبيا الكرامة» تأييد وزارة الداخلية وإدارة الاستخبارات العسكرية، وانضمام مدينة طبرق بقاعدتها الجوية وكل ثكناتها للعملية.

الغرب يقوِّض ليبيا بخيارين

ويجري الحديث عن وصول قوات «درع ليبيا» الوسطى، المقربة من الإسلاميين على طول الخط الواصل بين مصراته وطرابلس لحمايتها، بطلب من «المؤتمر الوطني العام» ومساندة معارضي حفتر، وعلى رأسهم رئيس هيئة الأركان في الجيش الليبي، عبد السلام الصالحين، وكل من غرفة عمليات «ثوار ليبيا في طرابلس» وغرفة «ثوار بنغازي» و«أنصار الشريعة»، بالإضافة إلى إعلان «كتيبة راف الله السحاتي» واللواء 319 وكتائب من مصراته والزاوية تأييدها لما سمته «شرعية المؤتمر» وهي جميعها «كتائب» موالية للتيارات الإسلامية في «المؤتمر الوطني العام».

يجري تعديل في الساحة الليبية على أساس الهزيمة التي منيت بها قوى الإسلام السياسي في دول الجوار، والذي تطلب تغيير اللاعبين فقط، في حين بقيت قواعد اللعبة ذاتها من فوضى سياسية وأمنية، تفرض استمرار التحكم بالنفط الليبي وسواحله، ليبقى الخياران المتاحان هناك: حليف عسكري ليبرالي جديد، أو مرحلة جديدة من الانقسام والصراع.

عمال «سياتل» الأمريكية ينتصرون

قام مجلس مدينة سياتل الأمريكية، وبالإجماع، بتمرير قرار يقضي برفع الحد الأدنى لأجور العمال إلى 15 دولاراً في الساعة، على مدى السنوات القليلة المقبلة. ولقي هذا القرار إشادة واسعة في أوساط أنصار العمل في سياتل، وبقية المدن الأمريكية، بوصفه نصراً كبيراً.



■ بقلم: ماثيو روتشيلد
ترجمة: نور طه

تعليقاً على هذا القرار، صرحت منظمة عمالية شعبية تطلق على نفسها اسم «15 الآن» بالقول: «الرسالة أصبحت واضحة، وبات بإمكاننا الآن أن نلتفت إلى الأعمال الكبيرة وننجزها بنجاح، فرفع الحد الأدنى للأجور إلى 15 دولاراً في سياتل وحدها، كفيل بوضع 3 مليار دولار إضافية في جيوب العمال من ذوي الأجور المتدنية، على مدى العقد المقبل».

أما العضوة الاشتراكية، كشانا ساوانت، التي تم انتخابها لعضوية مجلس مدينة سياتل في الخريف الماضي، والتي تعهدت بالنضال للحصول على 15 دولاراً كحد أدنى للأجور في الساعة، فقد عبرت عن سعادتها الكبيرة إثر هذا القرار قائلة: «لقد فعلناها.. فعلها العمال، وهذه الدولارات الخمسة عشر في سياتل هي البداية فقط». متوقعةً بأن هذه الخطوة «ستلهم الناس في جميع أنحاء البلاد».

هذا، وقد لحظ التحالف القاعدي، المسمى «واشنطن العاملة»، مقدار السرعة التي جرى فيها هذا التحول. وذكر في موقعه «workingwa.org» أنه: «عندما طالب عمال الوجبات السريعة في سياتل مع «واشنطن العاملة» بمبلغ 15 دولار في الساعة، اعتقد الكثيرون أن هذا المطلب ليس واقعياً، وأنه حلمٌ مستحيل، وغير قابل للتحقيق، لكن القيادة الجريئة لكل من عمال الوجبات السريعة والمطار والبقالة وغيرها، حولت النقاش العام وغيرت ما كان ممكناً»

من جهته، احتفل الاتحاد الدولي لعمال الخدمات بهذا الانتصار، حيث دعم هذا الاتحاد الحملات التي طالبت بمبلغ 15 دولار كحد أدنى للأجر، ووصف الاتحاد ما حدث على لسان رئيسته، ماريِ كاي هنري، بأنه: «نصرٌ تاريخي، لأن عمال الوجبات السريعة وقفوا مع عمال النظافة والممرضات وعمال المشافي والرعاية الصحية الخاصة بالطفل والمساعدين العاملين في الرعاية المنزلية سوية، للنضال من أجل تحصيل أجورهم التي ستدفع عجلة الاقتصاد»، وأضافت هنري: «لقد اتحد العمال وأضربوا معاً وتمكنوا من إيصال صوتهم»، ونوهت هنري إلى أن: «هؤلاء العمال قالوا كلمتهم بوضوح: من الخطأ أن يعمل الناس العاديون بجد مقابل أجورٍ لا تكاد تكفيهم. وكل هذا لكي تتمكن الشركات الكبيرة عديمة الإحساس بالمسؤولية من تحقيق أرقامٍ قياسية جديدة لأرباحها. إن هذا الانتصار في سياتل أنار الطريق للعمال، وهو خطوة كبيرة إلى الأمام».

من الخطأ أن يعمل الناس العاديون بجد مقابل أجورٍ لا تكاد تكفيهم لكي تتمكن الشركات الكبيرة عديمة المسؤولية من تحقيق أرقامٍ قياسية جديدة لأرباحها

■ عن موقع مجلة «بروجريسيف»
www.Progressive.org

الطريق إلى أوسيتيا الموحدة

لقد بات واضحاً الميل الشعبي والرسمي العام في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق حول التكامل مع روسيا، سواءً انضماماً مباشراً أو دخولاً في الاتحاد الأوراسي الذي وقّعت معاهدته قبل أسابيع.



■ آلان كرد

ومن تلك الجمهوريات جمهورية أوسيتيا الجنوبية، التي كانت تابعة لجورجيا في السابق، وحصلت على الاستقلال الكامل عام 2008. وكل الأحداث والتصريحات المختلفة توضح أن العمل يجري على قدم وساق من أجل انضمام هذه الجمهورية إلى روسيا، وتوحيدها مع أوسيتيا الشمالية في جمهورية أوسيتيا الموحدة، ذات الحكم الذاتي ضمن الفيدرالية الروسية.

خطوات خمس للانضمام لروسيا

جرت الانتخابات البرلمانية في جمهورية أوسيتيا الجنوبية، بتاريخ 8 حزيران الجاري، وحصل حزب «أوسيتيا الموحدة» على الأغلبية: 20 مقعداً من أصل 34 من مقاعد البرلمان. وأعلن هذا الحزب عن خارطة طريق للانضمام إلى روسيا من خمس خطوات، أولها تنظيم استفتاء شعبي حول ذلك. ويضع «أوسيتيا الموحدة» نصب عينيه توحيد شطري أوسيتيا، حيث يقع شطرها الشمالي في روسيا، أما الجنوبي فكان جزءاً من جمهورية جورجيا السوفيتية، وأعلن استقلاله بعدما خرجت جورجيا من اتحاد الجمهوريات السوفييتية.

في وقت سابق من شهر نيسان الماضي، أرسل س.يا.كوشييف، الأمين الأول للحزب الشيوعي في أوسيتيا الجنوبية، والنائب في البرلمان، رسالة إلى مجلس الدوما الروسي من أجل تبسيط وتسريع الإجراءات التي من شأنها انضمام الجمهورية إلى روسيا.

والغرب «الديمقراطي» يرفض..

كما نشرت صحيفة «كوميرسانت» الروسية في بداية العام الحالي مبادرةً لرئيس حزب «روسيا الموحدة»، والمرشح الرئاسي السابق، ليونيد تيبلوف، لتنظيم استفتاء حول الانضمام لروسيا. وصرح وزير خارجية الجمهورية، دافيد ساناكويف، بأن توجهات شعب أوسيتيا الجنوبية ثابتة، وأكدتها استفتاءات 1992 و 2006، وهي الاستقلال عن جورجيا والتكامل مع روسيا. كانت المواقف الغربية من هذه التوجهات فظة جداً. أقل ما توصف به أنها تدخل سياسي خارجي في شؤون جمهورية أوسيتيا الجنوبية، مثل تصريحات الأمين العام لحلف الناتو، فوغ راسموسن، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، كاترين آشتون، التي رفضت الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

«التوافق» بين المتناقضات في مصر: إلى متى؟

■ عماد بيضون

يصل الرئيس المصري الحالي، عبد الفتاح السيسي، إلى السلطة بطرحة لعدة مواقف لا تبدو منسجمة في الشكل، مستفيداً من حالات توازن ناشئة آنياً كانعكاس للتغيرات الدولية.

ولأنه يعكس، بخطابه ورؤيته، موازين الداخل والخارج. وبحكم أن هذه الموازين متحركة ومتغيرة، فإن تناقضات ستحصل قريباً بين مشروعه الذي طرحه لبناء مصر، وموقفه من بعض رموز النظام السابق من جهة، والعلاقات الخارجية، خاصة مع بعض دول الخليج، على رأسها السعودية، من جهة أخرى. وستضع هذه التناقضات مصر أمام طريقين: إما حسم المعركة لمصلحة الناس، بما يؤمن نهوض مصر، وإما الانتكاس والعودة للوراء. أعلن الرئيس السيسي في كل خطاباته أن مشروعه يستهدف تحسين وضع الفقراء، وتحسين شروط حياة المواطن المصري، وهو بذلك يعلن تحالفه مع أوسع الفئات بالمجتمع المصري لإنقاذ البلاد. لكنه بالوقت بنفسه أطلق سراح بعض رموز الفساد، العدو الرئيسي للفقراء، كفتحي سرور ورئيس جهاز أمن الدولة في عهد مبارك وبعض الرموز والشخصيات الفاسدة الأخرى، ما فتح الباب أمام معارضي السيسي لاستثمار تلك الخطوات، والترويج إلى أن ما تعيشه مصر اليوم هو استمرار للحقبة الليبرالية المنتجة في عهد السادات.

وهنا يظهر خطر الردة والرجوع للوراء، بحكم أن السيسي قدم تنازلات داخلية لكسب رأس المال المصري الداخلي، ومن ضمنه أموال الفاسدين، ومثل هذا التوافق في التمثيل بين أغنياء مصر وفاسديها لن يدوم أمام عقبة التمويل الضخمة للمشاريع الكبرى التي وعد بها السيسي، والتي على أساسها سيحمي مصر ويعزز أمنها.

هل يستوي التحالف مع الخليج ضد «الإخوان»؟

يستند حديث السيسي عن العلاقة الجيدة مع الخليجيين إلى قاعدة أساسية، يراها السيسي متمثلة بالاتفاق مع الخليج ضد الخطر المشترك، والمقصود به تنظيم «الإخوان المسلمين». لكن، وفي حال الإصرار على تطبيق برنامج السيسي، هل يمكن لمثل هذا التحالف أن يبقى؟

إذا ما أخذنا درجة التقاطع بالمصالح وعمرها وامتدادها، نجد أن خطر «الإخوان» نحو الانحسار، والفضل الأكبر بذلك للجيش المصري الذي كسر مشروع «الإخوان» في مصر. أما السعودية فتبحث عن حلول منفردة مع إيران، قياساً للتراجع الأمريكي أمام الإيراني. والخليج يريد من مصر أن تعيد التوازن مع إيران، لكن ليس أن تنهض مصر لتعيد ذاكرة الخليجيين إلى حرب اليمن ومحاولات القوميين الناصريين ابتلاع الخليج. لذلك فإن التناقض حول درجة نهوض مصر سيشكل نقطة فارقة أيضاً، وخطيرة على نجاح الثورة في مصر وتحقيق النهوض المطلوب.

تعكس الحالة المصرية حال العالم تماماً، وشكل التوازن الحاصل فيه. فما على القيادة والنخب والأحزاب وجهاز الدولة في مصر إلا الحساب الدقيق لحركة هذه الموازين، وضرورة المرونة للتقدم وتحقيق تطلعات الناس. أما الانتكاس وعدم أخذ قرارات مهمة في لحظات الانعطاف الكبرى، فسيكلف مصر وشعبها ردة عن مطالب الثورة قد تصل لاحتمالات الفوضى.

جيوسياسة

فلسطين المحتلة

أغلقت المحال التجارية في القدس الشرقية المحتلة الخميس أبوابها في إضراب عام تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام منذ 24 من نيسان الماضي. هذا وقد أدان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الأربعاء 11 حزيران إطلاق صاروخ من قطاع غزة نحو فلسطين المحتلة، مشيراً إلى أن الحادث يعبر عن عدم التزام بمضامين اتفاق المصالحة الوطنية!!

■ ■ ■

إيران

قال كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين عباس عراقجي «إن كتابة نص الاتفاق النووي الشامل ستبدأ الأسبوع المقبل»، محذراً من أن إيران وفي حال توقف المفاوضات النووية سوف تعود إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة عشرين بالمائة.

■ ■ ■

أوكرانيا

أعلن الكرملين أن الرئيس الأوكراني بيوتر بوروشينكو أطلع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على خطته الرامية إلى تسوية الأوضاع في جنوب شرق أوكرانيا. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف إن بوتين وبوروشينكو بحثا في مكالمة هاتفية الخميس 12 حزيران العلاقات بين البلدين، مضيفاً أن بوروشينكو هنأ بوتين بيوم روسيا.

■ وكالات

التطبيع ومطالب الناس..
ولعنة التحاصص اللبناني

خلال الأسابيع الماضية، تصدَّر الساحة اللبنانية حدثان بارزان، تجسَّد أولهما في «الزيارة الكنسية» التي قام بها البطريرك بشارة الراعي إلى فلسطين المحتلة، وما حملته الزيارة من تطبيع معلن مع العدو، فيما تمثَّل الثاني بحراك «هيئة التنسيق النقابية»، الذي لم ينتهِ بعد.



■ أحمد حسن الرز

في تفاصيل الحدثين، انعكست أزمة النظام السياسي اللبناني، كنظام تحاصص طائفي رسَّخه «اتفاق الطائف» منذ ثمانينيات القرن الماضي، مساهماً في خلق سقف «توافقي» مفروض على كل القوى السياسية الفاعلة في لبنان.

زيارة لتبرئة عملاء «جيش لبنان الجنوبي»

لم تكن زيارة الراعي للأراضي الفلسطينية المحتلة كنسيةً دينيةً، وهي الحجة التي ما انفك «مفكرون وصحافيون» يكررونها على مسامع اللبنانيين لتبرير التطبيع الذي تحمله الزيارة. حيث بدَّد وقوف البطريرك أمام حشد من عملاء «جيش لحد» مبرئاً إياهم، وشاتماً كل من يصفهم بالعملاء، أي محاولة لتبرير ذلك التطبيع.

وعلى أعقاب الزيارة، انقسمت مواقف «الفريقين» اللبنانيين كالعادة. فبينما لم تأت قوى «14 آذار» بجديد عندما دافعت عن موقف البطريرك وزيارته وبررتهما، انتظر الجميع موقفاً حازماً لتحالف «8 آذار» من التطبيع. إلا أنه لم يصدر أي موقف رافض للزيارة على لسان التحالف الذي آثرَ الصمتَ المطبق، التزاماً منه بالتوازن داخل تركيبة التحاصص الطائفي، ومنعاً لأي اشتباك سياسي «يعكر صفو» التوافقات داخل تلك التركيبة.

في الواقع، أتى الموقف الصامت لتحالف «8 آذار» ليعيد التأكيد على أن انخراط أحزابه وتياراته في نظام التحاصص، وقبولهم بالرضوخ للسقف الذي فرضه هذا النظام، فرض ازدواجيةً في المعايير والمبادئ التي تدافع عنها مكونات التحالف.

«قلوبنا معها وسيوفنا عليها»؟!

هدَّد الحراك المطلبي الذي تقوده «هيئة التنسيق النقابية» بنية النظام اللبناني، من خلال محاولاتها المتكررة إحداث خرق نسبي في العلاقة بين القواعد الشعبية وتيارات الانقسام العمودي في لبنان، مسلطة الضوء على الشرخ الشاسع بين المطالب المحقة للشعب اللبناني والمصالح الضيقة لأحزاب التحاصص.

لم تصب قوى «14 آذار» بأي حرج من إعلان عرقلتها الدائمة لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، سواءً من خلال السعي إلى ربط القضية بالتوافق حول انتخاب رئيس جديد للبنان، وبالتالي استخدامها كورقة ضغط ضد التسويف الحاصل في عملية الانتخاب، أو من خلال إدخال السلسلة في دوامة البحث عن مصادر لتمويلها، بعيداً عن جيوب كبار البرجوازيات المسيطرة على الأملاك البحرية، والمنتمية إلى كلا الفريقين السياسيين.

من جهته، كثَّف تحالف «8 آذار» من دعمه الإعلامي، وفقط الإعلامي، لحراك «الهيئة». ولم يتدخل عملياً إلا مرتين: في الأولى، ساهم في إصدار تقرير اللجنة النيابية الذي حاول الهروب من فرض تمويل السلسلة من جيوب الأغنياء، ووضع البدائل من خلال فرض ضرائب جديدة على العديد من السلع. وفي الثانية، شارك في إرجاء الجلسة البرلمانية التي كان من المفترض إقرار السلسلة خلالها.

مرة جديدة، تتأكد القاعدة: الأحزاب الراضية بخضوعها لسقف تحاصص لم ينعكس إلا بمزيد من فرض الأعباء على الفقراء وتسويفاً لقضاياهم، لن تستطيع أن تقوم بمهامها الوطنية على كلّ الصعد، الاقتصادية– الاجتماعية والوطنية. ما يجعلها رهينةً لأزمة حتمية ستصيبها على صعيد القواعد الشعبية، فيما لو استمرت بسلوكها المتجسِّد بتعطيل إقرار مطالب الناس، نزولاً عند الرغبة في الحفاظ على «التركيبة»، تركيبة «الطائف» البالية.

«داعش»: مناورة أمريكية - سعودية لاستدراج إيران!

شهد العام الماضي تغيرات دولية وإقليمية هامة، كان أبرزها التراجع الغربي في الملف النووي الإيراني والذي يخطو اليوم بتثاقل إلى نهاياته. في وقت لاحق زار أوباما السعودية وطلب منها الانفتاح على إيران!.



■ معن خالد

بعد جملة تغييرات في الأسرة السعودية الحاكمة منذ أسابيع، أعلنت المملكة استعدادها لاستقبال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف، كما زار أمير الكويت طهران زيارة وصفت بالتاريخية.

في خضم كل ذلك جاء الاجتياح الفاشي لتنظيم «داعش» مدينة الموصل العراقية، مستبيحة كل الخطوط الحمراء، فقتلت وشردت مئات الآلاف خلال ساعات، وهددت بتدمير مقامات دينية وبعباراتها الطائفية المعروفة. هذا التطور الدراماتيكي اتبعته الإدارة الأمريكية بالحديث عن احتمالات تدخل حدها الأدنى استخدام طائرات من دون طيار.

فلنتذكر مشروع "الشرق الأوسط الجديد"

لا يستطيع أحد أن ينكر الترابط العضوي بين تنظيم «داعش» والمملكة السعودية ومن خلفها الولايات المتحدة، لكن السؤال ما الذي تريده الولايات المتحدة الآن من دفع هذه القوى الفاشية لواجهة المشهد العراقي؟ ففي الوقت الذي تفترض دعواتها للتسوية الإيرانية–السعودية وتنازلاتها في الملف النووي الإيراني أن تسعى لتهدئة ما في العراق، تقوم الولايات المتحدة برمي كرة اللهب الفاشية لإحراق المنطقة وتوتير الفالق «السني»– «الشيعي».

يتذكر الجميع أن مشروع الشرق الأوسط الجديد التي جاءت به كوندوليزا رايس بعد الغزو الأمريكي للعراق، قام على تقسيم العراق وأجزاء من سورية على أسس طائفية ومذهبية، ولا يخرج السلوك الأمريكي اليوم عن ذلك رغم التراجعات الأمريكية الملحوظة ودعواته لتسويات سياسية في الملف النووي الإيراني وإعلانه الوقوف إلى جانب حرب العراق على الإرهاب ونصائحه لدول الخليج بـ»التصالح» مع إيران، ولكن كل مافي الأمر أنها أدخلت تطويراً على تكتيكات التنفيذ.

التكتيك الأمريكي: تنظيم التراجع

لم تعد الولايات المتحدة قادرة على تنفيذ مخطط «الشرق الأوسط الجديد» بأدواتها التقليدية طالما أنها في تراجع مستمر، ويقوم التكتيك الأمريكي اليوم على فكرة تنظيم تراجعه عبر معركة كسب الوقت واستدراج الخصم لإنهاكه إلى حين تحسن الظروف الأمريكية.

تدفع الولايات المتحدة القوى الفاشية لاستفزاز الخصم الإيراني واستدراجه إلى إحداثيات معركة قامت بتصميمها لعقود. في الوقت ذاته ومع استنزاف الخصم فيما لو تورط أم لا، تدفع الإدارة الأمريكية للدخول في مفاوضات سياسية طويلة، وتغري الخصم بوهم ضعفها الشديد وتكسب المزيد من الوقت، كما تسلح مفاوضيها بورقة الضغط على الإيراني، وهي فزاعة «داعش» التي باتت تسيطر على مناطق نفوذ في الأرض العراقية، بعد أن تم تسهيل سيطرتها على العديد من المناطق السورية المحاذية للعراق. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ضمنت أحد الأمرين، فإما جرجرة إيران إلى المستنقع العراقي وإنهاك الخصم، أو وضع ورقة "داعش" للضغط على إيران في طاولة التفاوض السعودي الإيراني اللاحق وكسب مزيد من الوقت، كما أن باب التدخل الأمريكي بحجة مساعدة العراق في حربه على الإرهاب أُعيد طرقه بقوة.

يتشابه هذا التكتيك الأمريكي في منطقتنا مع ما حدث في أوكرانيا في محاولة لاستفزاز الروس واستدراجهم للمستنقع الأوكراني، فرد الروس بالعمل على تحصين جبهتهم الداخلية، وعدم الإنجرار وحصارالأدوات الغربية في الملفات الأخرى، ما جعل الأدوات الغربية تتخبط فيما بينها، فالوقت يسير بعكس مصالح الغرب.

كيف تصور الصحافة الأمريكية «داعش»؟

بالتزامن مع سقوط مدينة الموصل العراقية بأيدي عصابات ما تعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام، داعش، خرج موقع صحيفة واشنطن بوست الأمريكية يوم 2014/6/10، بمقالة تقدم صورة مجتزأة عن أسباب نمو هذه الحركة، وأماكن انتشارها وأخطارها، بحيث حصرتها في سورية والعراق، متجاهلة امتداداتها من جنوب شرق العالم العربي إلى غربه، أي من اليمن وحتى المغرب، مرثلما تجاهلت بالطبع محاولة سبر المعطيات السياسية والميدانية العراقية التي أدت لسقوط الموصل ومدن عراقية أخرى حتى الآن، ناهيك عن تجاهل الدور الاستخبار الأمريكي، سابقاً ولاحقاً، في تغذية هذا الخطر الماثل والذي ستمتد آثاره التدميرية والفوضوية المرتجاة أمريكياً إلى أوربا والولايات المتحدة ذاتها، في انقلاب للسحر على الساحر، مرة أخرى، إذ أن واشنطن وأجهزة الاستخبارات الإقليمية في حينه هي، كما هو معروف، من أسست ودعمت تنظيم «القاعدة». في كل الأحوال فإن مادة واشنطن بوست التي تنشر «قاسيون» ترجمتها كما هي، مع التحفظ على منطقها العام وبعض التوصيفات الخاصة بالجماعات المسلحة في سورية، وبإضافة العناوين الفرعية، تقدم صورة تكاد تكون نمطية عما تعرضه الصحافة الأمريكية السائدة لجمهورها.



داعش: الإسلاميون المرتبطون بالقاعدة أقوياء بما يكفي للاستيلاء على مدينة عراقية رئيسية

■ ليز سلاي*
ترجمة وإعداد قاسيون

منذ أن انسحبت القوات الأمريكية من العراق في كانون الأول 2011، وسع المرتبطون بالقاعدة، الذين أمضت تلك القوات سنين من المعارك للقضاء عليهم، من رقعة نفوذهم بحيث أضحوا اليوم يتحكمون بدولة خاصة بهم تمتد إلى مناطق واسعة في سورية والعراق.

الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» تتحكم عملياً بمساحة جغرافية تعادل مساحة دولة تمتد من الطرف الشرقي لمدينة حلب السورية إلى الفلوجة غربي العراق، وباتت تضم اليوم مدينة الموصل في الشمال منه.

«دولة بلا اعتراف دولي»..!

ويقدم سقوط الموصل بأيدي المتشددين يوم الثلاثاء، في أعقاب انهيار باد في صفوف قوات الأمن العراقية هناك، أحدث مثال عن الانبعاث الاستثنائي لذاك التنظيم المقاتل على امتداد السنتين والنصف الماضيتين، والذي أسهم فيه إلى حد كبير فراغ السلطة في سورية المجاورة.

ومنذ ذلك الحين غيّر تنظيم القاعدة في العراق الذي واجه القوات الأمريكية اسمه بما يعكس توسع أنشطته في سورية، وخرج بولائه عن قيادة القاعدة، وأصبح اليوم قوة أكثر فتكاً وفاعلية وشدة مما كان عليه إبان الوجود الأمريكي في العراق.

ويقول دوغلاس أوليفانت من «مؤسسة أمريكا الجديدة»، الذي كان مستشاراً لدى إدارتي أوباما وجورج بوش الابن حول العراق وسبق له أن أدى جولتي خدمة عسكرية في ذلك البلد الذي لديه مصالح تجارية فيه: ««داعش» قوة مدفوعة ايديولوجياً وصلبتها المعارك وهي مجهزة بشكل جيد جداً.. وهي تدير ما يضاهي دولة، فلديها كل معالم الدولة ولكن دون اعتراف دولي بها».

وتدين داعش بانبعاثها إلى حد لا بأس به للفوضى في سورية، حيث كانت تخرج مناطق واسعة محاذية للعراق هناك عن سيطرة الدولة، بالتزامن مع خروج القوات الأمريكية، حسبما يضيف أوليفانت.

«متطوعون» من أوربا والولايات المتحدة..!

غير أن القسم الكبر من توسع داعش جرى في العام الماضي بعد إعلان الزعيم العراقي للتنظيم، أبو بكر البغدادي، المهمة الجديدة للتنظيم في سورية، وبدأ بعمليات التجنيد في المناطق الشمالية والشرقية منها والتي كانت خاضعة لسلطة المسلحين. وضمت داعش في صفوفها آلاف المتطوعين الأجانب، بعضهم قادم من أوربا والولايات المتحدة، الذين قدموا إلى سورية للجهاد، بما وسع من عديديها أكثر فأكثر.

ولا يعرف مقدار القوة الدقيق لدى هذا التنظيم، ولكن أيمن التميمي الذي يتولى رصد النشاط الجهادي لدى ملتقى الشرق الأوسط يقول إن استيلاء داعش سريعاً على الموصل في الوقت الذي كانت تقاتل فيه على جبهات أخرى يوحي بأن لديها قوة تتجاوز 10 آلاف شخص تقريباً يقال بأنها تتحكم بهم.

دولة مع «حماية مستهلك»..!

وفيما كانت المجموعات المسلحة الأخرى تركز بشكل أساسي على قتال القوات الموالية للرئيس بشار الأسد، كانت داعش تبذل جهوداً أكبر في تأسيس دولة تحمل اسمها. وسرعان ما بسطت سيطرتها على محافظة الرقة وأعلنت مدينتها في العام الماضي عاصمة لدولتها.

«داعش تتحكم عملياً بمساحة جغرافية تعادل مساحة دولة تمتد من الطرف الشرقي لمدينة حلب السورية إلى الفلوجة غربي العراق وباتت تضم اليوم مدينة الموصل في الشمال منه»

وتشكو الجماعات المسلحة المعتدلة من أن صعود داعش أسهم فيه اللامبالاة النسبية التي أظهرتها القوات الحكومية السورية في المناطق الخاضعة لسلطة داعش والتي نادراً ما تتعرض للضربات الجوية والقصف.

وهذا ما ساعد التنظيم في تأسيس نموذجه من الحكم. فهو يدير المحاكم والمدارس والخدمات ويرفع علمه الشمولي ذي اللونين الأبيض والأسود فوق كل المنشآت الخاضعة لسلطته. وحتى أنه أطلق في الرقة مؤخراً سلطة لحماية المستهلك مهمتها الحرص على المعايير الغذائية.

الموارد المالية: لاشيء رسمياً..!

ويبدو أن هذه المجموعة تتحكم بموارد هامة. فقد سيطرت على حقول النفط في محافظة دير الزور، شمال شرق سورية، بما وسع من مصادر تمويلها، تلك المصادر التي كانت إلى حد كبير قبل الانسحاب الأمريكي من العراق عبارة عن شبكات ابتزاز وقطع طريق تمتد إلى الموصل. ويعتقد أنها تلقت تمويلاً من جهات مانحة خاصة في دول الخليج، بما يتجاوز حتى الآن على الأقل المساعدات الهزيلة التي يقدمها الحلفاء الغربيون للمسلحين الأكثر اعتدالاً.

ولقد أثارت الأساليب المتشددة التي تتبعها داعش، بما فيها الفرض الصارم للعقوبات الإسلامية، من شاكلة قطع الرؤوس والأوصال، استياءً واسعاً لدى العديد من السوريين القابعين تحت سلطتها. وفي كانون الثاني الماضي عانت داعش من انتكاسة كبرى عندما انتفضت في وجهها الجماعات المسلحة المعتدلة وطردت مقاتليها من أجزاء عديدة في محافظتي ادلب وحلب الشماليتين.

غير أن داعش عززت منذ ذلك الحين من سلطتها داخل المناطق الخاضعة لها، وعادت اليوم للهجوم، لتركز على بلدات ومدن في الشرق أكثر، حيث شنت في الأسبوع الماضي هجوماً على مدينة سامراء وسط العراق لكن قوات الأمن العراقية تمكنت من صده.

كما نفذت هجوماً يستهدف إخراج المزيد من المسلحين «السوريين» الأكثر اعتدالاً من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في مدينة دير الزور، حيث لا تزال تتواصل فيها معارك طاحنة.

واشنطن بريئة..!

ويقدم سقوط الموصل أيضاً نظرة بالعمق إلى عيوب قوات الأمن العراقية المدربة أمريكياً، والتي يقال إلى حد كبير أنها فرت من مواجهة تقدم المسلحين ليل الاثنين.

ولكن تدريب هؤلاء كان يتركز بشكل رئيسي على مواجهة تسلل المسلحين وليس على مواجهة قوة شبه عسكرية كاملة كالتي تقودها داعش اليوم، كما يقول أوليفانت، ويضيف: «لم تقاتل القاعدة الأمريكيين في العراق فعلياً، بل كانوا خاطفين وصانعين جيدين للقنابل، ولكن إذا ما وقعوا في مواجهة نارية فعلى الأرجح سيقتلون لأنهم افتقروا للتماسك في خطوط المشاة، غير أن ذلك تم تجاوزه الآن».

■ حاشية

* مديرة مكتب واشنطن بوست في بيروت، وهي تغطي اليوم الاضطرابات الجارية في عموم الشرق الأوسط. وقبل انضمامها لهذه الصحيفة الأمريكية عملت على تغطية أوضاع العراق لدى صحيفتي «لوس انجلس تايمز» و«شيكاغو تريبيون». ولديها خبرة أكثر من عقدين من الزمن كمراسلة خارجية مقيمة في الشرق الأوسط وأفريقيا والصين وجنوب آسيا وأوروبا

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org



في الأمن الغذائي

تعتبر قضية الأمن الغذائي جزءاً محورياً من السياسات الزراعية، وخاصة في الدول ذات التوجهات السيادية عالية المستوى المتحررة من التحكم الذي تفرضه الدول الاستعمارية من خلال فرض نمط إنتاج زراعي يتناسب مع متطلبات السوق العالمية متجاهلاً الضرورات الوطنية في هذا المجال.

ويعتبر في هذا الإطار من الأساسيات، إقامة مراكز بحث علمية حديثة ومتطورة مدعومة من الدولة على تواصل يومي وتعاون مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة، بحيث تعمل على التحديث التكنولوجي وحل المشاكل التقنية التي تواجهها، بالإضافة لضرورة إعادة تنظيم الفروع الجامعية وتحديداً منها الهندسية والزراعية والكيميائية من أجل ربطها بالإنتاج المادي وليس الربح النقدي، بحيث تكون مخرجات النظام التعليمي مدخلات عملية بناء القطاعات الإنتاجية والتحديث المستمر لقاعدتها المعرفية والتكنولوجية.

ويعتبر موضوع إنتاج القمح من الأمثلة الأساسية في هذا الإطار حيث أن برامج تطوير وتربية هذا المحصول الأساسي والاستراتيجي للأمن الغذائي، لا تتبع سياسات وطنية محددة وموجهة في هذا الإطار، قدر ما تتبع توجهات المنظمات الدولية الوصائية المتخصصة في هذا المجال، إن وضع سياسات وطنية واضحة في هذا المجال نابعة من نتائج مراكز الأبحاث الوطنية والخاضعة للضرورات الوطنية باتت ضرورة قصوى لا يمكن تجاهلها بعد الآن.

زيادة إنتاجية القمح المروي

دروس من العام 2010

يصاب القمح بثلاثة أنواع من أمراض الصدأ هي صدأ الساق «الأسود» وصدأ الورقة «البني» والصدأ المخطط «الأصفر» ولكل منها مواضع مفضلة للإصابة على النبات كما أنها مختلفة في درجات الحرارة المثلى لنموها وتكاثرها، والصدأ المخطط «الأصفر» هو الأكثر تحملاً للبرودة وقدرة على الاستمرار في التطور خلال فصل الشتاء المعتدل، وتصاب بالدرجة الأولى أنصال الأوراق ثم السنابل.



■ د. محمد فواز العظمة

تعتمد مكافحة هذا المرض على زراعة أصناف مقاومة أو متحملة وتفادي المعاملات الزراعية المشجعة على الإصابة «الكثافة الزائدة والري المفرط وسوء التوقيت...» والمكافحة الكيميائية برش المبيدات الفطرية عند توقع الانتشار الوبائي. ويعتمد التنبؤ بحدوث الوباء على مراقبة تطور أجيال الفطر ورصد فترات التبلل ودرجات الحرارة من خلال أجهزة الرصد الآلية ورصد اللقاح المرضي المحمول باستخدام مصائد الأبواغ.

القمح الطري أكثر حساسية

تعرض محصول القمح في سورية والدول المجاورة خلال موسم 2010 إلى هجمة وبائية لمرض الصدأ المخطط «الأصفر». أدت هذه الإصابة إلى انخفاض ملموس في إنتاج المحصول بالمقارنة مع المتوقع، وترافق ذلك مع أضرار الجفاف الربيعي والصقيع وحشرة السونة. وتركزت الإصابة الشديدة بطبيعة الحال على أصناف القمح الطري، وكان أكثرها تضرراً بعض الأصناف الحديثة عالية الإنتاج «شام8 وشام 10 وشام6».

لا نظام للرصد والتنبؤ

مع أن هذا الصدأ «وكذلك أصدئة القمح الأخرى» موجود على القمح منذ القدم إلا أن وصوله إلى هذه الدرجة من شدة الإصابة غير مسبوق وغير متوقع من المزارعين والجهات المعنية لعدم توفر نظام للرصد والتنبؤ.

لقد تضافرت عدة عوامل ملائمة لحدوث الوباء أهمها:

وصول وانتشار سلالة جديدة من الفطر ذات شراسة عالية «Yr27»

الزراعة الواسعة لأصناف القمح الطري قابلة للإصابة بالسلالة الشرسة الجديدة.

تعود المزارعين على معدلات بذار مرتفعة وتوفر ظروف ملائمة للإنبات الغزير في الخريف والشتاء «هطولات مطرية متواترة وطقس دافئ نسبياً»

استمرار درجات الحرارة أعلى من المعدل مع طقس رطب حتى شهر آذار مما مكن الفطر من تحقيق عدة أجيال متتالية.

نظراً للاعتماد في مكافحة الفطر على زراعة الأصناف المقاومة بالدرجة الأولى، لم يعد هناك من وسائل لمجابهة الوباء خلال الموسم سوى المكافحة بالمبيدات الفطرية.

لم تستخدم المبيدات إلا على نطاق ضيق نظراً لعدم توفر الأنواع المناسبة منها بكميات كافية وعدم توفر وسائل الرش، وعدم نشر معلومات موثوقة وتعليمات واضحة ودقيقة في وقت مبكر.

لم يتكرر هذا الوباء في الموسم التالي «2011»، على الرغم من توفر ظروف مناخية مناسبة للمرض في مناطق مختلفة من سورية، وقد يعزى ذلك جزئياً على الأقل إلى تطبيق برنامج رصد دقيق للإصابات الأولية ومكافحتها فوراً.

مستقبل الأمن الغذائي

إن مستقبل الأمن الغذائي في سورية، والذي يعتمد على توفير القمح بالدرجة الأولى يجب أن يبنى على خطة للإدارة المتكاملة الديناميكية لهذا المحصول تعتمد على زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة للقمح المروي من خلال ترشيد الري التسميدي بالطرائق الحديثة «بالرذاذ وربما بالتنقيط» لتصل إلى 6 أطنان بالمتوسط على الأقل «مما يحقق احتياج سورية ويزيد» من خلال الإدارة المتكاملة للأمراض التي تعتمد على التنبؤ والإنذار المبكر والمكافحة عند الحاجة، وبالاعتماد على برنامج لتربية القمح يوفر ضمن مهل زمنية معقولة طيفاً متنوعاً من الأصناف المقاومة عالية المردود.

مستقبل الأمن الغذائي في سورية، يعتمد على الإدارة المتكاملة للأمراض التي تعتمد على التنبؤ والإنذار المبكر والمكافحة عند الحاجة

جائزة لأفضل بحث علمي زراعي.. القمح كأولوية وطنية

في مقر وزارة الزراعة تسليم المهندس نبال خزعل الذي يعمل في الهيئة العامة البحوث العلمية الزراعية جائزة أكساد الأولى للبحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة / الدورة الثانية 2014 عن البحث الذي تقدم به المهندس خزعل بعنوان «سلالة مبشرة من القمح الطري – أكساد 1133 – عالية الغلة ومتحملة لمرض الصدأ الأصفر وملائمة للزراعة البعلية في منطقة الاستقرار الأولى» وقد نتجت هذه السلالة من برنامج تربية القمح الطري بالتعاون بين أكساد ووزارة الزراعة ودرست في عدد من المحطات العلمية الزراعية في سورية وبلغت الزيادة في المتوسط 23% بالمقارنة مع الشاهد.

مقاومة للصدأ الأصفر

وتميزت هذه السلالات بمقاومتها الكبيرة لمرض الصدأ الأصفر مقارنة مع الأصناف المزروعة حيث شكل هذا المرض وباءً على محصول القمح في العام 2010 في حين أظهرت هذه السلالة /أكساد 1133/ مقاومة كبيرة في حقول المزارعين.

وأقرت اللجنة الوطنية لاعتماد الأصناف في سورية اعتماد هذه السلالة كصنف قمح طري للزراعة في منطقة الاستقرار الأولى وسمي / دوما 6 /.

تقدم هذه الجائزة كل سنتين لأفضل بحث علمي حيث تم اختيار هذا البحث من بين /15/ بحثاً قدم لأكساد من أغلب الدول العربية.

هذا وكانت اللجنة الوطنية لاعتماد الأصناف في وزارة الزراعة قد اعتمدت أربعة أصناف منها صنفان من القمح الطري أكساد 1133 عالية الغلة ومتحملة لمرض الصدأ الأصفر وملائمة للزراعة في منطقة الاستقرار الأولى وصنفان من الفول فيسيا فابا العالية الغلة والمتحملة للأمراض.

وأوضحت الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية أنه نظراً للأهمية الاستراتيجية لمحصول القمح في تحقيق الأمن الغذائي بات من الضروري التوسع بزراعته لاستنباط سلالات جديدة تتمتع بمواصفات فيزيولوجية ومورفولوجية وتكنولوجية متحملة للأمراض وذات إنتاجية عالية تحت الظروف البيئية المحلية المختلفة.



سلالة قمح طري

واقترح الباحث نبال خزعل اعتماد السلالة أكساد 1133 من القمح الطري في مناطق الاستقرار الأولى في محافظات حمص وحماة وإدلب وحلب وطرطوس والقامشلي وتسميتها دوما 6 مستعرضا مواد وطرائق البحث حيث أن مصدر السلالة برنامج التعاون العلمي المشترك مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد.

سلالة جديدة من الفول

كما بين الباحث كفاح غرز الدين أن السلالة المبشرة من الفول فيسيا فابا العالية الغلة والمتحملة للأمراض تعتبر من المحاصيل البقولية المهمة حيث يشكل الفول طبقا أساسيا للسكان في معظم المحافظات السورية.

■■

«سُرق في الصين!!»



انتهت استراحة الغداء، وتوجه المجندون بانتظام في طوابيرهم الضيقة إلى غرفة التحكم، يجلس كل منهم أمام شاشة الكمبيوتر الخاص به، ويبدأ على الفور بالنقر على الأزرار، كانت ربع الساعة الماضية كافية لاسترداد القليل من النشاط بعد ثلاثة أيام متواصلة من العمل، قليل من الهواء المنعش يعيد إلى النفس بعض السكينة بدلاً من هذه الغرف المعدنية الضيقة تحت الأرض، ولابد من العودة الآن إلى العمل، يرفع أحد المجندين يده ليتقدم منه الضابط المسؤول بسرعة، يحدق الاثنان في الشاشة وهي تظهر مجموعة كبيرة من الوثائق والمخططات الخاصة بنوع ما من الأسلحة، يهز الضابط رأسه ويربت على كتف المجند، لقد أثمرت شهور العمل الطويلة أخيراً، قام المجند بطباعة بعض منها فوضعها الضابط سريعاً في مغلف أسود وهم بالصعود على عجل إلى سلم المكاتب فوق الأرض، استمر بالصعود حتى وصل الطابق الأخير، ابتسم ودق الباب، «سيسر الجنرال بهذه لما وجدت.. ربما سأحصل على ترقية أخيراً..!»

■ سمير حنا

انتشرت الأخبار في كل مكان، لم يعد الأمر سراً بعد اليوم، فقوى العالم العظمى تعيش حالة حرب غير مسبوقة منذ مطلع هذا القرن، ساحاتها بعيدة جداً عن مدن الدمار وميادين الجنود، هو الفضاء الرقمي الذي يسعى الجميع الآن لترسيخ موطئ القدم المناسب فيه، عالم من الاسرار يوازيه عالم من فاضحي تلك الأسرار، وأصبحت الأجهزة الالكترونية التي تضبط إيقاع حياتنا تحت رحمة ملايين أجهزة التنصت وبرامج التحليل، رؤساء ووزراء يبدون امتعاضاً كبيراً من قلة حياء المؤسسات العسكرية والاستخباراتية التي لم تتوقف عن التنصت على دقائق برامجهم اليومية، بالإضافة إلى قيام العديد من المنظمات المدنية والتجمعات الالكترونية بتنظيم احتجاجات دورية للتعبيرعن دعمهم للخصوصية الفردية ورفضهم لكل أشكال التجسس الحكومي، لكن، لم يقل اهتمام تلك الحكومات بالكم المثير من المعلومات الذي يتم معالجته والاستفادة منه يومياً، كما ان الجهد الأكبر لا ينصب في متابعة «المدنيين» على الرغم من حساسة المعلومات الصادرة منهم في بعض الأحيان، حيث يتركز الجهد الأكبر في متابعة المعلومات العسكرية الحساسة التي ترشح عن المجمعات العسكرية الضخمة في أرجاء العالم، فهي الهدف «الدسم» الذي لا يمكن تجاهله.

أصبحت الأجهزة الالكترونية التي تضبط إيقاع حياتنا تحت رحمة ملايين أجهزة التنصت وبرامج التحليل وأصبح رؤساء ووزراء يبدون امتعاضاً كبيراً من قلة حياء المؤسسات العسكرية والاستخباراتية التي لم تتوقف عن التنصت على دقائق برامجهم اليومية

الجيش الشعبي الحر

تتصدر الصين بقدراتها التقنية والبشرية المهولة هذا النوع من التجسس العسكري الحساس، حيث كشفت التقارير الصادرة عن الشركات الأمنية المتخصصة في أمن الكمبيوتر عن أن «وحدة الجيش الشعبي الحر» في الصين ومقرها شنغهاي هي المسؤولة عن الهجمات الالكترونية المتتالية على الولايات المتحدة الأمريكية، كما ذكرت وكالة رويتر أن الوحدة الصينية التي تحمل رقم «61398» هي المسؤولة عن الهجمات الأخيرة التي استهدفت المواقع الالكترونية الصناعية بواشنطن، لكن وزارة الدفاع الصينية رفضت التعليق على مثل هذه التقارير مراراً، وتابعت الأخبار تأكيدها أن تلك الوحدة تضم أهم المتخصصين في الهجمات الالكترونية بالصين كما أنهم يجيدون اللغة الانجليزية لاستهداف المواقع الأمريكية بشكل أساسي، بغية الحصول على أسرار الصناعة في واشنطن، العسكرية منها على وجه الخصوص، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الشهر الماضي إلى توجيه الاتهامات لخمسة من ضباط الجيش الصيني تضمنت ممارستهم «أنشطة التجسس الإلكتروني الذي استهدف الحصول على معلومات حساسة تتعلق بالأمن القومي»، هم وانغ دونغ، وسون كايليانغ، ووين شينيو، هيوانغ زينيو، وغو تشانهيو، وجميعهم ضباط بالوحدة «61398 » بجيش التحرير الشعبي الصيني، كما صرحت النيابة العامة الأمريكية بأن الضباط الصينين تمكنوا من الحصول على أسرار تجارية ومستندات داخلية خاصة بخمس شركات بالإضافة إلى مستندات خاصة بأحد اتحادات العمال الأمريكية، وأسهبت في تعداد المزيد من التهم بينما علقت وزارة الخارجية الصينية بأنها هي نفسها ضحية هجمات تجسسية رقمية انطلقت من الأراضي الامريكية في السابق، لكنها لم ترد يوماً على تلك الهجمات بالطريقة بذاتها!!

أهداف القرصنة

على كل حال تبدو تلك الهجمات فعالة للغاية، وها هي تحقق الكثير من الأرباح للصين، وبالأخص بعد أن وضعت المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية كأهداف دائمة لقراصنتها، حيث ذكر المتحدث باسم شركة سولار وورلد، مصنعة شبكات الطاقة الشمسية وصناعاتها التكميلية الأولى في أمريكا، على سبيل المثال، بأنها تعرضت لخسارة كبيرة لنصيبها في سوق الطاقة الشمسية بسرعة ملحوظة لمصلحة منافسين صينيين يقدمون المنتج بسعر أرخص. وأرجع تلك الخسارة إلى أن القراصنة الإلكترونيين حصلوا على وثائق تتضمن استراتيجيات التسعير الخاصة بالشركة الأمريكية، كما تحدثت بعض وسائل الإعلام عن سرقة رجال الوحدة 61398 بسرقة التصميمات السرية لمكونات محطات الطاقة النووية الجديدة المزمع إنشاؤها في الولايات المتحدة الامريكية من قبل شركة «ويستنغهاوس» في الوقت الذي كانت فيه تلك الشركة تتفاوض مع شركة صينية مملوكة للدولة بشأن إنشاء محطات طاقة نووية، بالإضافة إلى العديد من الأمثلة التي تثبت نية المؤسسة الاستخباراتية الصينية في الحصول على كل ما تستطيع الوصول إليه من منافسيها حول العالم، ويبدو أنها تحقق تفوقاً هائلا في هذا المجال، في الوقت الذي تسطو فيه الولايات المتحدة الأمريكية على ثروات العالم وتعلن عن غزواتها الاستعمارية في كل مكان، تقوم مجموعات صغيرة من عباقرة الكمبيوتر في مكان بعيد باختراق الدفاعات الالكترونية وسرقة ثمار عملهم دون أن تزهق روح واحد أو تسيل على الأرض قطرة من الدماء!!

أخبار العلم

البرازيل تتقدم العالم في التخلص من الكربون

نجحت البرازيل في أن تتقدم دول العالم في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق خفض عمليات إزالة الغابات الاستوائية الموجودة على أراضيها، وأثبتت بذلك إمكانية حماية البيئة في ظل الاهتمام بالتقدم الاقتصادي. كانت البرازيل قد بدأت منذ عام 2004 في توجيه المزارعين ومربي الماشية في الحفاظ على 86 ألف كيلومتر مربع من الغابات الاستوائية، وهو ما يعادل تقريبا مساحة 14 مليون ملعب كرة قدم، كما جاء في تقرير فريق من العلماء من الولايات المتحدة الامريكية وأمريكا الجنوبية نشر في مجلة Science . في الوقت نفسه حافظت البرازيل على المعدلات المرتفعة من إنتاج الفول والصويا من غابات الأمازون البرازيلية. وبذلك نجحت البلاد في خفض عمليات إزالة الغابات بنسبة 70٪، وساعد ذلك الكرة الأرضية في التخلص من 3,2 مليار طن من غاز ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، حيث تحتاجه الغابات للنمو، بينما تطلقه في الهواء عند التخلص منها وخصوصا بعمليات الحرق. يكفي أن نعرف أن هذا الإنجاز العالمي يعادل ثلاثة أضعاف التخلص من عوادم جميع السيارات التي تسير في شوارع الولايات المتحدة لمدة عام كامل. ويقول العالم دانييل نيبستاد من معهد Earth Innovation Institute في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة : « نعرف عن البرازيل أنها الدولة الأفضل في العالم في كرة القدم، ولكنها أيضا تفوقت على العالم كله في التخفيف من حدة التغييرات المناخية». كانت دراسة أخرى أيضا قد ظهرت هذا الاسبوع رصدت خفض عمليات إزالة الغابات في الكثير من البلدان الاستوائية.

■ ■ ■

قفازات مطاطيّة لتسلق الحوائط

طوّر الجيش الأمريكي قفازات جديدة تساعد جنوده على تسلق الحوائط الرأسية. فكرة القفّاز الجديد مستمدة من أرجل «أبو بريص»، وهي مكسوّة بطبقة من قماش خاص يطلق عليه «جلد أبو بريص»، مطعّم بالمطاط الصناعي اللاصق من الوجهين. أطلق الجيش الأمريكي على مشروع قفازاته الجديدة اسم «Z-Man» ويقول الدكتور «مات جولدمان» إن التحدي الكبير للمشروع كان فهم الطبيعة الفسيولوجية والبيولوجية لـ «أبو بريص» أثناء تسلقه الحوائط، ومن ثم تطبيقها على الجسم البشري. يهدف برنامج «Z-Man» إلى مساعدة الجنود على تسلّق الحوائط الرأسية وهم يحملون معهم المعدات والأدوات الحربية، بدون استخدام السلالم أو الحبال. وجرى اختبار القفازات الجديدة على تسلّق حوائط متعددة متغيرة الملمس، منها حوائط تقليدية من مواد البناء المعتادة، وحتى حوائط زجاجية ملساء. يقول الدكتور «جودمان» إن المشروع سيعطي للجنود الأفضلية أثناء خوض المعارك استنادا إلى الحقائق التاريخية التي أثبتت أن الفوز بالأماكن العالية خلال الحروب يعطي فرصة أفضل للانتصار في المعركة.

■ وكالات

إنقاذ المجند رايان.. والتاريخ..



بدأت الأمواج تضرب أطراف البوارج بعنف، لقد اقتربت القوات الأمريكية على شواطئ النورماندي الفرنسية، كان ذلك في السادس من حزيران من العام 1944، يظهر العلم الأمريكي وهو يهتز بعنف على مقدمة السفينة التي تحمل مجموعة صغيرة من الجنود، يرتجف القليل منهم من البرد والكثير منهم من الرعب، إنها المشاركة الأولى لهم في حرب عالمية اشتعلت في كل مكان وحصدت الملايين من الأرواح، يعلم الجميع بأن الرشاشات الألمانية ستنتظرهم بقسوة على الشاطئ، وستحصد منهم العشرات في ثوان، تبدو اللعبة لعبة حظ ومهارة في تفادي الرصاص المجنون، قلة منهم فقط ستعود وتروي الحكاية للأولاد والأحفاد، حكايات عن «البطولة» و«الشرف» أدت في النهاية إلى استسلام «الأشرار» ودحرهم إلى غير رجعة..!

■ يسار صالح

هذه هي تفاصيل المشهد الأول من الفيلم الأمريكي الشهير «إنقاذ المجند رايان» من إخراج الأسطورة «ستيفن سبيلبرغ»، الفيلم الذي أصبح معلماً مؤثراً في تاريخ السينما الأمريكية والعالمية بعد أشهر فقط من إطلاقه في العام 1998،إنه تحفة فنية لم تفوت أي تفصيل من تفاصيل الحرب العالمية الثانية،من خلال سرد قصة بطولية تحاول فيها مجموعة صغيرة من الجنود البحث عن مجند أمريكي يدعى «رايان» لإعادته إلى أهله، لتتحول زيارتهم للشواطئ الفرنسية إلى مهمة إنسانية يتجول فيها الجنود في الريف الأوروبي، ويفقد الكثير منهم حياته في عملية البحث هذه، التي صورها «سبيلبرغ» بطريقة إبداعية عن طريق الانتباه الشديد للتفاصيل والاعتناء المذهل بجميع جوانب العملية الإخراجية.

تستطيع تذوق مياه البحر المالحة وستشعر بأنك تتلقى رصاص الرشاشات بأزيزها الذي يعصف بك بين صخور الشواطئ الفرنسية، شكل هذا الفيلم العنوان الأبرز لتلك المرحلة، وحصد نجاحاً منقطع النظير واحتل مكاناً مهماً في ترتيب الأفلام العالمية بشهادة الكثير من النقاد، وهاهو يعود إلى الأضواء اليوم مع احتفال الولايات المتحدة الأمريكية و«حلفائها» بيوم إنزال النورماندي: «اليوم الذي قهر فيه الحلفاء النازية» كما يتم التعريف عنه.!

وقاحة أمريكية..

بدأت القنوات الكبرى بنقل هذا الحدث السنوي الهام، اجتمع رؤساء الدول الكبرى لتمجيد تلك الذكرى، صدحت الأناشيد العسكرية على الشواطئ الفرنسية وجلست الوفود على الرمال وتحت المظلات تستمع للخطب التي ألقاها الرئيس الأمريكي و«حلفاؤه» عن المناسبة، مع حضور كبير للمحاربين القدماء وقد ارتدى كل واحد من أولئك العجزة بدلته الرسمية ترافقها نياشينها اللامعة وأخذ يصفق بيد مرتجفة تستذكر هذا اليوم المرعب.

«إنكم القوة التحريرية الأكثر عظمة في تاريخ البشرية» يصفهم الرئيس الأمريكي وهو يهز رأسه أمام العدسات، ثم بدأ يتحدث مراراً عن «فضل» القوات الأمريكية وحلفائها في هذه الحرب ومفاعيل هذا «الإنزال العظيم» على مسار المعارك على هذه الأرض، في تجاهل قبيح لحقائق التاريخ وحقيقة الحجم الذي أخذته تلك القوات في ذلك الوقت..

يكفي أن ينظر أحدنا إلى تاريخ الإنزال «المجيد» هذا ليعرف الحقيقة، لقد سبق موعد انتهاء الحرب بسنة تقريباً، حضرت تلك «القوة التحريرية» إلى الشواطئ بعد أن انتهت الحرب على الورق، وبعد أن أنهك الجيش الأحمر القوات النازية في الشرق وأباد منها الجموع المهولة، يستذكر المخلصون لحقائق التاريخ معركة «ستالينغراد»، التي استمرت من الثالث والعشرين آب من العام 1942 إلى الثاني من شباط في العام 1943، المعركة الأشرس والأضخم في تاريخ الحرب والتي حولت مسار الحرب وأعلنت انهيار النازية بعد صد الجيش الأحمر أضخم حملة عسكرية في التاريخ بعرض جبهة وصل إلى ألف ميل! وبمشاركة ثلاثة ملايين جندي نازي و 7500 قطعة مدفعية وتسع عشرة كتيبة من كتائب دبابات «بانزر» الألمانية وثلاثة آلاف طائرة لمدة أربعة عشر شهراً دون انقطاع، فتحطمت تلك القوة وانهارت معنويات الجيش الألماني فاستسلم بعدها اثنان وعشرون جنرالاً نازياً للجيش الأحمر وألقى عشرات الآلاف من الجنود السلاح.

لكن الرئيس الأمريكي و«حلفاءه» لا يريدون تذكر هذه المعركة على الإطلاق، ولا يعتبرون روسيا اليوم أحد أولئك الحلفاء أصلاً، وبالأخص بعد التوتر الذي شاب العلاقات بينهم في الآونة الأخيرة، يكفي أن نعلم بأن الرئيس الأمريكي هو الرئيس الوحيد الذي لم يشارك في احتفالات يوم الإنزال هذا في السنوات الأربع الماضية، حيث واظب جميع أولئك الرؤساء على حضور ذكرى يوم الإنزال طوال التسع والستين سنة الماضية، أما «أوباما» فقد تجاهل هذه المناسبة في السنوات 2010 – 2011 –2012 – 2013 لكنه رغب اليوم في الحضور وتشويه حقائق التاريخ كنوع ساذج من التهميش للدور السوفييتي في تلك الحرب، والممثل بروسيا حالياً.. كانت لعبة مفضوحة على كل الأحوال!

يستذكر المخلصون لحقائق التاريخ معركة «ستالينغراد» المعركة الأشرس والأضخم في تاريخ الحرب والتي حولت مسارها معلنة انهيار النازية

«دريسدن.. وبغداد»

قد تأسرنا مشاهد الأفلام الأمريكية التي صورت تلك الأيام، فقد استثمرت فيها المؤسسة العسكرية وماكينتها الإعلامية الكثير من الأموال لكي تظهر للجموع بهذه الجودة، هي بالفعل تحف فنية تمتع الناظر وتشده وتعرف نفسها على أنها المرجع التاريخي الأكثر موثوقية، لكن حقائق التاريخ تخالف ذلك تماماً، يكفي أن تسأل مثلاً سكان المدينة الألمانية الجميلة «دريسدن»، ومن كان فيها ليلة الثالث عشر – الرابع عشر من شباط في العام 1945، أي قبل شهور قليلة من نهاية الحرب، قام «الأبطال» من سلاح الجو الأمريكي بتجهيز ألف طائرة قاذفة قامت خلال ساعات بحرق المدينة بالكامل وسوت بيوتها بالأرض في مجزرة لا يتحدث عنها أحد، فقد ثلاثين ألف ألماني حياتهم في ساعات، في مشهد يعيد إلى أذهاننا نحن مشاهد بغداد المحترقة في الليل، رغب «المحررون» الأمريكيون بالمشاركة في حرب كان قد حسمها الجيش الأحمر قبل أشهر عديدة، لتقاسم كعكة الانتصار لا أكثر، دون أن ينسوا أن يتركوا بصمتهم «الحضارية» على المدن والمقاطعات التي حرقوها «نكاية بالنازية» كما يصفها أحد جنرالات الحرب الأمريكيين في مذكراته، لا مكان لتلك الوقائع في احتفالات يوم الإنزال، لا بد من استثمار هذا اليوم لتوجيه بعض الرسائل السياسية وحصد بعض التبرعات الإنسانية والتصفيق بحرارة لجوقة كاذبة لم تكتف بعد من تشويه التاريخ!

باختصار



غزارة درامية في مصر

بعد تراجع ملحوظ للإنتاج السينمائي، توجه الممثلون المصريون إلى عالم الدراما التلفزيونية، وينتظر الجمهور المصري أكثر من 30 مسلسلاً ستعرض على القنوات المحلية والعربية خلال شهر رمضان المقبل. وقد اشتدت المنافسة بين شركات الإنتاج لجذب المشاهدين، مع مشاركة نجوم كبار مثل عادل إمام و يسرا و محمود عبد العزيز و ليلى علوي وباسم ياخور. كما تشهد دراما رمضان هذا العام مشاركة العديد من الفنانات اللبنانيات، في عدد من المسلسلات.

■ ■ ■

معرض لشارلوك هولمز

يقام في متحف لندن معرض شارلوك هولمز في الفترة من 17 أكتوبر 2014 إلى 21 أبريل 2015، سيضم المعرض النص الأصلي للرواية التي كتبها آرثر كونان دويل في عام 1903، وصوراً جديدة لمبتكر الشخصية، ومعطفه وملابسه، وغيرها من أشياء خاصة به.

■ ■ ■



النقش على الخشب

النقش على الخشب مهنة قديمة اشتهرت بها مدينة بيشاور بباكستان، وذاع صيت فنها في جميع أنحاء العالم، إلا أن أحداثا سياسية عديدة، أدّت إلى تعرض هذه التجارة والحرفة للركود. وكان هذا النوع من الفن تجارة رابحة جداً قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك، حيث بدأت أعداد السياح القادمين إلى بيشاور بالتراجع نظراً لوقوعها على الحدود مع أفغانستان. ويستغرق العمل على القطعة 5 أيام من العمل الدؤوب المتواصل، وتمر بمراحل التقطيع ثم التشكيل والنقش ثم الصقل والتلميع وتخرج قطع براقة تحمل بصمة حرفيي باكستان. ويصارع فن النقش على الخشب الكساد والاندثار، الا أن حالة الكساد زادت فناني هذه الحرفة إصرارا على إخراج لوحات وقطع فنية تؤكد أن الفن لن يموت ولن يندثر.

■ وكالات

من مذكرات جندي تركي

هذا هو عنوان كتاب، يحتوي مذكرات جندي في الجيش التركي شارك في الحرب والحملات العسكرية التي شنتها القوات التركية على كردستان تركيا عامي 1984 – 1985 ، ولم يعرف اسم الكاتب الحقيقي، ويبدو أنه نشر كتابه الذي صدر في آذار عام 1986 تحت اسم مستعار هو «ياووزأرقال» خوفاً من الملاحقة والاعتقال آنذاك.



■ آلان داود

كان هذا الجندي شاهداً على الفظائع التي ارتكبها النظام الأكثر رعاية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الكيان الصهيوني، ويحكي كيف كان الشعب الكردي موضع تجربة لكافة أساليب التعذيب الممنهج،والتمييز والاضطهاد.

سجل في هذه المذكرات جزءاً مما شاهده وما مارسه الجند من تنكيل بالشعب الكردي بحجة ملاحقة وتصفية الانفصاليين لكن الرسالة الحقيقية للطغمة الحاكمة في تركية كان الهدف منها تصفية شعب..!

يصف الكاتب كيف قامت فرق الكوماندوس الخاصة والجندرمة التركية في تلك السنوات بإفراغ 4500 قرية من سكانها، ومارست التهجير والتطهير العرقي تجاه السكان، ومات خلال هذه الحرب 40 ألف شخص، وارتكبت مجازر جماعية وحشية، حيث لا يزال ذوو الضحايا لا يعرفون عنهم شيئاً، وزج بالآلاف في معتقلات ديار بكر وتكرداغ السوداء، وأقيمت حفلات التعذيب الجماعي للقرويين نهبت المنازل وأحرقت مدن ومشت المجنزرات على أجساد المدنيين واغتصبت النساء ومسحت قرى بأكملها عن الوجود وأحرقت الغابات.

في مقدمة الناشر العربي الذي ترجم الكتاب ببيروت شهر آب عام 1992، أهدى العمل من أجل انتصار القضية المشتركة لشعوب الشرق، وكتب أن السياسة التركية الداخلية والخارجية مرتبطة أشد الارتباط بالسياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط بعد حرب الخليج الأولى والثانية، وإعلان واشنطن نفسها سيدة العالم بلا منازع بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

سلطهذا الكتاب الضوء على ما يقوم النظام التركي في إطار سياسته القمعية ضد الطبقات الشعبية التركية، داعياً إلى مزيد من التضامن بين حركات التحرر الشقيقة في المنطقة رداً على ذلك وهي حركات التحرر الكردية والعربية والتركية والفارسية لتحقيق الأهداف المشتركة لشعوب المنطقة وتمتين علاقاتها واستكمال بناء العلاقات التاريخية التي تجمع هذه الشعوب على أسس صحيحة والتي حاول الغرب الاستعماري ووكلاؤه الإقليميون تمزيقها.

كتب الرفيق أوليغ شينين رئيس مجلس اتحاد الأحزاب الشيوعية – الحزب الشيوعي السوفييتي عام 1998 أن الحرب التي يشنها النظام التركي على كردستان، ليس لأن سكانها أكراد بل لأن هذه المنطقة استراتيجية بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي الذي يحاول تطبيق مشاريعه بالحديد والنار أي أن الرأسمالية شنت هذه الحرب وغيرها ضد شعوب المنطقة هرباً من أزمتها القادمة التي نشاهدها حالياً.

لقد سلط الجندي المجهول الهوية «ياووزأرقال» الضوء على حقيقة ما كان يحدث بعيداً عن أكاذيب وسائل الإعلام التركية والعالمية، ومنها قضية قيام النظام التركي بتصفية مئات الجنود من أجل أن يثبتوا أنهم يتعرضون لإرهاب مدعوم من روسيا وبالتالي جعلها حجة لشن حربهم المجنونة لقد كانت هذه المذكرات وثيقة دامغة تعري أحد وكلاء الولايات المتحدة في المنطقة وهو النظام التركي أيام حكم العسكر في الثمانينيات.

وزارة الآثار المصرية تقاضي فرنسا والمجر

أعلنت وزارة الآثار المصرية، في بيان أنها بدأت تحريك دعوى قضائية بالتنسيق مع الخارجية المصرية في كل من المجر وفرنسا لاسترداد 5 قطع أثرية فرعونية هربت من البلاد منذ 12 عاماً.

وكانت الوزارة أعلنت الشهر الماضي أنها رصدت القطع الخمس المهربة إلى فرنسا والمجر وأن متحف الفنون الجميلة بالعاصمة المجرية بودابست كان اشترى ثلاث قطع من قاعة للمزادات «ادعت أثناء بيعها للمتحف بأنها تحصلت عليها عام 1974».

في حين تعرض قطعتان للبيع في الموقع الإلكتروني الخاص بصالة للمزادات بفرنسا وتمثلان العتب العلوي والكتف اليسرى لمدخل مقصورة مقبرة الكاهن «هو – نفر» في عهد الملك بيبي الأول أحد حكام الأسرة الفرعونية السادسة «2345–2181 قبل الميلاد».

وقال وزير الآثار محمد إبراهيم في البيان إن القطع الخمس سرقت عام 2002 عن طريق الحفر خلسة في منطقة سقارة الأثرية جنوبي القاهرة وإن الوزارة أبلغت الشرطة الجنائية الدولية «الإنتربول» بهدف "التحرك السريع لاسترداد القطع الخمس المذكورة».

ويقوم أثريون محترفون في إدارة الآثار المستردة بوزارة الآثار المصرية برصد ما تعرضه قاعات المزادات على المواقع الإلكترونية لمعرفة القطع المصرية المهربة تمهيدا لاستعادتها بعد إبلاغ الشرطة الجنائية الدولية «الإنتربول» فضلا عن بذل وزارة الخارجية دعماً دبلوماسياً وقضائياً إذا اقتضى الأمر اللجوء إلى المحاكم بالدول التي هربت إليها الآثار المصرية.

■ وكالات

كتاب الرصيف في اليمن

يصر كتاب الرصيف على الصمود في العديد من حارات وميادين اليمن، ويقدم تجار الأرصفة حلاً مقبولاً لذوي الدخل المحدود، حيث يعرضون كتباً قيمة ورخيصة في الوقت ذاته.

■ إعداد إيمان الأحمد

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة بيع الكتاب على الأرصفة في عدد من المدن اليمنية، ومنها العاصمة صنعاء. ويأتي هذا الإصرار على البقاء وسط إيقاع حياتي متسارع يزيد النفور من الثقافة ومفرداتها يوماً بعد آخر.

ومع أن الكتاب كان خير جليس، فإن المشاغل الحياتية جعلته في ذيل قائمة الاهتمامات كحالة تعكس الوضع الاقتصادي المتأزم للبلد من جهة، ونتيجة حتمية لاستئثار وسائط اتصال أخرى باهتمام المتلقي في عصر الفضاء المفتوح.

تزداد مساحة حضور الكتاب في الرصيف يوماً بعد آخر، حيث يقدم عناوين جيدة وبأسعار معقولة، ذلك يعني صرخة احتجاج للكتاب أمام إشكالية تدهور سوق الكتب في اليمن، خاصة أن ما يزيد على خمسين مكتبة تحولت إلى محلات قرطاسية خلال العقدين الأخيرين في العاصمة صنعاء وحدها.

وتنتشر أرصفة بيع الكتب في عدد من شوارع العاصمة، لكن أكبرها ميدان التحرير الذي يرتاده كثير من الناس. وتتنوع عناوين الكتب ما بين الأدبي والعلمي والفكري والجنسي وكتب السحر والشعوذة، ويحتل رصيف الكتاب المدرسي حيزاً كبيراً في هذا الإطار.

إن العناوين التي يعرضها الرصيف قابلة للمساومة، فليس هناك رقابة على الأسعار، كما أنه ليست ثمة رقابة على العناوين، والنادر من هذه العناوين ربما يتمّ بيعه بأضعاف قيمته، وبحسب رغبة المشتري، وإلحاحه على الشراء.

تجار الأرصفة يحصلون على الكتب عبر طرق ثلاث: إما عبر شرائها من المكتبات التجارية، وخاصة في الطبعات غير القانونية للعناوين المرغوبة، أو عن طريق المكتبات الخاصة سواء من يمنيين أو غير يمنيين، ومن هؤلاء دكاترة الجامعات الذين يبيعون مكتباتهم الكبيرة قبيل عودتهم إلى بلدانهم.

كما يحصل باعة الرصيف على الكتب عن طريق أناس مجهولين يأتون بكميات منها إلى الأرصفة، وهي كتب إما أن تكون جديدة، أو مستعملة وسقطت منها بعض الصفحات التي تحدد الجهة المالكة لها.

لكنه يبدي استغرابه من السكوت «المريب» لوزارة التربية والتعليم وهي تشاهد الكتاب المدرسي يباع في رابعة النهار، بينما تشكو المدارس من نقص حاد في هذه الكتب.

ويؤكد أن هناك شبكة لصوص تعمل على جلب الكتب المدرسية للأرصفة، مما يجعل الطالب مضطرا لشراء حقه الضائع، معتبرا ذلك صورة سلبية ومسيئة لفضاءات الأرصفة.



للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 13/ 06/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

إفعل عكس ما تقوله أمريكا..!

هل يعلم صنّاع القرار الأمريكي بأننا نكرههم؟ هل هم على دراية بالاتجاه المناهض لسياسات الولايات المتحدة الذي ساد لسنوات في المنطقة؟ أم أن ذلك «التفصيل الهامشي» غاب عنهم و« سقط سهواً »؟!



■ نور أبو فرّاج

إن من يملك أضخم أجهزة الاستخبارات في العالم، ويستطيع الوصول لجميع حسابات مستخدمي شبكات الإنترنت، ويصرف آلاف الدولارات فقط من أجل دراسة الاتجاه النفسي والشرائي نحو «الهامبرغر»، لن يغفل معلومات مماثل شديدة الخطورة عند بناء سياساته اتجاه سورية والمنطقة.

ساد بين أوساط الإعلاميين الأكاديميين بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق اتجاه يرى أن الاحتلال الفعلي للبلاد حدث قبل عشر سنوات من تاريخ سقوط بغداد الذي شاهده العالم عبر شاشات التلفزة. كان يقصد بذلك النشاط الإعلامي والدعائي الذي درس المجتمع العراقي واستهدف تغير اتجاهاته وقناعاته حول الولايات المتحدة الأمريكية. حتى استطاع توسيع الشريحة التي استقبلت الاحتلال الأمريكي بالأهازيج ورشت الورد في طريقه.

إن كان هذا الرأي يقارب حقيقة ما جرى فعلاً، سنحتاج سنين طوالاً حتى نعرف حقاً كيف حضّر الأمريكيون أنفسهم لما يجري في المنطقة، ولكشف الأدوات التي استخدموها في توجيه الرأي العام السوري والعربي، واستغلال المطالب المحقة لشعوب المنطقة بغية حرف مسار الحركات الشعبية.

يساق هذا الحديث اليوم في ظل تعالي الأصوات الرافضة للسياسات الأمريكية لدى شرائح واسعة من المجتمع السوري التي تتهمها بإذكاء نار الحرب السورية، ووضع العراقيل أمام حلها. ويعبر بعض أصحاب هذا الاتجاه عن نفسهم من خلال تبني مقولة: «افعل عكس ما «تقوله» أمريكا»، كما لو أن الأمر «منعكسٌ شرطي»، أو فهم مبسط وسطحي لمعنى والوقوف في وجه السياسات الأمريكية. ومن أمثلة ذلك: التعامي عن ممارسات بعض الأجهزة الأمنية، أو التمسّك بسياسات التطهير والحسم العسكري فقط لأن أمريكا تدين «بالكلام» كل ذلك. من أمثلتها أيضاً تحويل بعض رموز الفساد إلى «أبطال وطنيين» وتبيّض سجلهم لأن أسماءهم وضعت على القوائم أمريكا «السوداء».

تتجلى مكامن الضعف في هذا الفهم «الميكانيكي» لعملية المقاومة، بأنه يؤخَذ أولاً «بالأقوال» التي تنقلها وسائل الإعلام والمؤتمرات الصحفية والتصريحات العلنية، ولا يلقي بالاً لما يجري «تحت الطاولة» وفي الغرف المغلقة.

تصبح وسائل الإعلام التي كانت تُتهم دوماً بالعمالة والتحيّز لأمريكا، مجرد «رسول» موضوعي للمعلومات، في نظر بعض السوريين،

«إفعل عكس ما «تقوله» أمريكا» كما لو أن الأمر «منعكسٌ شرطي» أو فهم مبسط وسطحي لمعنى الوقوف في وجه السياسات الأمريكية

ويتم تجاهل التنسيق بين وسائل الإعلام وما تبثه وبين أجندة البيت الأبيض والكونغرس ووزارة الدفاع الأمريكي. وينسى الأفراد حقيقة أن الولايات المتحدة قد تستغل معرفتها بمواقف العداء الشعبي لسياساتها لتوجيه الرأي العام السوري ومجرى الأحداث بناءً على ما «تقوله»، وليس بالضرورة ما «تريده حقاً».

من جهة أخرى يتجاهل منطق «افعل عكس ما تقوله أمريكا» القوى المتصارعة في الداخل الأمريكي، والتوازنات الدولية الجديدة: كيف للمشاهد أن يكون متأكداً تماماً بأنه يحصل على الصورة كاملة دون نقصان أو تشويه؟ في ظل احتكار شبه كلي للمعلومات والأخبار من المؤسسات الإعلامية وأجهزة الاستخبارات.

لا يَغفل عن أي مواطن بسيط تخبط صناع القرار الأمريكي، وأزمات البلاد الكبرى في الداخل والخارج «التصريحات المتضاربة والمتناقضة حول الأزمة السورية كانت إحدى تجلياتها». إن كان الفهم المبسّط «للوقوف في وجه أمريكا» يعني فقط معاكسة أقوالها «المتضاربة أساساً» فلا عجب أن هذه الاستراتيجية غير المسؤولة، لم تفض بنا إلى أي مكان و«زادت في طينتنا بلة»!

لا يقصد من كل ما تقدم اقتراح «رمي الكلام الأمريكي في البحر»، باعتباره جزءاً من «خطة كونية» لتضييعنا وإرباكنا. بل الهدف منه عدم تغيّب المتغيرات الجوهرية الأخرى المترجمة للسياسات الأمريكية، والتي تُقرأ من خلال «الأقوال» و«الأفعال» ودروس التاريخ وتجارب البلدان التي خضعت للتدخل والاحتلال الأمريكي، إلى جانب فهم الداخل الأمريكي وأزماته.

لكي تصبح تلك المعلومات متاحة لسواد الشعب السوري، بحيث تؤثر في تبني اتجاهات حقيقية وجذرية مناهضة لأمريكا، يجب على القوى الوطنية والسياسية بذل كل الجهد الممكن لفهم وتحليل تلك المتغيرات. ثم محاولة خلق منابر مستقلة وموضوعية تؤمن نشرها وتفسيرها. ويجب على هيئات الإعلام السوري التي كانت تلوّح دائماً بأنها «تتصدى للمؤامرة» أخذ دورها الحقيقي والفاعل في هذه العملية بدلاً من الاستمرار بتكريس الفهم السطحي والمغلوط «لمناهضة أمريكا» والذي جعل أسلوب تعاطيها مع الواقع السوري، وإن كان يناقض أمريكا حقاً أو يصب في مصالحها بعيدة المدى، قضية موضع شك.

مهرجان سينما الشباب و الأفلام القصيرة الأوّل

بمناسبة العيد الذهبي للمؤسسة العامة للسينما، تقدم المؤسسة العامة للسينما بالتعاون مع دار الأسد للثقافة والفنون مهرجان سينما الشباب والأفلام القصيرة الأول

«عروض الأفلام الحاصلة على منح دعم الشباب وأحدث إنتاجات المؤسسة»، وتمتد ما بين16. 21 حزيران الحالي في دار الأسد للثقافة والفنون «صالة الدراما»، وستقدم عدة عروض منوعة منها: فيلم «السينما الذهبية».

كما ستعرض عدد من أفلام دعم سينما الشباب، «رحيل– سنلتقي يوماً – ضجيج الذاكرة – خطوة أمل – حلقة مفرغة –زهرة القبار – صرخة من عمريت – ليش – نافذة – حلي – عشر دقائق بعد الولادة – فنجان ورد – أحلى من الكول – ستي حسونة – بحبك ماما بحبك بابا – دوران – السوناتا الأخيرة – لفافة تبغ . مو معقول».

وبالإضافة إلى أفلام المؤسسة القصيرة ومنها «توتر عالي– الرجل الذي صنع فيلماً –وليمة مسعود – لست متأكداً أنك تفهم – تراك – سما – رؤيا – هالة والملك –نوافذ مغلقة – دواليب الهوى – جوليا – صحوة – سأكون يوماً – سلم دو الكبير –شايف البحر شو كبير– وبعدا – حياة بحجم خبر عاجل» وسيكون حفل توزيع الجوائز في2014/6/21 حيث ستعرض الأفلام الفائزة.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org



ويسألونك عن الأخلاق!؟

تستوقف المتابع للحدث السوري ظاهرة جديدة على «حيطان» العالم الافتراضي، وفي بعض وسائل الإعلام الأخرى الرسمية، وشبه الرسمية منها خصوصاً، تعزو الأزمة التي نمر بها إلى الجانب الأخلاقي، وتتم الإشارة في هذا السياق إلى دور الأسرة والمؤسسات التربوية..

لاشك أن بعض ما نشهده هي مظاهرغريبة لا تتوافق مع البنية الثقافية والأخلاقية للمجتمع السوري، وطالما هي غريبة فهي مستحدثة، وباعتبار أنها مستحدثة فلها أسبابها.

من قوانين الفيزياء «كل فعل له رد فعل يساويه في الشدة ويعاكسه في الاتجاه»، وربما يفعل هذا القانون فعله في الحقل الاجتماعي أيضاً، وإن كان رد الفعل هنا لايظهر مباشرة، ولكنه يبقى كامناً يتراكم ويتنتظر الفرصة المناسبة ليعبر عن نفسه بشكل ما، وأحياناً بشكل مدمّر وعبثي.. واستناداً إلى الوقائع الملموسة على الأرض، فإن الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلاد أنتج فئات واسعة من «المهمشين» وتحديداً بين الفئات الشابة التي سدت في وجهها كل الأبواب: فرص العمل، الزواج، السكن، وتعيش حالة كبت وإحساس مزمن بالحرمان، فتحطمت أحلامها مرة تلو الاخرى مما خلق عندها موضوعياً روح التمرد– الأعمى أحياناً– على الواقع، والذي يتجلى بشحنات انفعالية حادة تجاه المحيط الاجتماعي تفرغ في غير موقعها. ومع تفجر الأزمة ومحاولات استثمارها من قبل وسائل الإعلام ظهرت كل المظاهر المرضية التي «يستغرب» وجودها من يستغرب!؟

بعيداً عن أي تبرير، فإن تفشي مظاهر العنف، ونزعة الثأر والانتقام وانتماءات ما قبل الدولة هي نتائج لمقدمات، وباعتبارها ظواهر مرضية غريبة عن ثقافة الشعب السوري وأخلاقياته، تتطلب جهداً متكاملاً من الجميع، ولكن بالتأكيد لن تحل حلاً جذرياً إلا بمعالجة مقدماتها العميقة، أي بتغيير البيئة الاقتصادية الاجتماعية، وما تخللها من ممارسات تنتهك المقدس، وتتجاوز المحرم، تمسّخ الروح الجماعية، وتسوّق للأنانية الضيقة، تتمترس خلف جهاز الدولة من حيث كونه أداة قمع، وتنتهك حرمته من حيث كونه مؤسسة ناظمة للعلاقات بين الفرد والآخر. أي ان المسألة لا يمكن أن تحل فقط من خلال معزوفة المواعظ والنصح والإرشاد على طريقة «شيوخ الكتاب».